



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

www.kassiounpaper.com

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد الكتروني: general@kassioun.org



الاتفاق لن يفشل.. من يراه من؟

[05]

الافتتاحية

«الداخلي» و«الخارجي» في الأزمة مجدداً!

بين عشية العاشر من أيلول تاريخ الإعلان عن الاتفاق الروسي الأمريكي وجلسة مجلس الأمن الخاصة بسورية بتاريخ الحادي والعشرين منه برزت أسئلة كبرى بالعمق وتبدو مبهمه حول دلالات العبث الأمريكي بارتباطها بالأزمة السورية..!

فلماذا وقع الأمريكيون الاتفاق إذا لم يكونوا يريدون الالتزام به؟ ولماذا اعتدت وزارة الحرب الأمريكية على قطعة عسكرية للجيش السوري؟ ولماذا تم استهداف قافة الإغاثة إلى ريف حلب؟ لقد بات واضحاً أن الإدارة الأمريكية ذهبت لتوقيع الاتفاق تحت الضغط الروسي، وهو ما أبرز حجم التناقض والتخبط والتعنت داخل أجنحة هذه الإدارة على وقع الأزمة الرأسمالية الشاملة، مالياً اقتصادياً وسياسياً اجتماعياً وعسكرياً، التي يعاني منها المركز الإمبريالي الأمريكي «أحدث دليل استمرار تردي المؤشرات الاقتصادية وتفاقم الأوضاع الأمنية في أكثر من ولاية أمريكية». وقد انعكس ذلك في فضيحة استهداف الجيش السوري مباشرة من طائرات التحالف الذي تقوده «البنتاغون»، وهي الفضيحة/ الجريمة التي جرى التعمية عنها بجريمة أخرى تمثلت باستهداف قافلة المساعدات الحبيبة، والتي تحولت إلى مادة سجال رئيسية في جلسة مجلس الأمن المذكورة، حاول الأمريكي من خلالها اتخاذها ذريعة للتوصل من الاتفاق أو فرض شروط جديدة عليه، مع كل ما رافق ذلك من استعراض إعلامي أمريكي لتغطية ملامح العجز السياسي والدبلوماسي والعسكري ذي العواقب الداخلية الأمريكية الوخيمة أمام موازين القوى العالمية الجديدة المتشكلة. ويتبدى هذا يوماً إثر آخر في المشهد الدولي، بما فيه السوري.

من جانب آخر، وعلى الرغم من حقيقة تداخل وتشابك العوامل الدولية والإقليمية في الأزمة السورية بحكم أن انفجارها تزامن مع بدء التحول في ميزان القوى الدولي، إلا أن ما يفترض أن يهم النخب الوطنية السورية، ويرتب عليها مسؤوليات مضاعفة، هو حقيقة أن الأزمة كانت ولا تزال سورية بالأساس، من خلال استحالة استمرار بنية مأزومة سياسياً واقتصادياً اجتماعياً على خلفية مستوى حريات سياسية منخفضة للغاية مع استئثار الفساد وزيادة تركز الثروة وانعدام العدالة الاجتماعية بما يعنيه من ضعف نسب النمو الاقتصادي وسوء عملية التنمية الشاملة وتراجع الدولة عن دورها الاجتماعي بحكم متطلبات سياسات وشروط لاقتصاد الليبرالي مع منعساتها التهميشية لبنى المجتمع قاطبة وتحولها إلى حطب في الصراع، بما يتناقض أساساً مع الوظيفة المفترضة لسورية بحكم موقعها الجغرافي ووجود العدو الصهيوني على حدودها، وبما شكل أرضية للانفجار، وسيشكل فتيلاً لأي انفجار لاحق أكثر سوءاً، بعد حل الأزمة، ما لم يجر إدراك هذه الوقائع وتداركها. ولكن يبقى على النخب السورية أن تستفيد من التغير الجاري في ميزان القوى الدولي لحل الأزمة وقطع الطريق على مختلف المتشددات الذي يقتاتون على الدور الأمريكي المأزوم، تشبثاً واهماً به وبلا طائل، أم هجوماً عليه واتخاذ ذريعة للرفض والعرقلة.

ففي نهاية المطاف، ستذهب الأزمة السورية، وعلى المدى المنظور جداً، للحل السياسي، ولن يكون بمقدور «الفريق الأمريكي»، في الداخل والإقليم والعالم، الإعاقة إلى ما لا نهاية، وعلى النخب السورية أن تدرك أنه مهما تشابكت وتعقدت الخيوط الإقليمية والدولية للمشهد السوري المتأزم، فإن الحفاظ على سورية كجغرافية سياسية، واحدة وموحدة وسيدة ومستقلة ومزدهرة وعدالة وقادرة على تحرير المحتل والسلب من أرضها، أي إحداث التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والعميق والشامل على الصعد كافة، لصياغة مستقبلها المنسجم مع دورها الإقليمي الفعال هي مهمة السوريين، ولا يفترض بتلك النخب أن تقبل بغير ذلك.

شؤون عربية ودولية



الكويت تدفع
ثمن «الحرب الأمريكية»

17

شؤون اقتصادية



أكثر من
مليار دولار للسوق!

13

شؤون محلية



مهجرون
وعدادات كهرباء سياحية

11

شؤون محلية



عفرين:
أمنة ولكن..!

09

صندوق العجز والشيخوخة للحرفيين... عجز في التطبيق



يتم التعامل مع الاتحاد بموظفيه وتمويله مثل بقية المنظمات الشعبية، حيث القسم الأعظم من قيادات وموظفو هذه المنظمات يفرغون من عملهم، ويضاف ما يقارب 25% على رواتبهم تدفعها الدولة، لماذا يستثنى الاتحاد العام للحرفيين من ذلك أسوة بأقرانه؟ ولماذا لم تعط مؤتمرات الاتحاد سلطة إصدار قرارات للبحث عن مصادر تمويل صناديقه، ضمن القوانين والأنظمة السورية، وأسوة بالنموذج الذي أعطى لمؤتمرات المنظمات المهنية؟ هل فعلاً تريدون تحقيق التوصية التي تقول «بأن مطالب الحرفيين قوانين تنفذ...» إذاً على الجهات صاحبة القرار إكساء هذه القوانين لحم ودم كي تدب فيها الحياة وتمشي على أرض الواقع.

العام القادم، وفي الوقت نفسه يطالبون بأن الحرفي الذي أمضى خمسة عشر عاماً وهو ملتزم بصندوق التكافل، ويدفع الرسوم الاشتراكات بانتظام، وسخر قسم كبير من عمره لهذا التنظيم، وكان في كل المناسبات يناضل ويطالب ويحلم بهذا الوليد الجديد، أقل ما يمكن أن يتم حسم نسبة الرجعي لتعليمات إدارة الصندوق المفترضة، اعترافاً بالجميل وتكريماً لجهوده وشيخوخته.

الاتحاد العام «منظمة شعبية»

صدر المرسوم التشريعي بتسمية الاتحاد العام للحرفيين «منظمة شعبية» والتساؤل القائم والمشروع، مادامت كذلك لماذا لا

■ محمد سلوم

إذ كان كذلك.. هل سيحتسب العمر الزمني للحرفي في تنظيمه، أخذين بعين الاعتبار تأخر إصدار وتطبيق نظام الصندوق؟

هل ستجبي الاشتراكات من «المفعول الرجعي» دفعة واحدة، أم تقسيماً، ربعي أم شهري؟ هل سيتم مراعاة الحرفيين القدماء بالمحافظة على شيخوختهم وبالتالي كرامتهم؟

تأخر في تطبيق المرسوم لا أحد ممن سألناهم، من فروع المحافظات للاتحاد العام للحرفيين، يعرف ما هي الأسباب الكامنة والحكمة من هذا التأخير، كما كانت سابقاً عدم معرفتهم عن سبب تأخر إصدار القرار والتعليمات التنفيذية، ولم يجب من كان يحضر المؤتمرات الفرعية من قيادة الاتحاد عن أسئلة بهذا المستوى، وكانت معظم الإجابات وعود بحكم الزمن والظروف، وخاصة القسم الأعظم من الحرفيين في مجالس إدارة جمعياتهم بلغوا من العمر بحيث قد لا يستفيدون من الصندوق.

لذلك كثير من الحرفيين يطالبون الجهات المعنية، وخاصة أصحاب القرار السياسي، العمل على الإسراع في تطبيق القانون وتشكيل «لجنة إدارة» فعالة وذات صلاحيات، وعدم الانتظار لحين المؤتمر في

لجنة الإدارة لم تشكل بعد!

أعطى المشرع في نظام الصندوق «لجنة الإدارة» الحق في الإشراف، والقيام بالأعمال والمهام كل واتخاذ القرارات وغيرها في عملية إدارة نظام الصندوق، لكن حتى هذا التاريخ لم يظهر تشكيل هذه اللجنة لا على مستوى قيادة الاتحاد ولا على مستوى التنظيم الحرفي في المحافظات.

وبقيت الهواجس والأسئلة تجوب في خواطر الحرفيين، وخاصة من أفنوا عمرهم وهم يناضلون للحفاظ على هذا التنظيم ولإصدار هذا القانون، وقسم منهم من مؤسسي هذا التنظيم، وخاصة من سبغهم الزمن وأصبحوا في نهاية مشوارهم الحرفي، إن لم نقل منهم من قطع.

أسئلة معلقة الإجابة!

هل لهذا القرار مفعول رجعي؟

إلى نقابة المعلمين في محافظة دير الزور



ما أقتطع منهم من أقساط زائدة، وأن ترسل مديرية تربية دير الزور كشوفاً بالأقساط المحسومة على قرص إلكتروني أو ورقياً إلى الإدارات العامة في دمشق لتبرئة ذمة المعلمين والمدرسين، وشكراً لتعاونكم.

مسؤولية، ومعاناة. إننا نطالب بمساءلة وزير التربية ومحافظ دير الزور ومدير التربية عن سبب التأخير والعرقلة، والمطالبة بحقوق المعلمين بالإسراع بإرسال جداول الترفيعات، وصرف تعويض طبيعة العمل، وتوقيف اقتطاع أقساط القروض المنتهية وإعادة صرف

نحن المعلمون والمدرسون المهجرون والمقيمون في محافظتي دمشق، وريف دمشق نتقدم لكم بالشكوى التالية:

أولاً: نحن الآن في الشهر التاسع، ولأن لم تصدر جداول ترفيعات عام 2016 علماً أنها كان يجب أن تصدر في بداية العام، ولم ترفع إلى محافظ دير الزور إلا في الشهر السادس، وما زالت حبيسة ومحاصرة في أدراج المحافظة! ثانياً: طبيعة العمل لم ترفع مع جداول الرواتب المنقولة منذ بداية العام 2016، وبعد مطالبات عديدة لمديرية تربية دير الزور، وصلت جداول طبيعة العمل إلى وزارة التربية في الشهر السادس، ولم تصرف إلى الآن، علماً أن المحاسبين يقولون لم تصلنا الجداول ولا أوامر صرفها! ثالثاً: معاملات التقاعد حسب السن القانوني، أو بعد الحصول على موافقة وزير التربية تجري عرقلتها في مديرية تربية دير الزور، وبعضها مضى عليها أكثر من سنة

شؤون عمالية

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



نحن مين وهم مين؟

أوردت الصحافة المحلية، ومواقع التواصل الاجتماعي، خبراً مفاده: أن وزير الاقتصاد والتجارة الداخلية شارك بافتتاح مصنع للعلور وفقاً لمقاييس الإنتاج الأوروبية، هذا المصنع سيقوم بإنتاج العلور الفرنسية وغيرها بما يتناسب مع أذواق المجتمع المحلي، الذي اعتاد على استعمال تلك العلور، والتي لا يستطيع العيش بدونها، خاصة وأن الحكومة قد أصدرت قراراً «تمنع» فيه أو تحد من استيراد المواد الكمالية.

لم لا، والبلد في حالة حرب، والصحة مطلوبة وإن جاءت متأخرة، وإن تمت فهي خير من أن لا تأتي أبداً، وبهذا تكون الحكومة قد راعت احتياجاتهم الضرورية، التي بدونها قد يتعكر مزاج تلك الطبقة، التي أهميتها بالنسبة للحكومة تفوق أهمية بقية الطبقات المعترية والمهمشة والمحرومة، لهذا لا بد من تأمين بدائل للمخملين، إن قبلوا بالبدائل المحلية التي ستنتج وفقاً لتلك المواصفات عالية الجودة، التي ترضي أذواقهم و«مشاعرهم» المرفهة على حد تعبير المرحوم نضال سيجري.

بالمقابل الحكومة العتيدة نفسها، عبر وزارة المالية، ترفض تأمين الاعتمادات اللازمة من أجل إعادة تأهيل المعمل القديم لشركة الإنشاءات المعدنية، التي تشغل المئات من العمال، ويمكن لها أن تنتج ما هو ضروري من الصناعات، مثل الأبراج الكهربائية وسخانات المياه الشمسية وخزانات النفط الكبيرة، وغيرها من الصناعات التي تدخل إلى خزينة الدولة ملايين الليرات وربما الدولارات.

إن البدء بعملية الإنتاج، التي تمكن عمال هذا المعمل من الإقلاع به، ستؤمن أجورهم من إنتاجهم، وهذا ما تم بالفعل بعد قدومهم إلى معمل الكبريت الذي هو متوقف عن العمل منذ ما قبل الأزمة، والآن يجري تداول أخبار مفادها أن أرض معمل الكبريت ستسلم لمستثمر من القطاع الخاص، وترحيل شركة الإنشاءات المعدنية إلى مقرها القديم، الذي هو بحالة خراب ويحتاج لأموال من أجل إعادة تأهيله مرة أخرى، والحكومة تتمنع عن تقديم الأموال اللازمة لإعادة الإقلاع من جديد.

قد يتهمنا المخمليون جداً، وأصدقائهم المقربون من أعضاء الحكومة، أننا ضد إنشاء معمل للعلور!؟

نعم نحن كذلك مادام الفقراء، وهم الأغلبية من شعبنا، يعتصرهم الجوع والحرمان، وحاجاتهم الأساسية والضرورية ليست في متناول أيديهم، ويعانون الأمرين في تأمين جزء منها بسبب سياسات الحكومة التي ملكت تلك الطبقة من أن تحتكر قوت يومنا، وتتحكم حتى بالهواء الذي نتنفسه! فهل يتساوى الذين يملكون والذين لا يملكون؟

السكن العمالي.. من «أمن لي بيت» إلى «أمن لي قسط»!



موزعة حسب المحافظات منذ إحداث المؤسسة العامة للإسكان وحتى نهاية الربع الثاني من العام 2016 «:

5326	دمشق
1869	حلب
736	حمص
1016	حماه
882	طرطوس
80	ادلب
80	الحسكة
80	دير الزور
140	الرقبة
128	السويداء

أكبر، إلا أن هذه المحاولات لم تجد بسبب ارتفاع تكاليف البناء اليوم.

تضارب

المعلومات المتعلقة بحجم الخسائر، ونسب تحمل الجهات المعنية، وأقساط المسكن بالنسبة لكل من العامل المكتتب والمخصص والمستلم، تتضارب إلى حد كبير، والمسؤولية عن رفع الأقساط كره تتقاذفها المؤسسة العامة للإسكان والمصرف العقاري واتحاد العمال، وفي النهاية يلقى باللائمة على الإرهاب والحرب والحصار وما إلى ذلك، ويضطر العامل وحده إلى أن يدفع «من كيسه» الفاتورة النهائية. «عدد المساكن العمالية المنجزة

أقساط مجحفة

فالمدمار الذي لحق بكثير من المساكن العمالية وانخفاض قيمة العملة الوطنية بررا للجهات المعنية رفع قيمة المسكن العمالي، وهو ما حصل مثلاً في السكن العمالي بمحافظة طرطوس، حيث وصل سعر المسكن إلى ستة ملايين ليرة، اشترط دفع 50% كدفعة أولى كما تشير الصحف المحلية، وذلك إلى جانب قسط شهري قدره 30 ألف ليرة!، فمن أين يأتي العامل المعروف بدخله الهزيل بمبلغ 3 ملايين ليرة كدفعة أولى، مع العلم أن المطلوب في الأصل هو 10% فقط من ثمن الشقة، أي ما يعادل 750 ألف ليرة، وهل يوجد اليوم على امتداد هذا الوطن عامل سوري واحد بوسعه أن يدفع قسطاً أعلى من متوسط دخله الشهري؟.

محاولة غير كافية

اتحاد العمال كان قد تطرق إلى مشكلة أقساط السكن العمالي مرات عدة، أبرزها كانت خلال الملئقى المهني للبناء والاشباب، إذ أكد أنه تمكن بعد جولات من الأخذ والرد مع رئاسة الوزراء من تقليص قيمة القسط الخاص بالسكن العمالي إلى درجة مقبولة، حيث أن الأقساط التي كانت محددة تماماً كتسعيرة السكن الشبابي وهي 57 ألف ليرة، ولكن وعلى اعتبار أن هذا الرقم مرتفع ويتجاوز قدرة العامل، إلى جانب كونه يخالف نص قانوني بأنه لا يجوز أن تبلغ الاقتطاعات من راتب العامل 40%، «وهذا المبلغ يتطلب اقتطاع 150 %»، فقد تم خفض المبلغ إلى 44 ألف ليرة سورية، وقد حاول الاتحاد العام تخفيض السعر بنسبة

■ غزل الماغوط

حلم مؤجل

الحصول على منزل حلم يتقاسمه آلاف العمال السوريين من ذوي الدخل المحدود، والذين وجدوا في السكن العمالي فرصة لتحقيق آمالهم والتحرر من قيود الإيجار والانتقال إلى حياة أكثر استقراراً، على مبدأ «ثوب العيرة ما يبديفي»، لكن الحرب وتداعياتها صادرت حلمهم هذا كما فعلت بسائر أحلام السوريين، ولم يبق لكثير من العمال من حلمهم هذا سوى وعود بإعادة ترميم المساكن العمالية المدمرة جزئياً أو كلياً، ومزيد من الأقساط التي تثقل كاهل دخلهم «المهدود» إلى درجة كبيرة.

عدرا العمالية نموذجاً

عانت ضاحية عدرا العمالية من دمار هائل بسبب النزاع المسلح، لذلك فإن الكلفة التقديرية للأضرار التي لحقت بممتلكات المؤسسة العامة للإسكان فيها، تبعاً لمصادر حكومية، قدرت بأكثر من مليار و574 مليون ليرة. وبناء على هذه التقديرات تم رصد مليار وثمانية ملايين ليرة لإعادة تأهيل السكن العمالي المتضرر في المدينة، على أن تتحمل الدولة 60% من التكلفة ويتحمل العامل 40% منها، وهي نسبة مرتفعة للغاية بالنسبة للعمال وإمكاناتهم المادية المحدودة بأجورهم المتدنية، ورغم أن الاتحاد العام لنقابات العمال يقر بأن هذه النسبة «مجحفة» بحق العمال، لكنه في الوقت نفسه يعجز عن إيجاد منفذ لحل هذه المشكلة المستعصية.

يعد موضوع السكن العمالي في سورية مجازاً واسعاً للبحث، إذ يكتنفه الكثير من التعقيد والغموض، فما أن تبدأ بالبحث في هذا الجانب حتى تجد كم كبيراً من المعطيات والمعلومات والأرقام التي تتضارب فيما بينها، لتلخص حالة من الفساد والفوضى اتخذت من الأزمة شماعاً لها، رغم أن الواضح أنها بدأت قبيل الأزمة بسنوات.

العمال وحقهم في التسجيل بالتأمينات الاجتماعية



ولا يستطيع العامل اللجوء إلى المؤسسة وتقديم شكوى ضد رب العمل لأنه يخشى من معاقبة صاحب العمل له وطرده من العمل، حيث سيلقى العامل نفسه في الشارع، خصوصاً أن قانون العمل يقف في صف صاحب العمل ويعطيه الحق في التسريح التعسفي.

الاجتماعية، كغيرها من مؤسساتنا الحكومية التي ينخرها الفساد والرشاوى، التي يلقاها البعض من المفتشين الحكوميين واللجان التابعة للمؤسسة، والتي تسببت حالات الرشوة فيها بضيايع حقوق العمال، أو بسبب منع رب العمل اللجنة من الدخول إلى معمله ومنعهم من مقابلة العمال،

يعرفون شيئاً عن حقوقهم «حيث يمنهم قانون العمل من تنظيم أية اجتماعات داخل المعمل أو توزيع منشورات أو عقد اجتماعات» ولا يدركون مدى أهمية التسجيل في التأمينات الاجتماعية للحفاظ على حقوقهم وحقوق أسرهم، بسبب ضعف معرفتهم بالقوانين «المعقدة أصلاً وتحتاج إلى مختصين لتفسيرها» وبحقوقهم، وضعف عمل مؤسسة التأمينات الاجتماعية، ووزارة العمل من جهة أخرى، لتوعية العمال، حيث من واجبهم ليس فقط إصدار القوانين بل تعريف العامل بحقوقه، وجعل العمال هو ما يدفع رب العمل لاستغلالهم وعدم التأمين عليهم، لا بل تذهب بعض المنشآت الكبرى إلى الاقتطاع من عمالها مبلغاً بحجة التأمين ودون أن يؤمن عليهم، حيث يتفاجأ العمال عند مراجعتهم للمؤسسة بأن ليس لهم أسماء أو حقوق لدى المؤسسة «كما حصل مع بعض العمال».

القانون بصف رب العمل

بالطبع مؤسسة التأمينات

التأمينات الاجتماعية، وهناك الكثير من العمال تعرضوا لإصابات عمل، سببت لهم عاهات مستديمة أو أمراضاً مستعصية، دون اكتراث من قبل رب العمل أو تعويض، وأغلب المهن تسبب لأصحابها الأمراض.

أمثلة عديدة

فمثلاً العمال في ورش الحدادة والنجارة، التي قد تسبب بعض الآلات بقطع أيديهم، وعمال المقالع الذين يموت العديد منهم بسبب التفجيرات والانهيارات، أو عمال المشافي والمخابر الخاصة، التي يتعرض عمالها للمواد الطبية التي تضر بالصحة مع مرور الوقت، وعمال المطابع الذين يصابون بأمراض صدرية، وعمال الخياطة التي يخرج أغلب عمالها بأمراض في الظهر نتيجة عملهم ساعات طويلة خلف مكائهم، حيث هؤلاء كلهم غير مسجلين في مؤسسة التأمينات الاجتماعية، للتأمين ضد إصابات العمل والعجز.

ضعف معرفة بالحقوق

وللاسف الكثير من العمال لا

■ ميلاد شوقي

وقد عرف قانون التأمينات الاجتماعية إصابة العمل بما يلي: «الإصابة بأحد الأمراض المهنية أو الإصابة نتيجة حادث أثناء تأدية العمل أو بسببه أو بسبب ما يتعلق به. ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله وعودته منه أيا كانت وسيلة المواصلات، بشرط أن يكون الذهاب والإياب دون توقيف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعي».

أرباب العمل غير أكثرين

أي أن إصابة العمل تتصل بكل ما يتعلق بالعمل أو يتصل به وقانون العمل رقم 17 نص على ضرورة تسجيل العامل في التأمينات الاجتماعية، إلا أنه لم يكن حازماً مع أصحاب العمل لإجبارهم على تسجيل عمالهم، ولم يضع عقوبات رادعة تجاه أرباب العمل. أغلب المنشآت الصناعية والحرفية في سورية، وخصوصاً الخطرة منها لا تقوم بتسجيل عمالها في

يعد التأمين على العامل من إصابات العمل، وخصوصاً إصابات العجز والمرض، من أبسط الحقوق التي يجب أن يتمتع بها العامل، وحرمانه من هذا التعويض يعد بمثابة جريمة بحقّه!

عمال النظافة والأجور المتأخرة



شركات النظافة الخاصة هي إحدى أشكال تراجع دور الدولة عن تقديم خدماتها للمواطن السوري، وهي أيضاً قطاع إضافي قد سلم للمستثمرين لئلا تتراح الدولة من أعبائه! أو ليستزرق أصحاب الأموال من الملايين التي يدخلها هذا القطاع إلى جيوبهم من خلال عملية تدوير النفايات!

■ فادي نصري

فقد افتتحت في سورية العديد من شركات النظافة التي تتعاقد مع المحافظة على استلام مناطق معينة، بغية تنظيفها والإشراف على خدماتها، وتنتشر هذه الشركات عمالها والياتها في المناطق التي تتعهد بها.

عمال هذه الشركات

يعاني عمال النظافة في هذه الشركات الكثير من الغبن والإجحاف في حقهم، كما أنهم يتقاضون أجوراً منخفضة جداً مقارنةً مع الوضع المعيشي للمواطن السوري، فهم يعملون ثماني ساعات في اليوم، ويتقاضون راتباً شهرياً مقداره 13000 ل.س. مع العلم أن رواتبهم كانت قبل الزيادة الأخيرة «تعويض على المعيشة 10000 ل.س» ويخصم كل شهر من رواتبهم 700 ل.س أجار وسيلة نقل تقلهم إلى أماكن عملهم، وفي نهاية المطاف يحصل هذا العامل على 12300 ل.س كراتب ثابت لقاء جهده المبذول، أما زيادة 2000 ل.س التي حصلوا عليها فهي أقل من الزيادة التي جاءت لعمال القطاع العام كتعويض معيشي أوائل العام الماضي، والتي بلغت 4000 ل.س، ما يجعله غنياً قاسياً يتعرض له أولئك العمال، وتميزاً في الحقوق ما يوجب المساواة بين عمال القطاعين في الأجور والزيادات، ولم يتلقوا أي من الزيادات الأخيرة ومازالت

أجورهم على حالها إلى اليوم، «حيث يقوم أرباب العمل في القطاع الخاص بشفط الزيادات لأسباب لا نعلمها» بحسب تعبير أحد العاملين. إن هذا الراتب الهزيل لا يرقى إلى أن يصنف كحد أدنى للأجور، ولا يستطيع أن يؤمن لهذا العامل الفقير حياة كريمة، ومن المستحيل أيضاً أن يغطي هذا الراتب للعامل وأسرته متطلبات الحياة من غذاء ومسكن وملبس، في ظل الأسعار المستعرة.

ظروف عملهم

يكس كل عامل من هؤلاء العمال الشوارع لمساحات كبيرة في مختلف ظروف الطقس، بالإضافة إلى تفريغ حاويات القمامة الثابتة ونقلها إلى عرباتهم، ويتم ذلك كله العمل بشكل مباشر دون وجود أو تأمين وسائل الحماية المهنية، من ملابس واقية أو أدوات صحية كالكمامات أو القفازات التي تقي هذا العامل من الاحتكاك بهذه المواد، والتي قد تحوي في الغالب على مواد سامة بفعل التخمر والتفسيخ وتفاعل مواد غير متجانسة، سواء أكانت عضوية أم كيميائية، إضافة إلى المواد المنتهية الصلاحية والأواني المعدنية والحادة، مما يؤدي إلى ظهور أمراض عدة في صفوف هؤلاء العمال، مثل الحساسية الشديدة والجرب والربو وأمراض جلدية

خطيرة وتسمم بالرصا، وأمراض الكلى والعيون، وأمراض أخرى أيضاً قد تكون مجهولة، ومما يزيد الطين بلة أن هؤلاء العمال محرومون من الضمان الصحي ومن تعويض طبيعة العمل ومن الوجبة الغذائية. وكون عملهم من الأعمال المصنفة بالخطرة يجب تسجيل هؤلاء العمال في الضمان الصحي، وأن تعمل هذه الشركات على إجراء فحوصات دورية وشاملة للعمال للكشف عن أمراض المهنة قبل حصولها، ضمن هذه الظروف يعمل عمال النظافة في القطاع الخاص، وكما ذكرنا أعلاه فهم لا يحصلون على أي حق من حقوقهم، كما أنهم غير مسجلين في التأمينات الاجتماعية وليس لديهم تأمين طبابة ولا يحصلون على حصتهم الغذائية التي من المفترض أن يأخذها كل من يعمل بهذه الأعمال التي تصنف بالخطرة وتعرض من يعمل بها للأمراض.

إضراب في السكن الجامعي

قام عمال النظافة في المدينة الجامعية بتنظيم إضراب عن العمل دام لثمانية أيام الشهر الماضي، بعد تأخر رواتبهم لأكثر من شهر، كوسيلة ضغط على المتعهد وإدارة الجامعة للحصول على رواتبهم المتأخرة بعد أن قام المتعهد بالتأخر في تسليمهم رواتبهم الشهرية، وليست هذه المرة الأولى التي يتم فيها التأخر في تسليم هؤلاء العمال أجورهم وتوقفت أعمال التنظيف في السكن الجامعي. لولا هؤلاء العمال ودورهم في تنظيف مدننا وشوارعنا من القمامة لأصبحنا نعانى من تراكم القمامة في الشوارع، مثل بعض البلدان التي تعاني من هذه الأزمة، والتي تمخضت عنها تحركات شعبية، ما يوجب صون كرامة وحقوق هؤلاء العمال ومتابعة أحوالهم من قبل نقابة عمال الدولة والبلديات، حتى تستطيع مساعدتهم ورفع الغبن عنهم، فهم أمانة في أعناق النقبانيين.

العمال ... من المولد بلا حمص!



اعترافه المنقوص بالإضافي الطارئ خلال المواسم مناورة وتغطية لممارساته خلال العام، ويترجم هذا الاعتراف «الاضطراري» بعدة ممارسات تتوضح من خلال حساب أجر ساعات الإضافي الموسمية، فالبعض يحسبها كساعة عمل عادية، والبعض الآخر الساعة بساعة ونصف، وهم الأغلبية، في حين يلتزم القليل منهم بحساب الساعة بساعتين.

«العبيدية» هروب من الأجر الإضافي تستغفر أغلب الصناعات النسيجية والجلدية والغذائية قبل عيد الأضحى بمدة معينة، ويتحمل العمال في هذه الصناعات تبعات هذا الاستغلال، فتزيد ساعات العمل وكثافته بشكل عال دون أن يكون المردود المادي مساوياً لذلك الجهد الإضافي، فيما يقع نوع آخر من العمالة في استغلال مضاعف، ونقص هذا العمال الباعة الذين يعملون لساعات متأخرة من الليل طوال أسبوع العيد بشكل عام، وفي اليوميين الأخيرين بشكل خاص، وتذهب ساعات العمل الطويلة المرافقة لضغط الزبائن على الشراء لجيب رب العمل، حيث يختصر أغلب أرباب العمل تعويض الإضافي على مبالغ زهيدة يعطونها لعمالهم فوق أجرهم على صيغة «العبيدية» والتي لا تتجاوز في

ولكن هل هذا صحيح؟ وهل فعلاً استفاد العمال من هذه الإجراءات؟ وهل هي كما ادعي البعض «أيام من ذهب» أم مجرد مضاعفة للتعب؟.

الإضافي المطلوب 24 ألف شهرياً

لا يلتزم أغلب أصحاب العمل بطريقة حساب ساعات العمل الإضافي بشكل عام، كونهم أساساً قد حددوا دوام العمل بين 10-12 ساعة، وهم بذلك استولوا مسبقاً على أجر ساعات عمل وعلى مدار العام، بناءً على أن أية ساعة عمل فوق الـ 8 ساعات تعتبر إضافياً وأجرها ضعف ساعة العمل، وهذا وفق قوانين العمل.

فلو افترضنا بأن أجر الساعة بشكل وسطي في القطاع الخاص حالياً 200 ليرة، والعمال يشتغل وسطياً 11 ساعة، فهو يعمل 3 ساعات إضافية يفترض أن تحسب مضاعفة «الساعة بساعتين» لكنها تحسب ساعة عمل عادية، وهذا يعني أن صاحب العمل يستولي على 600 ليرة يومياً، أي 3600 أسبوعياً، وهذا يعني 15 ألف شهرياً، يضاف إليها ساعات عمل يوم السبت 2200 أسبوعياً و8800 شهرياً، ليصبح مجموع المبلغ المطلوب بحدود 24 ألف شهرياً «من رأس الكوم» استحوذ عليها رب العمل بشكل دائم ومستمر وعلى مدار العام، ويأتي

■ هاشم يعقوبي

نشطت الكثير من الصناعات والمهن قبل عيد الأضحى كيف لا؟ وهو الذي يعتبر من المواسم الرئيسية التي يعتمد عليها أصحاب العمل لتصريف منتجاتهم بالأسواق المحلية والخارجية، وخاصة تلك المنتجات المتعلقة بخصوصية المناسبة ومستلزماتها، لتنشط بالوقت ذاته حركة الأسواق التجارية، فتبدأ بتمديد ساعات دوامها تصاعدياً وتدرجياً لما بعد منتصف الليل، لتصل لساعات الفجر الأولى في اليومين الأخيرين.

خديعة الإضافي

تعد الصناعات المعنية بالمناسبة ومستلزماتها الأنشطة خلالها، شمل ذلك المنشآت الكبيرة والصغيرة وحتى المشاغل والورشات، فسارع أصحاب العمل لرفع كمية الإنتاج للحد الأقصى من خلال مجموعة إجراءات، تبدأ بزيادة ساعات العمل مروراً بتكثيف ولا تنتهي باستخدام العمالة المؤقتة والموسمية، ومجمل تلك الإجراءات بدت بظاهرها وكأنها تنصب في مصلحة العمال، فساعات عمل إضافية تعني بالضرورة أجوراً إضافية، وتكثيف العمل يعني حوافز إنتاجية، والعمالة الموسمية ستؤمن دخلاً إضافياً لعائلة ما.

شهد الأسبوعان الأخيران اللذان سبقا عطلة عيد الأضحى تكثيفاً عالياً للعمل في الكثير من المهن والصناعات والأسواق التجارية، فنال أرباب الأعمال حصتهم من هذا النشاط، وضاعفوا أرباحهم «أكلوا البيضة والتقسيرة» والحق يقال أن للعمال نصيبهم أيضاً وأي نصيب هذا؟!

قانون عمل يحميهم وينظم علاقتهم مع أرباب العمل، ولا تأمينات اجتماعية تحميهم من إصابات العمل والعجز والشيخوخة، مما يسهل على من يشغلهم الاستمرار في استغلال نقاط الضعف والخلل تلك، ليضاعف تكديس ما أمكنه من الأرباح على حساب هؤلاء الذين ليس بمقدورهم الدفاع عن أنفسهم بظهورهم المكشوفة وحاجتهم للعمل وللعيش الكريم. وتمر الأعوام وعمالنا ليسوا بخير!

أحسن الأحوال 7 آلاف ليرة مقابل 35 ساعة إضافية، وبحسبة بسيطة تكون أجرة الساعة لا تتجاوز 200 ليرة، وهي أجر ساعة العمل العادية، مما يسقط صفة الإضافي عن تلك الساعات الطويلة كلها من السهر والتعب.

عمالنا ليسوا بخير

يبقى عمال القطاع الخاص غير المنظم تحت رحمة أرباب العمل وقانون السوق الذي لا يرحم، فلا

الاتفاق لن يفشل.. من يراهن؟

بيان من حزب الإرادة الشعبية



حزب الإرادة الشعبية

كشف التحالف الدولي بقيادة البنتاغون الأمريكي عن حقيقة نواياه، وترجم إياها بعدوان سافر على مواقع للجيش السوري في دير الزور يوم السبت 17 أيلول 2016، سهل بنتيجته مرور عناصر من تنظيم داعش الإرهابي للسيطرة على الموقع العسكري، بعد أن تسببت الغارات الأمريكية بوقوع العشرات من العسكريين السوريين

إن هذا التخادم المكشوف بين واشنطن وداعش لا يفصح العلاقة العضوية بين الطرفين فحسب، بل ويتناقض مع أبسط قواعد الإقرار العالمي بضرورة مكافحة التنظيمات الإرهابية في سورية، ومع عناوين الاتفاق الروسي الأمريكي الأخير لوقف الأعمال العدائية وتعزيز المساعدات الإنسانية وإطلاق العملية السياسية السورية، حسب القرار الدولي 2254.

لقد كان من المنتظر من الولايات المتحدة أن تذهب إلى الخطوات اللاحقة في الاتفاق، بما فيها توجيه ضربات جوية مشتركة مع موسكو بحق داعش والنصرة وأشباههما، غير أنها عوضاً عن ذلك ذهبت لتنفيذ نواياها المبيتة بحق مؤسسات الدولة السورية، علماً بأنها لا تزال تحاول إلى الآن عرقلة وصول الاتفاق إلى غايته، وتتمتع عن نشر بنوده بما فيها الفصل بين المسلحين المعتدلين القابلين للذهاب إلى حل سياسي تفاوضي وبين الإرهابيين.

إن حزب الإرادة الشعبية إذ يدين هذا العدوان والتواطؤ الأمريكي يدعو الأمم المتحدة والمجموعة الدولية لدعم سورية للتحيي بمسؤولياتهما إزاء العبث الأمريكي، الهادف عملياً إلى إدامة نزيف دم الشعب السوري.

■ دمشق 17 أيلول 2016
حزب الإرادة الشعبية



من إحدى أهم المغالطات التي تقع فيها قوى عديدة، معارضة وموالية، في مقاربة الاتفاق الروسي الأمريكي، هي النظر إليه على أنه يخص سورية وأزمته فقط، أو أنه مجرد إجراء بروتوكولي، أو تنافس على النفوذ بين دولتين. وعلى أساس هذه المقاربة القاصرة، يتم تحديد الموقف من الاتفاق العتيد، ومآلاته المفترضة، ولأنها كذلك أي قراءة مجتزأة وقاصرة، فإنها تقود بأصحابها إلى استنتاجات خاطئة، وتصبح مادة دعائية لإشاعة أجواء الإحباط والتينيس.

■ عامر الحسني

أهم ما في الاتفاق، أنه تعبير عن تثبيت ميزان القوى الدولي الجديد، الذي يعني تراجع واشنطن، بدلالة عدم قبولها بالاتفاق في البداية، ومن ثم التوقيع عليه. وإن تثبيت التراجع الأمريكي العام يعني موضوعياً، لجم تلك السياسات الأمريكية التي استفردت بالقرار العالمي، على مدى ما يقارب عقدين من الزمن، وما أنتجت خلال هذه الفترة، من انهيار اقتصادات، وحروب، وتفاقم العسكرة، والعبث بالخرائط، وارتفاع منسوب التوتر، وتفشي الأوبئة والمجاعات، والتدمير الممنهج للبيئة.

وعلى هذا الأساس، يمكن اعتبار الاتفاق في جانب منه استكمالاً للسعي الروسي إلى منطق جديد في العلاقات الدولية، بمعنى آخر، فإن تقدم العملية السياسية، التي تعتبر الهدنة خطوة في السير باتجاهها وإحدى أدواتها، ليست مجرد مسألة إردوية تتعلق برغبة هذا الطرف أو ذاك، حتى يسارع البعض إلى

نعيها مع كل تحليل للطيران الحربي، أو بعد كل قذيفة مدفع، أو اشتعال جبهة من الجبهات، أو مع كل زوبعة إعلامية، بل هي انعكاس لأوزان اقتصادية وسياسية وعسكرية، أي انعكاس لواقع موضوعي.

وبالتالي، فإن الحديث عن الفشل أو إلغاء الهدنة يتناقض ويخالف واقع الحال. جل ما تستطيع واشنطن فعله، بما تمتلك من قدرات استخباراتية، ومالية، وميدانية هي المماطلة والتسويق عبر خلط الأوراق، وليس تغيير الاتجاه أو المنع، مع الإشارة والتذكير بأن محاولات التسويق والمماطلة السابقة كلها كانت تؤدي إلى المزيد من الخسائر للطرف الأمريكي وملحقاته الإقليمية والمحلية.

وعليه، يمكن القول أن إفشال الهدنة بالصيغة المتفق عليها حالياً، لا يلغي حقيقة أن عملية الحل السياسي ماضية قدماً إلى الأمام، وإذا ارتكبت واشنطن مثل هذه حماقة، فإنها ستضطر إلى التوقيع على هدنة أخرى بشروط أقسى بالنسبة لها، تدفعها نحو المزيد من التراجع.

«الأمريكي» في «حيص بيص»..!

■ عابد سليم

كيف لا، إذا كان من ضمن بنود الاتفاق بتسلسلها قيام واشنطن بالتعاون مع روسيا بضرب جبهة النصرة التي ساهمت أجنحتها الفاشية ذاتها في استنباثها على الأرض السورية؟ وعليه يمكن فهم مستوى التلكن والتردد لدى من يجري إجباره على أن يطلق بنفسه النار على نفسه..!

علاوة على ذلك، وإذا أردنا رؤية عموم اللوحة، وبغض النظر عن شح التسريبات التي أوردتها الصحف الأمريكية عن مضمون الاتفاق، يبدو أن الاتفاق ذاته بخداعياته يتجاوز سورية بالمعنى الجغرافي المباشر. وسيؤدي بالتالي نشر بنوده كاملة إلى أحداث تأثير مباشر على حلفاء واشنطن

باستثناء من يعانون من عوارض الهبل أو الاستهبال السياسي المرتبطة بقوة عطالة العلاقات الدولية المتموتة التي سادت لأكثر من عقدين ماضيين، لا يوجد من لا يدرك أن محاولات واشنطن للتوصل من اتفاقها الأخير مع موسكو بخصوص ترتيبات لحلحلة الأزمة السورية وتوجيهها نحو الحل السياسي مجدداً ما هي بالعمق إلا انعكاس لحجم الانقسام داخل الأوساط الأمريكية المتنفذة ذاتها.



جنيف، وعشرات الاتصالات والاجتماعات التقنية، لن يستطيع الأمريكيون الهروب منه ببساطة، وإن فعلوا ستظهر لذلك نتائج لا في سورية فحسب، بل ولديهم أيضاً.

الإدارة الأمريكية مع التداعيات الداخلية لذلك كلها، على اعتبار أن اتفاقاً بحجم الاتفاق المذكور بعناوين وثائقه الخمس، وتطلب عدداً من الاجتماعات الماراثونية في الأسابيع الأخيرة، سواء في موسكو أم

وعلى علاقتها بهم، ببساطة لأن فصل «المعتدلين» عن المنظمات الإرهابية التي تم إعادة تصنيفها ونشر أسماءها سيطل ليس هذه المنظمات فحسب، بل أن دولاً إقليمية كاملة ستأثر وسيرفع عن أدواتها وأدوات واشنطن الغطاء، وستقع واشنطن حينها في «حيص بيص» مستفعل..!

بطبيعة الحال ستحاول واشنطن ما في وسعها للتوصل من الاتفاق، ولكن أمامها خياران: إما استكمال تنفيذ الاتفاق، وهو ما سيجري بتناقل وإدامة اشتباك، أو التكنر لاتفاق وقعه بأيديهم بعد أن عرقلوه 7 أشهر، وما الذي سيقدمونه من تبريرات حينها؟!

وفي الأحوال كلها سيظهر فرز أكبر وانقسام علني أكثر وضوحاً بين أركان

عنق واشنطن على السكين..!

الجزري بالأبعاد الواردة أعلاه، ولكن هل تتحمل الأوساط الأمريكية النافذة والحاكمة هذا الحل بتداعياته ودلالاته فعلاً في اللحظة التي يتكشف فيها الصراع العالمي على خلفية الأزمة الرأسمالية الشاملة إلى أعلى درجاته في وأد المقاربات الأمريكية التقليدية التي كانت سائدة حتى الأمس القريب والتي تقوم على صيغة «السلطان الأوحده الأمر النهائي المتفرد»، وإقامة مقاربات جديدة تستند إلى القوانين الدولية دون أن يجري لي أعناقها أمريكياً؟

وبهذا المعنى يصبح مفهوماً - ولكن مداناً في الوقت ذاته طبعاً - حجم التردد والصراع الدائر داخل أروقة الإدارة الأمريكية الحقيقية في محاولة إعاقه الحل السوري، بما في ذلك محاولات التنصل من الاتفاق الأخير مع موسكو المتعلق بالهدنة والمساعدات الإنسانية والمكافحة المشتركة للإرهاب واستئناف العملية السياسية، وصولاً إلى ضرب قطاعات للجيش السوري مباشرة، والتناقض بين الاعتذار وتحمله المسؤولية.. الخ!!

وإن مرد ذلك كله هو أن نجاح الحل في سورية يشكل تثبيتاً لهزيمة استراتيجية نكراء تلحق بمنطق الحكم التقليدي الأمريكي في الداخل والخارج على حد سواء.. فمن قال أن المخاض الحالي هو سوري فقط..؟ إنه عالمي، وأمريكي ضمناً، وهو الأكثر صعوبة كون الولايات المتحدة كانت طيلة عقود تلت تشكل رأس المنظومة الرأسمالية العالمية..!



وفيما كان المواطن السوري وحده هو من يدفع للأسف ثمن الوقت الداخلي والإقليمي والدولي المطلوب لإدراك أن تلك العناوين والوقائع والحقائق أصبحت الآن واضحة كالشمس ومبوبة باتفاقات وبيانات وقرارات دولية واجبة التطبيق الفوري يبقى الالفت الثابت فيها أن جميعها في المحافل الدولية جاءت بالدرجة الأولى بضغط دبلوماسي وميداني روسي.. وهنا الطامة الكبرى.. من المنظور الأمريكي.. وهي السبب في استفحال تلك المتلازمة المرضية! إن سورية بحاجة للحل السياسي التغييري

■ موقع قاسيون - المحرر السياسي

بعد سنوات ست من عمر الكارثة الإنسانية السورية التي يدفع ثمنها المواطن السوري بالدرجة الأولى لم يعد هناك الكثير مما ينبغي توضيحه:

- لا حل عسكرياً للصراع السوري
- لا إمكانية من حيث المبدأ والمال لشعاري «الحسم» و«الإسقاط».
- لا بديل جدياً وناضجاً ومتبلوراً عن مسار جنيف لحل الأزمة المدولة بتداخل إقليمي ودولي واسع.

- النظام السوري استنفذ إمكانيات استمراره على حاله موضوعياً. ولا بديل عن التغييرات البنوية الجزرية العميقة في البلاد على المستويات السياسية والاقتصادية الاجتماعية والديمقراطية كسلة متكاملة بما يحفظ وحدة سورية واستقلالها وسيادتها ويؤهلها لاستعادة أراضيها المحتلة كلها.

- القرار الدولي 2254 يشكل إطاراً توافقياً دولياً واضحاً يحدد الخطوط العامة للانتقال السياسي في سورية.

- لا بديل عن تثبيت جهاز الدولة السورية واستعادة سلطته على أراضي الجمهورية كاملة لتطويع هذا الجهاز لاحقاً ضمن التصور اللاحق لسورية المستقبل.

- لا يمكن استعادة الاستقرار في سورية دون وجود مكافحة جديّة للإرهاب على قاعدة قيام الفرز المطلوب بين المسلمين السوريين القابلين للانخراط في العملية السياسية وبين الإرهابيين بوصفهم بياق

الاتفاق الروسي- الأمريكي.. والارتزاق بوصفه «عملاً صحافياً»..!



ليلة العاشر من الشهر الجاري، ومع بدء الجلسة التي جمعت كلاً من الوفدين الروسي والأمريكي في جنيف، بمشاركة المبعوث الدولي إلى سورية، ستيفان دي ميستورا، شرعت معظم وسائل الإعلام التابعة لدول وقوى سياسية متضررة من الاتفاق في البحث عن «ثغرات» من شأنها الإيحاء بأن «لا جديد يلوح في الأفق».

■ أحمد الزر

«اتفاق الكبار» قد «بلعت لسانها» عن الهجوم المباشر عليه، نتيجة لحساباتها السياسية، إلا أن العيارات النارية لعشرات الأقسام الصحافية، والتقارير، والبيروتراتجات، التابعة لوسائل إعلام إما مملوكة لهذه الدول، أو مدعومة بشكل «خفي» منها، لم تكن كذلك. ولأن الهجوم على هذا الاتفاق بشكل مباشر لم يكن في متناول اليد للجهر به علانية، بقي أمام وسائل الإعلام هذه اللجوء إلى استثمار محاولات العرقلة الميدانية المتكررة التي ترافق كل اتفاق من هذا النوع.

في هذا السياق، وجد عدد واسع من «الإعلاميين» متنفساً لهم في عدوان الطيران الأمريكي على نقطة للجيش السوري في دير الزور، وفي الهجوم «المجهول» الذي تعرضت له قافلة مساعدات في حلب. وبلغ الاستثمار الإعلامي في هذا السياق ذروته في المواجهة الدبلوماسية الروسية الأمريكية في جلسة مجلس الأمن مؤخراً. من يقوم الآن بجولة سريعة على معظم الفضائيات والصحف، والإذاعات «ورغم ما يبدو للوهلة الأولى كلها حول التمايزات بينها» سيصل إلى استنتاج مفاده أن الاتفاق قد فشل.. وأن الهدنة قد سقطت.. «ولا حول لنا ولا قوة»..! سجدون أن «أخبار الفشل» «التي لا يعلم أحد مصادرها»، تنطفي على سبيل المثال على الأخبار حول إعلان الممثل الروسي الدائم في الأمم المتحدة، فيتالي تشوركين،

من يعود اليوم لقراءة كم الأخبار العاجلة التي خرجت خلال المباحثات الماراتونية الروسية- الأمريكية، يكاد لا يصدق حجم التفريق الذي مارسه وسائل الإعلام في تلك الليلة. في البداية، نقلت وكالة «رويترز» عن «مصادرها» القول بأن «الفريقان الروسي والأمريكي يتجهان إلى تأجيل الاجتماع حتى الأسبوع القادم، دون نتائج». وفي وقت كان فيه الفريقان لا يزالان متواجدين في أروقة المباحثات المشتركة، نقلت قناة الميادين عن «مصادرها» أيضاً خبر «فص الاجتماع». في حين تصدرت عدداً من الصحف الأجنبية والعربية عناوين تشي ب«انهيار جديد في المباحثات، وفشل لافروف وكيري في التوصل إلى حل»، وفي هذا الوقت، كانت صحيفة «الوطن» السورية، على سبيل المثال لا الحصر، تنقل عن «مصادرها الإعلامية في جنيف»، أنه «لم يتم التوصل إلى أي اتفاق بين لافروف وكيري.. والجانب الأمريكي لم يجب على مقترحات موسكو».

بعد ساعة واحدة فقط، تبددت تلك «الأخبار العاجلة» كلها و«مصادرها» و«تحليلاتها» في الهواء. خرج وزيراً خارجية البلدين، يرافقه المبعوث الدولي، للإعلان عن التوصل إلى اتفاق روسي أمريكي، وبدء وقف الأعمال العدائية ابتداءً من أول أيام العيد. إن كانت القوى الإقليمية المتضررة من

الممول من الإعلام: «اكذب، واكذب، واكذب، حتى لا ينقطع عنك حبل التمويل». سيبقى صوت هؤلاء يعلو محاولاً إقناع «المشاهد/ الفريسة»: «لا تستمعوا بعد اليوم إلى بوتين وأوباما ولافروف وكيري وبان كي مون ودي ميستورا وتشوركين، فهم كلهم من طينة واحدة..! لقد جئناكم ب«مصادرها» و«محللين الاستراتيجيين»، لننقل لكم «الواقع» كما يجب أن تروه..!..»

■ نقلاً عن موقع قاسيون

42% من الشباب السوري بحاجة إلى فرصة عمل

ما زالت مشكلة البطالة، تشكل أبرز التحديات أمام الشباب السوري، ومع تأثير الحرب المستمرة منذ حوالي 6 سنوات، باتت الحاجة للتوصل إلى حلول واقعية وجذرية أكثر إلحاحاً من ذي قبل.

■ آراء المصفي

تشكل القروض والمنح، سبباً لا بأس به لدعم الشباب وتشجيعهم على البدء بعملهم الخاص، في حال عدم كفاية أو توفر وظيفة ثابتة، إلا أن توقف معظم البنوك العامة والخاصة عن منح القروض بسبب تداعيات الحرب الاقتصادية، حطم آمال ومستقبل الكثيرين في البلاد. وعلى مستوى الدعم الأممي، أظهرت أرقام صندوق الأمم المتحدة للسكان في سورية، تبايناً كبيراً في نسبة الدعم المقدم لمساعدة الشباب في إنشاء مشاريعهم الخاصة، مقارنة بالحاجة الفعلية المقترنة بعدد الشباب العاطل عن العمل لمختلف الأسباب، فضلاً عن انحصار إمكانية الاستفادة من ذلك الدعم وتقييده على وجود علاقات مع إحدى الجمعيات الأهلية المتعاملة مع المنظمة الدولية، والتي لم يتجاوز عددها 21 جمعية، بحسب تصريحات مسؤولي المنظمة.

42% من الشباب عاطل عن العمل

وكشفت مسؤولة الشباب في صندوق الأمم المتحدة للسكان في سورية ريم بجاري لجريدة «قاسيون» أن 42% من الشباب السوري بحاجة إلى فرصة عمل، حيث يشكل أولئك الشباب، الذين تتراوح أعمارهم بين 10 إلى 24 سنة، نسبة 31% من المجتمع السوري، بحسب إحصائية مقدمة من الهيئة السورية لشؤون الأسرة.

وأوضحت «بجاري» بأن هدف الصندوق هو العمل على تعزيز قدرات الشباب، من مختلف البيئات الاجتماعية، عبر تنفيذ مشروع يهدف لحشد الشباب لتقوية التماسك الاجتماعي، ببناء قدرات الشباب من مختلف البيئات الاجتماعية في التخطيط والتنفيذ المشترك لمشاريع متعددة.

الدعم طال 40 مشروعاً فقط

إلا أن الصندوق الأممي لم يتمكن من دعم أكثر من 40 مشروعاً على مستوى القطر كاملاً، بحيث تم تنفيذ 16 مشروعاً في دمشق وريفها، و24 آخرين في محافظتي حمص وطرطوس، بحيث بلغ عدد الشباب المستفيدين من ذلك الدعم 81 متبرداً.

وعن قيمة الدعم المقدم للمشروع، قالت بجاري: إنه تم تقديم منحة لكل مشروع تتراوح بين 2000 - 3000 دولار أمريكي.

ضعف بالتمويل الأممي!

وحول سبب ضيق تطبيق الدعم أو إمكانية توسيع عمل الصندوق بحيث يخدم شريحة أوسع من الشباب، أكدت بجاري أن الحاجات أكبر من الإمكانيات المتاحة، مشيرة إلى أن ضعف التمويل هو عائق أمام دعم مشاريع أكثر.

فقط عبر الجمعيات المرخصة

وعن سبل الاستفادة من مشاريع الصندوق، أكدت المسؤولة أنه

محصور بمرشحين تقدمهم جمعيات أهلية يتعاون معها الصندوق، ومعترف بها ومرخصة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، حيث يخضع هؤلاء المرشحون لمقابلة وفحص كتابي ليختار منهم فئة تخضع لدورة تدريبية، يُقدم المتدربين في نهايتها أفكاراً لمشاريع يرغبون بالعمل عليها، ويقومون بإجراء دراسة جدوى اقتصادية للمشروع والتخطيط له بالكامل، ليصار في النهاية إلى اختيار عدة مشاريع لدعمها وتمويلها، حيث كانت حصيلة هذا التدريب 40 مشروعاً و48 فرصة عمل.

وذكرت بجاري أن المشاريع المنفذة تنوعت بين تقليدية، كالخياطة وتصميم الملابس والحلاقة النسائية والطباعة على الملابس وصيانة التجهيزات الإلكترونية ودورات تعليمية، إضافة إلى المشاريع الخلاقة كاللغة العربية، وتصميم ألعاب إلكترونية، وأخيراً مشاريع زراعية كزراعة الفطر والزهور والأشجار المثمرة.

وكل ذلك تم عبر مشروع تدريبي أطلق في تشرين الأول من العام 2015، بينما تم إطلاق المشاريع في شهر آذار 2016، على حد قول بجاري، التي لم تستبعد تكرار التجربة.

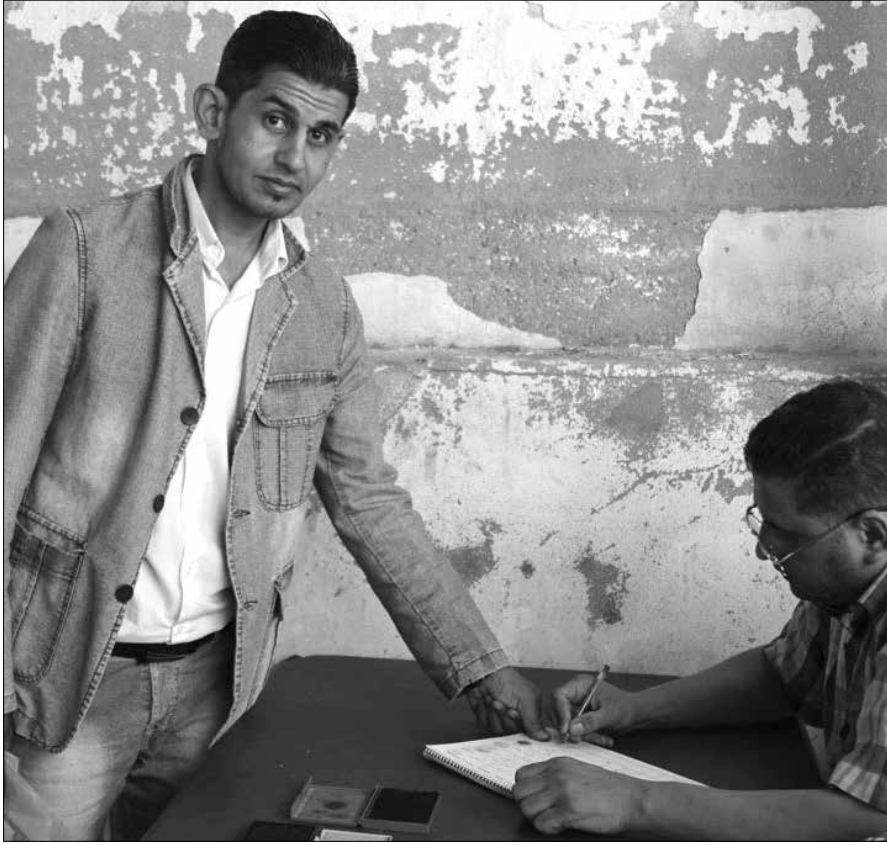
العمل اعتماداً على مسح عام 2009

وفي خضم ذلك، تبدو محدودة قدرة المنظمة الدولية، على التأثير في مؤشر البطالة المحلي، علماً أن الأرقام التي تم الاعتماد عليها في عمل الصندوق الأممي تعود لمسوحات قديمة منذ العام 2009 أو 2010، إذ لا توجد أرقام دقيقة عن البطالة ووضع الشباب السوري في ظل الأزمة، كما أنه لا يمكن أن يشمل عمل الصندوق مناطق ساخنة أو خارجة عن سيطرة الحكومة السورية، بسبب ارتباط المنظمة بأعمالها كافة مع وزارات الدولة، ما يقوض عملها على مستوى القطر ككل ويحصر خطتها ضمن المعطيات الحكومية.

وبدأ صندوق الأمم المتحدة للسكان عمله في الجمهورية العربية السورية في عام 1971، بينما تركز عمله منذ عام 2011 في حالات الطوارئ على تقديم الدعم المعيشي للأسر والمجتمعات المتضررة وإلى تلبية الاحتياجات العاجلة لخدمات الصحة الإنجابية.

قروض الحكومة سقفاها 500 ألف

وبالانتقال للدور الحكومي، استأنفت عدة مصارف عامة منح القروض، لكن معظمها محصور بفئة العاملين في القطاع العام، وعلى سبيل المثال، قال مدير التسليف بمصرف التسليف الشعبي، عدنان حسن: أنه تم رفع سقف قرض ذوي الدخل المحدود إلى 500 ألف ليرة سورية، في حين تم رفع مدة سداد القرض وفق السقف الجديد إلى 60 شهراً، بقسط شهري نحو 11430 ل.س.



التعامل مع المواطنين خارج عباءة القطاع العام، وخاصة الفئة الشبابية، والذين يشكلون نسبة هامة من المجتمع السوري، والذين غالباً ما يكونون محرومين من الاستفادة من أية ميزة «إن صح التعبير» سواء القروض أو الزيادة في الرواتب أو التعويضات أو التأمينات وغيرها من أمور، إذ لم تتمكن الحكومة حتى قبل اندلاع الحرب، من ضبطها ومعالجتها، حيث بقي القطاع الخاص حراً ومستقلاً في تعامله مع عامله، الفئة المغيبة والمسلوقة الحقوق بالمعظم.

استعادة الدولة لدورها هو الحل الوحيد

من دون أوهام، فإن حل مشكلة البطالة، وخاصة على مستوى الشباب، لا يمكن أن يكون عبر أسلوب منح القروض، وغيرها من الأساليب المحدودة بطبيعتها وتكوينها ومخرجاتها، بل إن الترويج لذلك لا يمكن أن يكون إلا لذر الرماد في العيون، حيث أن مشكلة البطالة لا يمكن أن تحل إلا عبر اتباع سياسات اقتصادية اجتماعية شاملة، تبدأ بأن تستعيد الدولة لدورها على هذا الجانب، عبر ضخ الاستثمارات الكثيلة بإحداث نقلة نوعية على مستوى الإنتاج العام، الصناعي والزراعي بشكل خاص، وتوسيعه، والذي وحده الكفيل باستقطاب الأيدي العاملة وتخفيض معدلات البطالة المتزايدة، مع ما يرافق ذلك من نتائج إيجابية على المستوى الاقتصادي العام للبلاد، الأمر الذي يتعارض مع السياسات الليبرالية المعتمدة منذ عقود، كما يتعارض مع مصالح المستفيدين من هذه السياسات على المستويات كافة، اعتباراً من المتنفيين مروراً بالفاسدين وليس انتهاءً بكبار التجار والمستوردين، بتشعب علاقاتهم الداخلية والخارجية، مع الانعكاسات السلبية كلها لهذه السياسات، والتي تعتبر البطالة أحد تجلياتها فقط.

وأضاف حسن أنه تم رفع نسبة المنح إلى 40% من الراتب المقطوع والتعويضات الثابتة على راتب طالب القرض، على حين تم تحديد قيمة الفائدة على القرض المذكور بمبلغ 185 ألف ل.س.

الشرط: كيلان موظفان منذ أكثر من 10 سنوات وحول كفالة المقترض، قال حسن: يجب أن يكون هناك كيلان للمقترض بشرط أن يكونا من العاملين في الدولة لمدة تتجاوز 10 سنوات، مؤكداً أن القرض في الوقت الراهن يشمل فقط العاملين في القطاع العام.

قروض لمن ولماذا بالضبط!!

وبافتراض أن لقرار حصر القروض بموظفي القطاع العام، مبرراته المنطقية ومزاياه، لا يمكن وصف شروط الحصول على تلك القروض الزهيدة المبلغ «500 ألف ليرة» إلا بأشبه بالمستحيلة، وخاصة من ناحية توفر الكفاء، علماً أن فئة ملحوظة من العاملين خرجوا عن الخدمة لأسباب مختلفة.

وعند النظر إلى قيمة القرض المتاح، يبدو المبلغ قليل جداً ولا يكفي لإطلاق مشروع ولا لشراء منزل أو سيارة، بل هو إن قارناه بالأسعار في السوق المحلية قد يكون كافياً لشراء غرفة نوم أو براد وغسالة لا أكثر!!!

دور الدولة الغائب

أما عن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يتم الحديث عنها بين الحين والآخر على المستوى الرسمي، فحدث بلا حرج، حيث يغلب عليها الطابع الارتجالي، وهي غالباً ما تمنح للبعض من المحظيين من المقربين من أصحاب القرار هنا وهناك، وهي على ذلك ليست أكثر من صدق على هامش الإعلانات الرسمية، لا تعني ولا تسمن جوع. هذا يدفع للتساؤل عن مكان وطبيعة

من دون أوهام
فإن حل مشكلة
البطالة، وخاصة
على مستوى
الشباب، لا يمكن
أن يكون عبر
أسلوب منح
القروض وغيرها
من الأساليب
المحدودة
بطبيعتها
وتكوينها
ومخرجاتها

دير الزور.. ملل من الألم

ها نحن نقترّب من عامين للحصار على دير الزور، من قبل داعش الإرهابي، والأوضاع تزداد سوءاً يوماً عن يوم، مع جشع قوى النهب والفساد وتجار الأزمة، وما تزال تبريرات الحكومة والمسؤولين تحاول أن تغطي الشمس بالغربال..

■ قاسيون

لولا مظلات المساعدات التي تلقيها الطائرات الروسية لهلك أهالي دير الزور المحاصرين جميعاً، حيث وبرغم الفساد والنهب بالتعاون مع تجار الأزمة، ما زالت تسد جزءاً من رمق البقاء على قيد الحياة، وتبقي بعضاً من رمق الحياء عند البعض..

حديث وزير التربية!

نشرت إحدى القنوات التلفزيونية المحلية منذ أيام خبراً على لسان وزير التربية مفاده: أن جميع الكتب المدرسية متوفرة في جميع المحافظات.

ومع بدء العام الدراسي يتساءل أهالي مدينة دير الزور: هل طلبة دير الزور المحاصرون ضمن حسابات وزارة التربية؟

فطلاب دير الزور لم يستفيدوا من الدورة التكميلية للمرحلة الأساسية، حيث لم تنفذ، والكتب ليست متوفرة في دير الزور، وتعديلات المنهاج والكتب الجديدة لم تصل إليها منذ عامين..!

وكنا نتمنى أن تقوم وزارة التربية بإسقاط الكتب والمستلزمات الأخرى، من أقلام ودفاتر وحقائب وأدوات هندسية، وغيرها من مستلزمات الطالب جواً، كونها غير متوفرة في المحافظة، ولا قدرة للأهالي على شرائها من التجار فأسعارها خيالية، وذلك ليس بالصعب ويمكن أن يتم بالتنسيق مع المنظمات المانحة مثل اليونيسيف، ومع الجهات المعنية الأخرى، خاصة وقد أعلن عن مساعدات مقدمة من اليونيسيف للطلاب تتمثل بحقيبة مع دفاتر وقرطاسية.

وخاصة أيضاً أن اليونيسيف بالتعاون مع وزارة التربية، كانت قد أرسلت رسائل نصية على الجوال قبل بدء العام الدراسي تقول بالعامية المحكية: «بدي ولادي وولاد حارتي كلن يتعلموا. سجل في المدرسة الآن. وزارة التربية».

فالدفتّر ذا 20 صفحة يباع بـ 500 ليرة، وذا 50 صفحة سلك بـ 1200، وأرخص قلم جاف بـ 150 ليرة، وقلم الرصاص ذا الخراطيش الصغيرة بـ 700 ليرة، ولا يوجد غير هذه القرطاسية، فالحقائب غير متوفرة، وقد أصبحت حقائب العديد من الطلاب عبارة عن أكياس الرزّ الفارغة من أكياس المساعدات.. وبقية الدفاتر وأدوات الهندسة والألوان وأقلام الرصاص العادية والمحيات والبرايات غير متوفرة.

الهلال الأحمر يحطم سعر السكر

يقول ناشطون ومتطوعون في الهلال الأحمر، وصل سعر السكر إلى 5000 ل.س. وعندما قمنا بتوزيع حصة السكر انكسر سعره في الأسواق، وفعلاً وصل سعر الكغ إلى 2500 ل.س. علماً أن هذا يتناقض مع قول محافظ دير الزور على إحدى القنوات المحلية

سابقاً بأن سعر كغ السكر 200 ليرة. من جهة أخرى تباع بأسواق الأحياء المحاصرة علب تونا، من ماركة معينة، منتهية الصلاحية منذ خمسة أشهر، بعد محو تاريخ الإنتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية، بغياب تام لأجهزة الرقابة المعنية، وعلى عينك يا مسؤول..!

قرارات مريبة!

يضيف الأهالي: صدرت قرارات مريبة تستدعي القلق وتقرع الأجراس لمحاسبة من يقف وراءها، وهي:

– تخفيض حصص الأفران من الدقيق من 2 طن إلى 700 كغ.

بعد أن تكاثف بعض الأهالي وجهدوا بالعمل على استقرار رغيف الخبز في المحافظة، حيث وصل سعر الربطة إلى 200 ليرة سورية، ويحتاج المواطن لنصف يوم حتى يحصل عليها.

فهل هذا القرار جاء لزعزعة استقرار الرغيف ونسف الجهود التي بُذلت لجعل الرغيف متوفراً؟!

– وقف الدعم عن معمل اللبن / الخائر/ الوحيد في دير الزور، حيث يعتبر داعماً رئيسياً للعوائل المحاصرة وأطفالهم.

فهل هذا القرار جاء دعماً لمن يبيع كغ اللبن بـ 1300 وللمصلحة التجار والسماصرة، أم لتجويد المواطن؟.

فساد وتحكم تجار!

ما زالت ممارسات ما بعد الحصار، من الفاسدين الكبار والتجار مستمرة وأهمها احتكار المواد، وارتفاع أسعارها بينما مؤسسة الخزن لم يعد لها وجود، حيث منذ عام تقريباً لم توزع أي مادة سوى بعض المواد القليلة المصادرة من المهربين وبأسعار السوق، أما أحد التجار الكبار فقد نزل في الأسواق ما يسمى وجبة وهي مؤلفة من: «أكغ معكرونة، و1 كغ فول يابس، وعلبة مرتديلا وزن 200 غ، وعلبتي تونا وزن



الحصار، حيث تم تسجيل العديد من حالات نقص التغذية والجفاف والجوع بين الأطفال، كما سجلت حالات من الموت بنتيجة هذه الأسباب مؤخراً، ناهيك عن الكثير من الأمراض التي تصيب الأطفال دون أن يجد الأهالي فرصة لعلاجها، وذلك بسبب تراجع إمكانيات القطاع الصحي بالمدينة، سواء على مستوى الكادر الطبي أو على مستوى تأمين الأدوية والعلاجات المناسبة، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الأدوية، بحال توفرها، ما انعكس بشكل سلبي على الطفولة بشكل خاص.

200 غ، و400 غ حليب مجفف، ونصف كغ زعتر، و200 غ شاي» بقيمة 15 ألف ليرة سورية، بينما قيمتها الفعلية لا تتجاوز 3000 ليرة، وهذه الوجبة لا تكفي أسرة من خمسة أشخاص إلا يوماً أو يومين في أحسن الأحوال. والسؤال الذي يطرح نفسه كيف يتم النقل الجوي لهذا التاجر ولا يتم النقل لمؤسسة الخزن، وكيف يستطيع المواطن المحاصر أن يشتري ذلك وراتبه لا يساوي وجبتين من وجبات هذا التاجر؟!

مواد مفقودة وأخرى نادرة

المواد الغذائية الأخرى الموجودة نادراً في الأسواق أسعارها في ارتفاع مستمر، فكغ الباذنجان 3500 ليرة والفليفلة 7000 والبايما 4500 والفواكه وغالبية الخضار واللحمة مفقودة من الأسواق منذ أشهر، وقد بيع كغ من لحم حصان أصيب بشظية بـ 10000 ليرة سورية مؤخراً، حسب ما فاد به بعض الأهالي في المدينة.

ارتفاع نسبة

الوفيات بين الأطفال

زادت معدلات الوفيات بين الأطفال في المدينة بنتيجة تدهور الواقع الاقتصادي والمعاشي للأسر تحت

ما زالت ممارسات

وتداعيات

الحصار، من

قبل الفاسدين

الكبار والتجار

والسماصرة،

بالداخل

تفعل فعلها

على حساب

المواطنين الذين

ملوا من المهم.

«أنقذوا دير الزور»

أطلق مجموعة من الناشطين عبر صفحاتهم على وسائل التواصل الاجتماعي «فيسبوك» حملة بعنوان «أنقذوا دير الزور»، وذلك منذ فترة من الزمن، في مسعى من أجل تسليط الضوء على معاناة المحاصرين في المدينة، حيث ما زال الحصار الداعشي قائماً من الخارج، مع تصاعد في القصف على الأحياء المحاصرة من قبل هذا التنظيم الإرهابي، وفي كل يوم تسجل أعداد جديدة من الشهداء والمصابين بين أوساط المدنيين.

كما ما زالت ممارسات وتدابير الحصار، من قبل الفاسدين الكبار والتجار والسماصرة، بالداخل تفعل فعلها على حساب المواطنين الذين ملوا من المهم.

عفرين آمنة ولكن..!

■ مراسل قاسيون

ترتبط عفرين من الناحية الإدارية بمحافظة حلب، وبنتيجه الحرب والأزمة حدث فراغ إداري بالمدينة، وأصبح للمدينة خصوصيتها على هذا المستوى، التي لم تكن موجودة فيها سابقاً.

انعكس جزء من هذا الفراغ الإداري على الناحية التعليمية في المدينة، وقد تحولت المدارس الحكومية فيها تحت سلطة الإدارة الذاتية إلى التدريس باللغة الكردية «حتى الصف الثامن»، بطريقة ارتجالية، وبقرار من طرف واحد، ودون توفر مقومات الحد الأدنى لنجاح العملية، وهو أمر لم يستسيغه الكثير من الأهالي.

تراجع العملية التعليمية

أما على مستوى الكادر التدريسي والمعلمين فقد تم العمل على إعدادهم من أجل هذه الغاية عبر دورات تدريبية موسمية، ومناهج لا يتوفر فيها المستوى العلمي والتربوي المطلوب، مما انعكس سلباً على مجمل العملية التعليمية، وعلى أفق ومستقبل الطلاب بنتيجة الأمر.

ارتفاعات كبيرة في الأسعار

تعاني المدينة من الناحية الاقتصادية من ارتفاع كبير في أسعار العقارات، بيعاً وإيجاراً، حيث ارتفعت ما يعادل عشرة أضعاف وشهدت المنطقة اكتظاظاً سكانياً بنتيجة النزوح إليها من المناطق الساخنة في الريف الشمالي لمحافظة حلب، وشهدت عمليات نزوح واسع، وتشير التقديرات إلى أن أكثر من نصف سكان المدينة أصبحوا لاجئين في الدول الأوروبية ودول الجوار، بنتيجة الحرب والأزمة وتداعياتها. كما ارتفعت أسعار المحروقات بزيادة

كبيرة عن التعرفة الرسمية للدولة، والتي انعكست على أسعار المواصلات، حيث وصلت تكلفة النقل إلى 6000 ليرة للراكب الواحد من دمشق إلى عفرين وبالعكس، كما انعكست على أسعار بقية السلع والخدمات ارتفاعاً.

جشع وتدني بمستويات المعيشة
وقد زاد الاستغلال والجشع والاحتكار من قبل المتحكمين بالمواد والسلع والخدمات، على حساب معيشة الأهالي بالمدينة، من سكانها والوافدين إليها نزوحاً، وذلك دون أية مسائلة من «السلطة المحلية» هناك.

بنتيجة ذلك كله تدنت مستويات المعيشة بالنسبة للغالبية من سكان المدينة، المعتمدين أصلاً على المواسم الزراعية بمعيشتهم، مع ما أصاب تلك المواسم من تراجع بسبب الحرب والأزمة والواقع الأمني في المدينة والمنطقة، بما فيها الأراضي الزراعية، ولعل جزءاً هاماً من تكاليف المعيشة اليومية يتم تغطيته عبر المساعدات الآتية من الخارج من أبناء المدينة المهاجرين.

جوانب أخرى للمعاناة

عفرين ما زالت مدينة آمنة، على الرغم من مرور أكثر من خمسة أعوام من الحرب الطاحنة والظالمة التي تشهدها سورية، وتتولى أمن المنطقة على الأرض قوات الحماية الكردية «قوات حماية الشعب».

هذا النوع من التولي الأمني على مستوى المدينة، أتاح المجال أمام هذه القوات من أجل إجبار السكان على الانخراط والانضمام لقوات الحماية



السلبية الأخرى. هذا وذاك من الأسباب، بالإضافة لواقع الحرب والأزمة، كان دافعاً أكبر على مستوى تعزيز فكرة الهجرة من المدينة، وتنفيذها عندما تتاح الفرصة والإمكانية لذلك.

خشية بانتظار أن تضع الحرب أوزارها

الخشية الأكبر بالنسبة للأهالي تتمثل بالتهديدات التركية، خاصة مع ارتباط هذه التهديدات بالاعتداءات المتكررة على السوريين في هذا الجزء العزيز من التراب الوطني السوري.

الكردية، وخاصة الشباب منهم. بالإضافة إلى فرض دفع الضرائب الكبيرة، حيث تصل بعض الضرائب إلى أكثر من مليون ونصف لمعاصر الزيتون، على سبيل المثال. ويعاني سكان مدينة عفرين أثناء سفرهم، إلى دمشق أو العكس، من ممارسات العناصر على الحواجز الرسمية في الطريق، مثل إجبار الركاب أحياناً على دفع مبلغ يتراوح بين 500 إلى 1000 ليرة على كل راكب، ما يشكل عبئاً مالياً إضافياً على حساب تدني مستويات المعيشة ومتطلباتها، المتردية أصلاً، ناهيك عن الممارسات

تاجر الأزمة يستطيع على ما لا تستطيعه الحكومة!

■ مراسل قاسيون - حلب

بات الغلاء هم المواطن وخلفية يومياته، في ظل الأوضاع التي نعيشها، وغدت الأعياد والمناسبات تحمل معها البؤس بدل أن تبعث في نفسه الفرحة لتنسيه ما تغتاله الحرب يومياً.

حملت المصائب للمواطن أيضاً بؤساً من نوع آخر، فجميعها تلاحق لقمة عيشه التي تبقيه على الحد الأدنى من قيد الحياة، فيقضي آخر 25 يوماً من شهره وهو يسيطر قوائم انتظار لضرورياته، المؤجلة من شهر لآخر، في ظل انفلات ملحوظ في الأسعار، دون وجود أمل لتحقيقها.

تحكم بالأسواق على حساب الجوع
تسير في أسواق المدينة، أو ما تبقى منها، لتجد تازراً خفياً لبيع أسعار المواد بسعر محدد، يزيد ولا ينقص، وبارقام مذهلة مقارنة بفترة ما قبل الأزمة من حيث السعر، وهنا لا يسع المواطن التكبر عند الحديث عن قوت يومه، ومن حيث النوع حيث بلغت جودتها وعلى حد قول أحد الفلاحين «كثير منها كان يرمى كلف للماشية» هو اليوم يصدر للأسواق بجودة أقل وأسعار أكبر.

ربما يبلغ البائع أو التاجر من الوقاحة حداً يترك بضاعته حتى تتلف وينقص من سعرها، وقد يرمى بها

إلى القمامة ولا يبيعهها، ليحافظ على معادلة العرض والطلب، وضمان عدم كسر الأسعار، باعتباره أن المورد واحد يحتكر السوق ويضع الأسعار، ومن لا يلتزم من الباعة يتم نبذه أو القضاء عليه دون الاحترام لسرعة عطب بعض المواد الزراعية وفترة صلاحيتها الذي يؤثر على سعرها، وهو الأمر الذي يضطر بعض المواطنين لشراؤها حتى في أسوأ حالاتها، لكن المشهد الأشد قسوة هو اضطراب بعض المعسرين من النسوة أو العجائز أو الأطفال لجمع هذه الخضار، فيحافظ التاجر على ربحه على حساب جوع هؤلاء.

دور التاجر أكبر من دور الدولة

الإجراءات الحكومية عبر محاولات كبح الأسعار الفاشلة و«التدخلات السلبية»، تأتي كمن يضرب في الماء، والشماعة الدائمة هي وضع الخطأ على فساد الرقابة أو تعاميتها، متجاهلين السياسات الحكومية التي تُشكل فيه الرقابة رأس جبل الجليد فقط، فلا الرقابة هي المقصر، ولا الباعة هم المتلاعبون والناهبون، ولا



الحقيقي لمؤسسات الدولة، من خلال ضبط وإدارة الأزمة بالشكل الصحيح، عبر كف أيدي الفاسدين والناهبين على المستويات كلها، فلا مبررات حقيقية لهذا الانفلات، إلا مصالح هؤلاء، ما يطرح عدة تساؤلات عن أسباب التراجع الملحوظ للدولة في دورها بعملية ضبط الأسعار ومراقبة الأسواق وغيرها، أو لنقل تجاهل هذا الدور لحساب أدوار أخرى للمستفيدين والفاسدين وغيرهم.

المراقبون هم المرتشون فحسب، إنما هي السياسات الاقتصادية للحكومات المتتالية التي أوصلتنا إلى هنا، كما أوصلت كبار التجار إلى هذا التحكم، دون وجود مؤشرات لتغير هذا الواقع، والا كيف يمكن لتاجر واحد أن يضبط سوقاً بأكمله بينما تعجز مؤسسات الدولة عن القيام بذلك!.

تراجع لحساب مصالح البعض

يغدو المطلوب وبإلحاح عودة الدور

مركز إيواء «المطلة»

جدران دون أسقف.. وشتاء يندرب «كارثة»



مركز إيواء المطلة «على العظم» كما يقال في العامية، وهو عبارة عن هنغارات داخل بناء ضخم، وهذه الهنغارات غير مسقوفة، ما يثير مخاوف القاطنين هناك من برد الشتاء، وهم لا يملكون مدافئ أو أغطية.

■ حازم عوض

يقطن في مركز إيواء المطلة حوالي عشرون عائلة نازحة من مناطق مختلفة هي: النيبانية والبهلية والبويضة، بينهم حوالي 40 طفلاً، وهناك عائلتان من العائلات النازحة لديها 11 طفلاً.

دون سقف أو كهرباء

«نحن بحالة مبيكة، حصلنا على «شوارد» لكننا قمنا ببيعها لنشتري الطعام، كلمات موجعة قالتها «أم شهاب» وهي أم لـ 11 طفلاً أغلبهم «حفاة» ومنهم «عراة». واشتكت حالها وحال من معها بمركز إيواء «المطلة» في القنيطرة. تقول أم شهاب: «زتونا هون على أساس المركز مخدم من كل النواحي» لكن، الواقع كان عكس توقعات أم شهاب والنازحون الموجودون في المركز فهم «دون كهرباء منذ 4 أشهر» وهو تاريخ نقلهم إلى مركز المطلة.

غياب للإعلام

أم شهاب طالبت الإعلام الرسمي بتحريك كاميراته لتصوير الحال «المبكي»، فهم «مهملون من الجميع» على حد تعبيرها، ولم يزرهم أحد إلا مرتين خلال الأشهر الأربعة الماضية.

محمد شاب يقطن في المركز، ويحاول يومياً التواصل مع من قد يساعداهم لتحسين حال المركز قبل حلول فصل الشتاء، الذي قد يكون «مأساة» بالنسبة إليهم، ويقول «لم نر أي طرف رسمي أو إغاثة، إلا مرة واحدة أو مرتين، وتم فيها تسليمنا شوارد وركبت خزانات مياه من قبل الهلال الأحمر،

وأيضاً تم تسجيل النواقص والطلبات بناءً على ما تقدمنا به، لكن لم يتم تأمين شيء من ذلك حتى اليوم منذ حوالي الشهر والنصف!.

كارثة الشتاء

وأردف محمد: «الشوارد لا تفي بالغرض، ولا يمكن أن تحل محل السقف، وقد تم تسليم شادر لكل 3 أو 4 غرف»، مشيراً إلى أن «الهنغارات منخفضة عن سقف البناء الأساسي حوالي 5 أمتار، وهذا قد يكون كارثياً في فصل الشتاء». الهنغارات التي يقطنها النازحون في مركز المطلة، عبارة عن جدران مقسمة كغرف دون أسقف، والأبواب «بلاكيه خفيف» وفقاً لمحمد، الذي وصف تجهيزات المركز بـ «هات إيدك والحقني».

معمل دهان!

عضو المكتب التنفيذي لقطاع الشؤون الاجتماعية والعمل في محافظة القنيطرة، زايد الطحان قال في حديث مع إذاعي: إن «سكان مركز إيواء المطلة، كانوا يقيمون داخل خيم في خربة الشيايب بعد نزوحهم من قراهم الأصلية، وبعد الوقوف على حالهم، تم البحث عن مركز إيواء مناسب، فأخذنا موافقة وزارة الصناعة لإشغال معمل دهانات أمية الذي يقطنون به حالياً».

وتابع «قمنا بوضع العائلات ضمن الهنغارين التابعين للمعمل، وقمنا بتأمين المياه وتسليم الشوارد للعائلات».

لكن ما ذكره الطحان مازال غير كاف أو حتى يعتبر ضمن «أساسيات حياة أي إنسان» على حد تعبير بعض القاطنين، رغم أن الكثير من الأساسيات الأخرى غير متوفرة.

ضحية التداخل الإداري

الطحان عدم حصول قاطني المركز على المساعدات، بأنهم غير مسجلين في فرع الهلال الأحمر بريف دمشق «كون الهلال الأحمر في القنيطرة يعمل على أرض المحافظة فقط» على حد تعبيره، مقترحاً خياراً آخر ليس بالأفضل بالنسبة للسكان، وهو التسجيل «بجمعية المبرات»، وهذه الجمعية مقراتها في الزاهرة وجرمانا، أي أنها بعيدة جداً عن المركز، فـ «قضية المساعدات تخص محافظة ريف دمشق» على حد تعبير الطحان.

معضلة التنسيق بين المناطق التي تتبع إدارياً لأكثر من جهة، لم تحل بعد بشكل عام، وقد زادت الطين بلة بالنسبة لسكان مركز إيواء المطلة، حيث أكد الطحان أن «الكهرباء في تلك المنطقة تتبع إدارياً لمحافظة ريف دمشق»، مشيراً إلى وجود مراسلات بين الطرفين أكثر من مرة، لكن حتى اليوم لم يلمس النازحون أي شيء فعلي، فالكهرباء غير موجودة منذ 4 أشهر.

وعن عدم سقف الهنغارات، برر الطحان ذلك، بأن المحافظة لا يمكنها الإخلال بشروط ومواصفات البناء الأساسية، لكنه أشار إلى وجود «كشف تقديري» حول الأسقف، تم تسليمه لهيئة الإغاثة العليا، وهو حالياً بالمفوضية السامية للاجئين، على أمل إيجاد حل قريب لهذه المشكلة، وفقاً لحديثه. حتى قضية المساعدات والمعونات الدورية، كانت ضحية التداخل الإداري أيضاً، فقد برر

مطالب مستعجلة

العائلات الموجودة في المركز تطالب بـ «الكهرباء، والأسقف، ومستلزمات التدفئة، من مازوت ومدافئ وأغطية، ومساعدات غذائية»، وهذه المطالب تعتبر مستعجلة، وخاصة قبل حلول فصل الشتاء وتداعياته، كما أنها الحد الأدنى لمتطلبات الوجود الإنساني. فهل من مجيب؟!.



أي حل جذري لظاهرة أصبحت قائمة بحكم الأمر الواقع!.

والأهم هو إيلاء الاهتمام اللازم بآماكن السياحة الشعبية، عبر تأهيل ما هو موجود منها، وإحداث آماكن جديدة تتناسب مع الاحتياجات المتنامية للسكان.

ولعلنا لم ننس ما تم الحديث عنه منذ سنوات عن بعض أرض كيوان، وأرض معروض دمشق الدولي القديم، بأن أجزاء منهما سيكونا بمثابة متنفسات شعبية للمواطنين داخل العاصمة، مثلاً، فإين أصبحت تلك الأحاديث والوعود؟ سؤال يرسم محافظة دمشق؟.

إليها، وقد برر علي إزالة السلل «العامودية» بـ «الضروريات الأمنية»، لكنه أشار إلى وجود دراسة لإعادتها مرة أخرى في تلك المنطقة، بينما رأى بجل وضع الحاويات الكبيرة «غير مجد» كون المرتادين لا يتجمعون بمكان واحد في الجزيرة بل بآماكن متباعدة.

برسم محافظة دمشق

بين الواقع والتبريرات، يبقى حال الإزعاج وإغلاق الراحة، وانتشار القمامة والأوساخ، قائماً بالنسبة للأهالي المقيمين في المنطقة، بانتظار

مشروع دمر، وقسم منها غير مأهول، وقسم آخر بناء التحتية غير مكتمل بعد، وعادة ما يتم التعامل مع المناطق من هذا النوع على طريقة الحملات الدورية وليس اليومية».

لكن، كان يؤكد أن الجزيرة 16 عبارة عن 154 محضر، بينها 45 محضراً فقط غير مكسي، والباقي مأهول بنسب متفاوتة، مشيراً إلى وجود «كثافة سكانية» لا بأس بها. الحملات التي تقوم بها مديرية النظافة استناداً لحديث علي، تتم مرتين أو ثلاث في الأسبوع فقط، أي أن القمامة فعلاً تتراكم ليومين على الأقل، نتيجة الارتداد اليومي و«الكثيف».

لا حاويات ولا سلل

ورغم تحول المنطقة لمقصد يومي، إلا أن حاويات القمامة غير موجودة هناك، وحتى السلل المركبة على الأعمدة تمت إزالتها رغم الحاجة

الجزيرة 16: «قاسيون الأزمة عشوائي»!

■ جيفارا الصفدي

والسبب الأساسي في ذلك هو عدم توفر البديل المناسب على مستوى السياحة الشعبية والمتنزهات العامة للمواطنين، بظل السياسات التي رمت بعرض الحائط بمتطلبات العيش الكريم للمواطنين، كما لم تولي الاهتمام بما هو موجود من هذه الأماكن، بالإضافة إلى تحويل بعضها إلى أمكنة مخصصة للاستثمار الخاص ولمصلحته.

قمامة وإفلاق راحة

قصد المنطقة بشكل يومي، خُلف عدة مشاكل بالنسبة للسكان، كونها مأهولة، عكس جبل قاسيون. وبحسب الشكاوي، فقد «انتشرت القمامة، وباتت أصوات الأغاني المرتفعة الصادرة عن سيارات المرتادين تشكل إقلاقاً لراحة السكان، عدا عن بعض المظاهر

اشتكى بعض سكان مشروع

الجزيرة 16، من

تحول المنطقة إلى

مقصد لبعض أهالي

دمشق للسهر،

وخاصة فصل

الصيف، نتيجة

طبيعة المنطقة

المرتفعة، التي

أضحت بدلاً عن

جبل قاسيون خلال

الأزمة كمقصد

للمواطنين، رغبة

في الحصول على

الأجواء ذاتها

تقريباً، لكن دون

مطاعم أو مقاهٍ.

أين حقيبة اليونيسيف؟



مضى أسبوع على افتتاح المدارس وبدء العام الدراسي الجديد، وقد استبشر أهالي التلاميذ، وخاصة فقراء الحال والمعوزين وأصحاب الدخل المحدود، خيراً مع الإعلان عن توزيع حقيبة مدرسية مع ملحقاتها، من قبل منظمة اليونيسيف بالتعاون مع وزارة التربية.

■ مراسل قاسيون

الحقيبة المعلن عنها تحتوي على اللوازم التالية:

- حقيبة مدرسية «هناك أربعة ألوان منها»- دفتر عربي عدد «8» دفتر إنكليزي عدد «1»- علبة ألوان خشب «12» لون- علبة أدوات هندسة كاملة عدد «1»- مسطرة و «4» محايات و«4» برايات معدنية- «6» أقلام رصاص و«4» أقلام خير ناشف لون أزرق و «2» لون أحمر و «2» لون أحضر- مقلمة قماش عدد «1»- دفتر رسم عدد «1».

تشجيع وتخفيف أعباء

هذه الحقيبة ومحتوياتها مخصصة لتلاميذ الحلقة الأولى فقط، وذلك حسب ما أعلن عنه وتداولته وسائل الإعلام المختلفة، على أنها أحد أشكال الدعم المباشر من قبل اليونيسيف للتلاميذ، ما يساعد ذويهم على تخفيف بعض الأعباء المادية المترتبة سنوياً عند بدء الموسم المدرسي، ويشجع هؤلاء التلاميذ على التعلم والمواظبة عليه والتمسك به.

واقع مخيب للآمال

على مدى الأسبوع المنصرم، تم الإعلان رسمياً عن توزيع هذه الحقائب في العديد من المدارس على مستوى القطر، بالمقابل كانت خيبات الأمل على مستوى التلاميذ وذويهم، حيث شابت عمليات التوزيع الكثير من العيوب والتقصير.

ومن النقاط البارزة التي تم رصدها وتداولها في ذلك:

لم يشمل التوزيع مدارس الحلقة الأولى كافة.

لم يشمل التوزيع صفوف الحلقة الأولى كاملة، بل اقتصر على الصف الأول والثاني، وأحياناً الثالث.

لم يشمل التوزيع التلاميذ في الصفوف التي تم اعتمادها كاملة، حيث حصل بعض التلاميذ على المساعدة، فيما لم يحصل آخرون عليها. اقتصر التوزيع على بعض مكونات ومفردات الحقيبة المذكورة، ولم تكن متكاملة، حيث تم تجزئ التوزيع على التلاميذ، فهذا حصل على حقيبة، وزميله حصل على دفتر واحد وقلم، وهكذا.

هذا لا ينفي أن بعض المدارس، على ندرتها، لكنها كانت ملتزمة بالتوزيع لمحتويات الحقيبة كاملة، وإن اقتصر التوزيع فيها على بعض التلاميذ فقط ولم تعمم على الجميع، ما يثبت حقيقة التفصيلات والمحتويات أنفاً ولا ينفيها.

تساؤلات عن

أوجه التصرف بالمساعدات

يذكر أن مساعدات منظمة اليونيسيف العينية للتلاميذ لم تكن الأولى خلال الأعوام الماضية، فقد سبق أن تم توزيع مساعدات من قبلها في أعوام سابقة، ولكنه لم يسبق أن تم الإعلان عن ماهية المساعدات كما جرى بهذا العام، عن الحقيبة والمحتويات، وبأن الكميات الموزعة تشمل تلاميذ الحلقة الأولى، كما بادر بعض المعلمين عبر صفحاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، بعرض شرح لتلك التفصيلات عن ماهية الحقيبة ومحتوياتها، مع التنبيه للآهالي ولزملائهم من المعلمين ومدرء المدارس، بأن ما يجب أن يكون مستملاً من قبل التلاميذ هو ما تم الإعلان عنه.

الإعلان ببداية العام الدراسي، بما فيه الإعلام

الرسمي، والتأكيد من قبل بعض المعلمين كما عرض سابقاً، إذا ما تمت مقارنته مع واقع التوزيع والملاحظات أعلاه، يفسح المجال للكثير من الشكوك والتساؤلات حول الكميات الرسمية المقدمة من هذه المساعدات عبر المنظمة الأممية، وحول آليات وأوجه التصرف بهذه المساعدات، سواء من قبل المستودعات المركزية لمديريات التربية، أو من قبل المدرء والمعلمين والمعنيين بكل مدرسة على حدة، خاصة مع عدم وجود آليات رقابة ومحاسبة تؤكد أو تنفي أي خلل بمجال التوزيع أعلاه.

خشية من فتح باب الفساد في المؤسسة التربوية

الخشية المشروعة أن يصيب المساعدات المخصصة لتلاميذ الحلقة الأولى ما أصاب المساعدات الغذائية وغيرها، التي تقدم من المنظمات الدولية أو من الجمعيات، مع ما تبع ذلك على أرض الواقع من وجود جزء هام

من هذه المساعدات الغذائية تباع في الأسواق وعلى البسطات، ما أكد على وجود شبكة فساد استفادت وارتبطت مصالحها بهذه المساعدات عملياً، الأمر الذي يجب استهجانه على مستوى المؤسسة التربوية والتعليمية، كما يجب التوقف عنده مطولاً والتدقيق به واستدراكه «قبل أن تقع الفاس بالراس»، ويتغول الفساد إلى هذه المؤسسة التي نأتمن على أبنائنا بها. ولعل أبسط طريق للوصول إلى هذه الغاية، هو الشفافية المطلوب توفرها بشكل رسمي، عبر الإعلان صراحة عن الكميات المسلمة والموزعة، مع وضع آليات رقابة وقائية، يكون ذوي التلاميذ جزء منها.

على أمل أن يستمر استكمال توزيع هذه المساعدات، لتشمل جميع التلاميذ في الحلقة الأولى، ولكافة المحتويات المعلن عنها، خلال هذا الأسبوع، بما يحقق الغايات من هذه المساعدات، ويقطع الشك باليقين على مستوى الشكوك أعلاه.



جمعية إغاثة، فقط جريدة قاسيون جاءت إلى هنا مشكورة.

الشريف من يعمل من أجل الحل السياسي

أبو إبراهيم، مواطن من محافظة ادلب صرح لقاسيون: لقد تهجرنا منذ أربع سنوات من منطقة معرة النعمان بعد سيطرة جبهة النصرة عليها، وطلبت رأسنا بحجة أننا من أعوان النظام بسبب خدمة أولادي في الجيش العربي السوري، إننا لا نريد شيئاً سوى وحدة سورية، وعودة السلام والأمان، والعودة لديارنا، لأنه أصبح واضحاً كالشمس فشل الحل العسكري وعلى كل مواطن سوري شريف أن يعمل لانتصار الحل السياسي.

مواطنین ولسنا سواح یا تجار الأزمة

المواطنة أم خالده، صرحت غاضبة لقاسيون: يا أخي حتى المعونات يتلاعبون بها، فهناك أسر ثلاثة أشخاص وأسر مؤلفة من خمسة عشر فرداً، تقوم جمعيات الهلال بإعطائهم المعونة نفسها، وهذا ظلم كبير، وحتى هذه الأرض التي نصبنا خيامنا لنعيش فيها مؤقتاً فهي مأجورة لأحد الملاكين، إننا هنا يتعامل معنا تجار الأزمة مثل الأجانب، ونحن لا نبعد عن مدينة طرطوس أكثر من عشرة كيلومترات، فأين المحافظة وأين الحكومة من معاناتنا، فحتى الآن وبعد أكثر من ثلاث سنوات لم يأت إلى هنا أي مسؤول أو رئيس بلدية أو تلفزيون أو صحافة أو

العيش، خاصة في ظل هذا الغلاء الفاحش، فنحن نعمل هنا كعمال زراعيين بالساعات ونقوم بأعمال هامشية مختلفة لتأمين الحد الأدنى لمعيشتنا.

الشتاء مأساة والكهرباء سياحية

وأما عن ظروف معيشتنا، بالشتاء خاصة، فهي مأساة بسبب المطر والعواصف، ولا منازل لدينا ولا قدرة لنا على شراء مازوت التدفئة، والأنكى من ذلك أن عدادات الكهرباء التي عهدوا لنا بتركيبها قامت مديرية الكهرباء بطرطوس باحتسابها عدادات سياحية، وكأننا سواح ولسنا مهجرين، إننا نناشد الجهات المسؤولة والسيد المحافظ بزيارتنا والاطلاع على أحوالنا وتقديم يد العون والمساعدة، ولو بالحد الأدنى، فلا ذنب لنا سوى أننا مواطنون سوريون.

الحرب أتت على كل شيء

المواطن أحمد علي، من حلب أيضاً قال لنا: هذه الحرب لم تترك لنا شيئاً إلا ودمرت، حتى بيوتنا في حلب تدمرت، وأسرنا تشردت في شتى بلدان العالم، إننا نعيش مأساة العصر بكل معاني هذه الكلمة، والغالبية الساحقة من السوريين تطالب بالحل السياسي، والذي لا يريد هذا الحل والخلاص هو عدو للشعب السوري.

مهجرون وعدادات كهرباء سياحية

كنا نمر من هنا ويعتقد الجميع بأن هذه الخيام هي لبدو رحل يربون المواشي، ولكن تفاجأنا أنهم مواطنون حلبيون سكنوا هنا بخيامهم لأنه لا قدرة لهم على استئجار منزل.

■ صلاح معنا - طرطوس

قرب شاطئ بحر طرطوس، وبجانب شاليهات عشتر المشهورة، تنتصب على بعد عشرات الأمتار خيم المهجرين المتبثرة هنا وهناك، لتروي لنا مأساة شعب بأكملة، وقصة وطن هو مهد الحضارات، يسمى سورية.

تجمعات كثيرة

لم يخطر ببالنا أن هذه الخيام المنتشرة هي لمهجرين أتوا من المدن المختلف، ولكن العائلات الحلبية هي الطاغية في هذا المكان.

على الطريق العام بين طرطوس والحميدية تجمعات كثيرة للمهجرين، كنا قد زناهم أكثر من مرة، في منطقة الطلائع والمنظار وشاليهات الكرك، وغيرها من عشرات ألوف العائلات الذين تدفقوا إلى محافظة طرطوس طلباً للأمان، هرباً من الحرب الظالمة التي طحنت الجميع، ولم تنتهِ هذه الدراما السورية حتى الآن،

رغم دخولنا العام السادس لهذه الأزمة، المعقدة.

دردشة عبر لقاء

قاسيون زارت هذه المخيمات والتقت العديد من المواطنين فيها، وفيما يلي بعض دردشات من التقفهم قاسيون:

كنا نأمل العودة بعد أسابيع أو أشهر!

أبو محمد، مواطن من مدينة حلب تحدث قائلاً: جئنا إلى هنا هرباً من الحرب الدائرة، وكان الأمل بالعودة بعد أسابيع أو شهور، ولكننا تجاوزنا الثلاث سنوات هنا ونحن ننتظر الفرج وعودة السلام والأمان لبلدنا، ولكن ماذا نقول.. إن ظروف الحياة قاسية جداً، لا بل أصبح رب الأسرة يقوم بمهمة شبه مستحيلة لإطعام أولاده، فأنا والد لثلاثة عشر طفلاً، واضطرت إلى عدم إلحاقهم بالمدارس بسبب عدم قدرتي على تعليمهم، وبسبب قيامهم بالعمل لمساعدتي على تأمين لقمة

خلال العام الماضي تم رفع سعر الفائدة على الودائع لتصل إلى 20%، وخلال الأسبوع الماضي تم رفع نسبة الفائدة لإقراض العمال محدودي الدخل لتصل إلى 37% تقريباً.. فما الهدف من كلا السياستين، وهل نستطيع أن نجد اتساقاً أو تفسيراً لسياسة سعر الفائدة السورية؟!

ماذا يريد واضعو سياسة سعر الفائدة؟!



خلال عام 2015 تم رفع الحد الأعلى للفائدة على الودائع التي تزيد على عام لتصل إلى سقف 20% بموجب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1266 لعام 2015 في سبيل تعزيز الإيداع الطويل الأجل.. أما في الأسبوع الماضي فقد وافقت رئاسة مجلس الوزراء على رفع سقف الإقراض لمحدودي الدخل، ولكن مع فائدة مرتفعة. وبالبداية من السياسة الأولى، رفع الفائدة على الودائع..

2010 أي بمقدار 500 ألف ليرة، ولكن مع فارق أن 500 ألف قبل الأزمة كانت تعادل 10 آلاف دولار تقريباً، وأصبحت اليوم حوالي 1000 دولار فقط.

القرض المذكور، عليه فوائد عالية، فلمدة 60 شهر، يدفع العامل المقترض قسطاً شهرياً 11400 ليرة يعادل 33% من الأجر الوسطي السوري اليومي، ونسبة الفوائد من هذا القسط تبلغ 3000 ليرة تقريباً، وبنسبة 36,8%!

إن هذا القرض لا يمكن أن يكون قرضاً إنتاجياً، بل هو عملياً قرض استهلاكي، يحاول محدودو الدخل من خلاله أن يؤمنوا بعضاً من حاجاتهم الضرورية التي لا يمكن أن تؤمنها الرواتب، كان يقوم عامل سوري بتغطية تكلفة شراء أدوات كهربائية للمنزل، أو أن يقوم بدفع تكلفة عمل جراحي في مشفى خاص، أو أن يقوم بدفع أجرة منزل لمدة سنة! مقابل أموال لنفقات من هذا النوع، تريد السياسة الاقتصادية أن تقتطع من استهلاك العمال، ومن دخولهم نسبة 37% تقريباً إضافة لما قدمته لهم..!

أي أن السياسة الاقتصادية قررت أن تستخدم الأموال المودعة في المصارف في قروض استهلاكية للعمال، وليس في قروض إنتاجية، وإضافة لذلك ستأخذ منهم نسبة فائدة مرتفعة وغير مسبوق! فيما يمكن أن نسويه عملية سحب من قدرات الأجور على الاستهلاك، وهي عملية تضعف قدرات الاستهلاك، وبالتالي تؤثر سلباً على قيمة الليرة السورية.

وآخر ما يمكن ذكره في هذا السياق، هو طلب وزارة الصناعة خطة استثمارية لمنشآتها العامة لعام 2017 بمقدار 19 مليار ليرة، وموافقة واضعي السياسات على 8,8 مليار ليرة فقط، أي أقل من 17 مليون دولار استثمار صناعي عام.

كما أنها أوقفت عمليات الإقراض بشكل واضح وصريح منذ عام 2012، ولم تتخذ أي إجراء لتحفيز أو تلزم المصارف الخاصة على تقديم القروض التشغيلية، للمنتجين المحليين..

حيث لا يجد صغار المنتجين أو كبارهم، وسيلة لتمويل مشاريعهم إلا من خلال بعض المنظمات غير الحكومية التي تقدم عينات قروض تسويقية لا أكثر، ولا يمكن أن تتحول لرافعة إنتاجية، أو من خلال مشروع تمويل المشروعات الصغيرة المقود بشروط صعبة، وبسقف منخفضة.

أي ما نستطيع أن نقوله، بأن الأموال المودعة لا تستخدم في خطة استثمارية إنتاجية، لأنه ما من خطة لتوسيع الاستثمار.

قروض للعمال.. بتكلفة مرتفعة!
السياسة الاقتصادية بدأت بإعادة عمليات الإقراض ولكن من بابها الأضيء! حيث وافقت رئاسة مجلس الوزراء على مقترح وزارة المالية، وتوصية اللجنة الاقتصادية الصادر بتاريخ 5-9-2016، برفع سقف الإقراض بمقدار 200 ألف ليرة من مصرفي التوفير، والتسليف الشعبي لذوي الدخل المحدود من العمال، ليعود السقف إلى مستويات عام

عام ليحصل على فائدة 20% بينما قد تتدهور قيمة الليرة بالنسبة ذاتها خلال فترة الإيداع!

وماذا ستفعلون بالليرات المودعة؟!
لا يمكن أن تتحول سياسة رفع الفائدة لتحفيز الإيداع بالليرة، إلى دعم لليرة السورية، إلا إذا كانت مرتبطة مباشرة بعملية استخدام مناسب لهذه الكتلة الفائضة المودعة بالمصارف، لا تجميدها فقط، ودفع فوائد عليها!

وهو ما يجب أن يستكمل بسياسة استثمار، أي تشغيل ودائع الليرة السورية بعمليات اقتصادية تدعم الليرة، أي عمليات إنتاج محلي لغرض الاستهلاك المحلي، أو التصدير.

وهذه السياسة الاستثمارية تتم إما عبر الاستثمار الحكومي المباشر، أو عبر سياسة إقراض تحفز السوريين على استخدام هذه الأموال في الإنتاج، ليدفعوا مقابلها فوائد للمنظومة المصرفية العامة أو الخاصة..

فهل تستكمل السياسة السورية الاقتصادية، وتضع الأسس لاستخدام هذه الأموال بشكل فعال استثمارياً؟! يمكن السياسة الاقتصادية السورية، يمكن أن نقول عنها، بأنها تجري إيقاف مؤقت للاستثمار! وقد أوقفت تقريباً عمليات الإنفاق الاستثماري الحكومية، ووفرت الأموال التي أعلنت أنها ستخصصها للإنفاق الاستثماري في الموازنة، حيث تشير المعلومات إلى أن إنفاق الحكومة من موازنتها على جوانب الاستثمار يقارب 50 مليار ليرة فقط بينما المبالغ الموضوعة رقمياً تفوق 400 مليار ليرة في 2015.

■ عشتار محمود

«ضعوا ليراتكم في المصارف»

يعتبر هذا الرفع تعبيراً مباشراً عن سعي السياسات النقدية والمالية السورية، إلى تحفيز أصحاب الأموال للإيداع في سورية، وإيداع أموالهم لفترات طويلة في البنوك، ليحصلوا على عوائد إضافية بمقدار خمس ما وضعوه من مدخرات. حيث يعتبر البعض أن هذه السياسة تجذب كتلة نقدية فائضة موجودة بالليرة السورية في السوق، إلى المصارف العامة والخاصة، لتتحول إلى مدخرات. معتبرين بأن هذا الأمر يشكل دعماً لليرة السورية، عبر التحكم بكتلة السيولة الفائضة منها.

ولكن ماذا لو جمعنا الليرات السورية في المصارف، ودفعنا عليها فوائد هل نستطيع هذه السياسة فقط أن تحمي الليرة؟! قد يؤدي زيادة الودائع طويلة الأجل إلى تخفيف أثر كتلة السيولة الفائضة، ولكنه لا يلغي الحافز تجاه تحويل الليرة إلى دولار، طالما أن النشاط الاقتصادي الأساسي أصبح يعتمد على القطع الأجنبي والاستيراد تحديداً، وطالما أن النشاط الاقتصادي لا يطلب الليرة ليقوم بعمليات إنتاج واستهلاك إضافية جديدة!

ما يعني أن تكديس هذه الودائع بالليرة لدى المصارف، لا يحقق غرض حماية قيمة الليرة، بل على العكس لا يتشكل حافز حقيقي للإيداع بالليرة، إلا إذا تأكد المودعون بأن قيمة الليرة محمية، ولا تتدهور! فلن يضع أحدهم أمواله بالليرة ويتركها لمدة أكثر من

المركزي يفرج عن «الأرقام المرة».. أكثر من مليار دولار للسوق!

السياسة الاقتصادية
تثبت أهدافها مجدداً؟!



كيف نستطيع أن نفكر السياسة الاقتصادية لرفع أسعار الفائدة؟! عندما تعطي أصحاب الودائع فائدة مرتفعة 20% ليودعوا أموالهم في المصارف، ثم تقوم بإقراض العمال قروضاً استهلاكية محدودة بفائدة مرتفعة تصل إلى 37%، فإنك عملياً تأخذ ربحاً من أصحاب الأجور لقاء استهلاكهم، وتعطيها فوائد لأصحاب المدخرات من أصحاب الربح! أي أن سياسة سعر الفائدة تسحب من الأجور وتعطي للأرباح! والأسوأ أن كلاً من جذب الودائع، والإقراض الاستهلاكي المحدود، سياستان لا تحفزان الإنتاج وتتجاهلان العمليات الاستثمارية التي يجب أن تتم بالكتلة النقدية الفائضة الموجودة في الليرة السورية.

ما يعني أن السياسة الاقتصادية تقدم هنا إثباتاً جديداً على التوجهات الفعلية للسياسة الاقتصادية الليبرالية خلال الأزمة، بتعطيل الاستثمار الإنتاجي، والسحب من الأجور والصَّب في الأرباح، وكل من هذا وذاك هو إضعاف لليرة السورية!

20%

تم رفع سقف سعر الفائدة على الودائع إلى 20%، أي إذا كنت صاحب رأس مال بالليرة السورية وأودعته لفترة طويلة الأجل في المصارف العامة السورية، فإنك ستحصل على فوائد تعادل خمس ما أودعته.

ولكن إذا ما تراجع قيمة الليرة، فإن هذه السياسة كلها لن تنفع في تحفيز أصحاب الربح، الذين سيستثمرون بتحويل ليراتهم إلى دولار، ولن يودعوها في المصارف، إذا لم تطبق سياسة استثمارية تزيد الناتج وترفع الليرة.

37%

إذا كنت صاحب أجر، عامل لمدة عام على الأقل، فإنك تستطيع أن تحصل على قرض بقيمة قصوى 500 ألف ليرة، تستخدمها في دفع أجرة منزل لمدة سنة، أو شراء أثاث منزل أو غيرها، فإن عليك أن تعيد هذا المال للحكومة، مع نسبة 37% فائدة، بقسط شهري 11400 ليرة، يعادل نسبة 33% من الأجر، في تخفيض لقدرات استهلاك أصحاب الأجر. وبهذه الحالة، تأخذ الحكومة من قروض استهلاك أصحاب الأجر، وتعطيها فوائد لأصحاب الودائع، في عملية سحب من الأجور للأرباح.



تناقلت وسائل الإعلام المحلية الأرقام المخفية طوال سنوات الأزمة لتقارير أعمال مصرف سورية المركزي، التقرير الذي يرصد أرقام عام 2015 فقط، يوضح كتلة ضخ الدولار للسوق، وحصّة تمويل المستوردات منها، وكيف توزع المبلغ المطلوب، وكيف كان من الممكن توزيعه؟!

والمشروبات الأساسية، والأعلاف الرئيسية بمبلغ 920 مليون دولار تقريباً حيث كلف استيراد المواد الأساسية كالتالي: السكر 251 مليون - القمح 135 مليون - الطحين 119 مليون - الأرز 48 مليون - الذرة 72 مليون - فول الصويا 11 مليون - زيوت نباتية 30 مليون - كسبة الصويا 122 مليون - الشعير 7,5 مليون - الشاي 68 مليون - القهوة 55,4 مليون، والتحكم بنسبة الربح فيها، بما يخفض من مستوى الأسعار.

السياسة الاقتصادية الليبرالية التي لا تريد لجهاز الدولة دوراً اقتصادياً فعالاً حتى في ظروف الأزمات، اختارت أن يتم استخدام 986 مليون دولار من احتياطي القطع الأجنبي في عام 2015، لتمويل مستوردات التجار، ورفضت أن تختار الخيار الآخر المتاح، باستخدام هذه المبالغ لتقوم الدولة باستيراد مجمل الحاجات من مواد غذائية رئيسية، والأعلاف والمشروبات الرئيسية.

إن استيراد الدولة المباشر وبيعها لهذه المواد، كان سيبقي أسعار الغذاء منخفضة إلى حد بعيد، وبالتالي يخفض من التضخم ومن ارتفاع مستوى الأسعار العام، الذي تشكل أسعار الغذاء نسبة تفوق الثلث من مقياسه، ويحمي قيمة الليرة.

وكانت عوائد البيع ستتحول إلى موارد عامة للدولة، بمعدلات ربح معقولة عوضاً عن معدلات الربح الاحتكارية التي يفرضها تجار الغذاء من كبار قوى السوق المحتكرة لتجارة السلع الغذائية، والممولة بالقطع الأجنبي.

لو اختارت السياسة الاقتصادية أن تستخدم القطع الأجنبي في تفعيل دور جهاز الدولة وقيامه باستيراد وبيع الغذاء، لكانت أمنت زيادة الإيرادات العامة، وأمنت الغذاء بأسعار معقولة للسوريين، وكان السوريون قادرين اليوم بأجورهم على تأمين حاجات الغذاء الضروري، ولكن السياسة الليبرالية اختارت أن تقدم الدولارات لكبار المستوردين، ليبيعوا بأسعار احتكارية، ويستخدموا جزءاً من الدولار للمضاربة على الليرة السورية، أي أن السياسة الليبرالية اختارت دعم أصحاب الربح من الجوع.

**986 مليون \$
تمويل المركزي
لمستوردات التجار
وب 920 مليون \$
كان من الممكن
تأمين استيراد
11 مادة رئيسية
استيراد حكومي
مباشر**

بين التقرير حجم الضخ خلال 2015 وتوزعه على المستوردات، وعلى الحاجات الأخرى وفق التالي:

أنفق المصرف المركزي من احتياطي العملات الأجنبية مقدار 1,226 مليار دولار، وبمعدل وسطي 100 مليون دولار شهرياً. 80% لتمويل مستوردات التجار وبمبلغ 986 مليون دولار 20% لتمويل الاحتياجات الأخرى عبر شركات الصرافة وبمبلغ 240 مليون دولار.

على الرغم من تغطية أكثر من 28% من حاجات الاستيراد من القطع الأجنبي إلا أن عمليات المضاربة لم تتوقف، ولم تنجح هذه الطريقة في حماية قيمة الليرة السورية، التي ارتفع سعر صرفها مقابل الدولار بمقدار 85%، وخسرت الليرة مقدار 46% من قيمتها خلال عام 2015، حيث انتقل سعر صرفها في السوق من 210 ليرة مقابل الدولار في بداية 2015، إلى قرابة 390 ليرة مقابل الدولار في نهاية العام..

أي أن ضخ قطع أجنبي لا يستطيع أن يوقف اتجاه المضاربة -حتى لو بلغ ربع الحاجات الأساسية، وبمعدل يفوق 100 مليون دولار شهرياً- بل يحفز المضاربة طالما أن السياسات لا تدعم الليرة فعلياً، بل تستجيب لطلب السوق على الدولار!

ما الذي يمكن فعله بـ 986 مليون دولار؟!

كان من الممكن استخدام مبالغ تمويل مستوردات التجار البالغة في 2015 مقدار 986 مليون دولار، لتقوم الدولة باستيراد المواد الغذائية والضرورية مباشرة.

حيث أن مقارنة هذا المبلغ مع كلف استيراد المواد الغذائية الرئيسية المستوردة التي كان من المفترض عزلها عن تغيرات سعر الصرف، وعن المضاربة والمتاجرة والربح الاحتكاري، يبين أن هذه المبالغ كانت قادرة على تغطية مجمل مستوردات الغذاء لسورية، حيث بلغت مستوردات الغذاء لسورية في عام 2014 مقدار 978 مليون دولار، وانخفضت في عام 2015 بعد أن انخفضت المستوردات إجمالاً بنسبة 30% تقريباً من 6 مليار دولار إلى 4,2 مليار دولار.

كما كان من الممكن أن يتم استيراد المواد الغذائية

تراجعت قيمة الليرة السورية خلال عام 2015 بمقدار 46% وفق سعر الصرف في السوق، إلا أن التراجع الفعلي في قيمة الليرة خلال هذا العام يتبين من خلال الأرقام الصادرة مؤخراً حول تراجع الناتج في عام 2015، والكتلة النقدية الإضافية المطبوعة في ذلك العام..

228 ليرة سعر الصرف في بداية 2016.. وهم أم حقيقة؟!



من خلال العاملين الرئيسيين المؤثرين، أي تغيرات الناتج، وتغيرات الكتلة النقدية الموجودة بالليرة، يمكن احتساب التراجع الموضوعي في قيمة الليرة في العام الماضي، ومقارنته بالتراجع المقاس بسعر صرف الدولار.

ينبغي التنويه إلى أن هذا الحساب يقوم وفق معادلة رياضية معروفة تحدد الكتلة النقدية المثالية المرتبطة بكتلة الناتج، وبكتلة النقد، وبسرعة دوران النقد.

الناتج تراجع 15%

يبين تقرير لصندوق النقد الدولي صادر في شهر 6-2016، بعنوان «اقتصاد الصراع في سورية» بأن الناتج الحقيقي في سورية قد تراجع في عام 2015 بمقدار 15%. حيث بلغ تقدير الناتج السوري في عام 2014 بمقدار 29 مليار دولار، بينما مقداره في عام 2015 حوالي 27 مليار، وهذا التراجع في الناتج يساهم في تراجع قيمة الليرة بمقدار 13,5%.

الكتلة النقدية ازدادت بنسبة 8,3%

يبين من تقرير مصرف سورية المركزي، حول أعماله في عام 2015، بأن الكتلة النقدية التي مول بها المصرف حاجات الحكومة، عبر الدين العام، أي حجم الأموال المطبوعة، قد بلغ قرابة 495 مليار ليرة، بما يقارب 40 مليار ليرة شهرياً.

وهذه الأموال الفائضة تعتبر كتلة مضافة إلى كتلة السيولة الموجودة بالليرة السورية، والتي سجلت في بداية عام 2014 قرابة 3900 مليار ليرة، دين عام خلال سنوات 2011-2012-2013، ويضاف إليها الكتلة الموجودة سابقاً وبالبالغة 2000 مليار تقريباً، أي أن مجموع الكتلة النقدية بالليرة السورية الموجودة في بداية عام 2015 كانت 5900 مليار ليرة تقريباً، والزيادة في عام 2015 تشكل نسبة 8,3% فقط.

وهذه الزيادة في الكتلة النقدية تساهم في تراجع قيمة الليرة بمقدار 7,48%.

التراجع الفعلي في قيمة الليرة 21%

إذا بناء على العناصر الرئيسية المحددة لقيمة العملة الوطنية، وهي تراجع الناتج الإجمالي، وزيادة الكتلة النقدية، فإن التراجع في قيمة الليرة يجب أن يكون بمقدار 21% تقريباً. أي إذا ما اعتبرنا أن سعر الصرف الرسمي في بداية عام 2015 والبالغ 180 ليرة مقابل الدولار هو سعر متوازن، فإنه وفق التراجع

استثمارية مباشرة، وفي أغراض دعم الاستهلاك، وتحديد دعم القدرة الشرائية للأجور، بما يحفز العمليات الاستثمارية والإنتاجية. بينما استمرت خلال الأزمة سياسة التشفيف بإيقاف الاستثمار، وإيقاف دعم الإنتاج، وسياسة سحب الموارد من قدرات الاستهلاك، ومن أصحاب الأجور تحديداً عبر رفع الدعم، ورفع تكلفة الخدمات الحكومية كلها. تراجع قيمة الليرة وزيادة الطلب على الدولار في ظروف الأزمة أمر موضوعي، إلا أنه لا يمكن أن يؤدي إلى هذا الحد من ارتفاع سعر الصرف، إلا إذا كانت السياسة الاقتصادية تسعى جاهدة لتلبية طلبات السوق، وتقوم بالنتيجة بتقويض كبير لقيمة الليرة. لتكون النتيجة بأن سعر الصرف ممكن أن يكون 228 ليرة في بداية العام الحالي 2016، إلا أنه كان 390 ليرة مقابل الدولار!

على الليرة والدولار، وتحديد إلى زيادة الطلب على الدولار، وتراجع الطلب على الليرة. وقد كانت سياسة الحكومة تجاه زيادة الطلب على الدولار، هو تلبية هذا الطلب، عبر ضخ أكثر من 1,2 مليار دولار من احتياطي القطع الأجنبي إلى السوق.

بينما كانت السياسة الصحيحة التي تحقق هدف حماية قيمة الليرة، تقتضي تقليص أسباب الطلب على الدولار، وكان يكفي لتقليص الطلب على الدولار تقليص الاستيراد، بمنع استيراد الكماليات التي تملأ السوق السورية، وتحديد دقيق وفعال لحاجات الاستيراد الضرورية، وتحويل جزء هام من الاستيراد إلى مهمة حكومية، وعدم تركها للسوق.

وكان يجب لزيادة الطلب على الليرة أن يتم دعم عمليات الإنتاج المحلي، واستخدام كتلة السيولة الموجودة بالليرة في أغراض

الفعلي لقيمة الليرة السورية، يفترض أن يبلغ 228 ليرة مقابل الدولار، ولكنه وصل إلى سعر 307 ليرة مقابل الدولار، وفق السعر الرسمي. أي بارتفاع عن السعر التوازني 34%، أما سعر السوق فقد وصل إلى 390 مليار ليرة في نهاية 2015، بارتفاع بنسبة 71%.

خسرت الليرة وفق سعر السوق في عام 2015: 46% من قيمتها، بينما وفق معايير الخسارة الحقيقية في قيمة الليرة، يفترض أن تكون الخسارة 21% فقط، 65% من هذه الخسارة تعود إلى تراجع الناتج، و35% منها تعود إلى زيادة الكتلة النقدية.

نصف خسارة قيمة الليرة «سياسي»

أكثر من نصف خسارة الليرة لقيمتها في السوق، تعود إلى عناصر غير أساسية، من الممكن التحكم بها، أي تعود إلى دور العرض والطلب

50 كغ مكدوس.. بأكثر من 30 ألف ليرة!

موسم المونة الرئيسي في شهر أيلول شعاره «المكدوس»، وكما تكاليف المعيشة كلها، فإن تكاليف المونة الرئيسية ترتفع ارتفاعاً كبيراً خلال العام الحالي عما سبقه!

إذا ما أرادت الأسرة أن تمن 50 كغ من المكدوس، وتضع نصفها فليفلة، وتضع جوز بما يقارب 50 غرام للكيلو، أي حوالي 25 حبة جوز، مع حوالي 5 كغ من زيت الزيتون، وكغ من الثوم.. فإن عليها أن تدفع تكلفة يوضحها الجدول التالي..

تكلفة 50 كغ مكدوس		
الباذنجان	السعر الوسيط للكغ 95 ليرة بين 135 نخب أول و 50 ليرة أقل سعر للكغ	95 × 50 كغ = 4750
الفليفلة	السعر الوسيط للكغ 285 ليرة تقريباً بين 325 للنخب الأول وبين 250 ليرة أقل سعر للكغ	285 × 25 كغ = 7125
الجوز	السعر الوسيط للكغ 4700 ليرة بين 3500 ليرة وصولاً إلى أكثر من 6000 ليرة للكغ	4700 × 2,5 كغ = 11700
الزيت	السعر الوسيط لكغ الزيت 1300 ليرة للكغ	1300 × 5 = 6500
الثوم	السعر الوسيط 1300 ليرة للكغ	1300 × 1 كغ = 1300
31400 ليرة التكلفة الإجمالية لـ 50 كغ من المكدوس في 2016		



31400 ليرة

50%

ارتفعت تكلفة كغ المكدوس في موسم العام الحالي 2016 بمقدار 50% عن موسم العام الماضي، حيث كلفة الكغ في هذا العام 630 ليرة تقريباً، وكلفة العام الماضي 416 ليرة للكغ.

الكلفة الكلية لحوالي 50 كغ من باذنجان المكدوس تبلغ 31400 ليرة تقريباً، أي ما يقارب اجر وسطي لعامل 34 ألف ليرة.

عندما يزداد دخل القلة يتراجع دخل الأكثرية.. وهو ما يحدث حتى في دول المنظومة الرأسمالية المتقدمة، ويتسارع خلال الفترات الأخيرة.

في الدول المتقدمة.. «اللاحقون أفقر من السابقون»

في بحث لمعهد
MICKINSEY
GLOBAL
INSTITUTE صادر
بتاريخ 7-2016
أجريت دراسة
جديدة، للموضع الذي
يشغل حيزاً كبيراً من
البحث الاقتصادي
العالمي حالياً، حول
تراجع دخول الأسر في
الدول المتقدمة..



البحث المعنون بـ «أفقر من أبائهم؟ ثبات وتراجع الدخل في الدول المتقدمة» يقدم مجموعة أرقام حديثة هامة حول تسارع التراجع في الدخل في دول المركز.

تراجع دخل أكثر من ثلثي الأسر

بينت الدراسة بأن أكثر من ثلثي الأسر في الدول المتقدمة، بعدد يقارب 500 مليون شخص، قد شهدت تراجعاً أو ثباتاً في الدخل خلال فترة 9 أعوام بين 2005-2014. وهؤلاء نسبتهم في إيطاليا هي الأعلى بحوالي 97% من السكان، ونسبتهم في الولايات المتحدة هي 81% من السكان، وفي بريطانيا 70% وفي هولندا 70% وفي فرنسا 63%، وفي السويد 20%، والنسبة الوسطية في حوالي 25 دولة متقدمة هي 65-70%.

يتسارع هذا التراجع خلال الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث أن نسبة الأسر التي تراجع دخلها أو بقي ثابتاً في 25 دولة متقدمة خلال 12 سنة بين 1993-2005 بلغت 2% فقط من الأسر في الدول المتقدمة، بينما ارتفعت هذه النسبة إلى 70% من الأسر خلال تسع سنوات لاحقة، أي أن توسع تراجع الدخل هو اتجاه ثابت ومتسارع.

في البحث عن أسباب!

في قراءة للباحثة ANU MADGAVKAR إحدى الباحثات في المركز لأسباب هذا التراجع المتسارع، تشير إلى التالي: «السبب الرئيسي وراء هذا التراجع هو الركود العميق والنمو البطيء في أعقاب الأزمة الاقتصادية في عام 2008 في الاقتصادات المتقدمة. أما في الفترة من 1993 إلى 2005، ساهم نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 18 نقطة مئوية في نمو الدخل السنوي للأسرة المتوسطة، في المتوسط، في الولايات المتحدة وأوروبا، وقد انخفض هذا الرقم إلى أربع نقاط مئوية فقط في الفترة من 2005 إلى 2014.

بيد أن انخفاض النمو بعد الأزمة ليس المشكلة الوحيدة. فقد ساعدت عوامل أطول أجلاً مثل ضعف الاستثمار، وتباطؤ نمو قوة العمل، والتباطؤ الحاد في نمو الإنتاجية في خفض نمو دخول الأسر المتوسطة في أغلب الدول المتقدمة نسبة إلى الفترة 1993-2005.

وقد أدت تحولات ديموغرافية - بما في ذلك تغير بنية الأسرة، وانخفاض معدلات الخصوبة، والشيخوخة السكانية - إلى انخفاضات في كل من الحجم الكلي للأسر وفي عدد العاملين في سن العمل لكل أسرة. كما تسببت التحولات في سوق

العمل - والتي كانت مدفوعة بالتغيرات التكنولوجية، وعولمة الوظائف التي تتطلب مهارات منخفضة ومتوسطة، والانتشار المتزايد للعمالة المؤقتة بدوام جزئي - في انخفاض حصة الأجور في الدخل الوطني وتوزيع ذلك الدخل بين الأسر لكي تصبح متفاوتة على نحو متزايد، وانتهت الباحثة إلى أن أياً من هذه العوامل لن تنقلب في الوقت القريب. بل على العكس، من المرجح أن تزداد بعضها قوة..

الدخول لن تتحسن لعقود قادمة!

لذلك فإن توقعات البحث تنتهي إلى أنه من المتوقع أن يدخل 70-80% من سكان الدول المتقدمة في دائرة ثبات وتراجع الدخل، وهؤلاء لن يتمكنوا من تحسين دخولهم لعقود قادمة!

ويعتبر هذا التراجع في دخل الأسر منذ بداية العقد الأول من القرن العشرين، هو الأول من نوعه، بعد خمسة عقود من توسع الدخل في الدول المتقدمة، تعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية. لذلك فإن الدراسة ترى أن مرحلة الطمانينة لتحسن الدخل جيلاً بعد جيل، هي مرحلة منتهية في الدول المتقدمة، حيث أن الأسر أبناء الأجيال الحالية واللاحقة سيكونون أفقر من آبائهم وأجدادهم!

145 مليار دولار

من الصين للخارج!



استثمرت الشركات الصينية ما مقداره 145 مليار دولار خارج الصين في عام 2015، بزيادة نسبة 18,3% عن حجم الاستثمار الصيني الخارجي في عام 2014. وتبعاً لتقرير صادر عن وزارة التجارة، والمكتب القومي للإحصاء، فإن الصين أصبحت تشكل نسبة 10% من كتلة الاستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم. الشركات المالية الصينية وسعت استثماراتها الخارجية بنسبة 25% عن مستوى عام 2014، لتصل إلى حجم استثمار 24,4 مليار دولار. حيث من المتوقع أن تصبح الصين أكبر مستثمر خارجي في العالم خلال خمس سنوات..

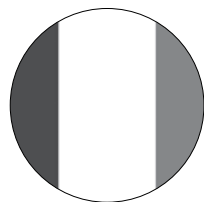


روسيا تتحدى تراجع الروبل

تستمر روسيا في تخفيضها لأسعار الفائدة على الإقراض، حيث خفضت في الشهر الحالي سعر الفائدة بنصف نقطة مئوية ليسجل سعر الفائدة لديها نسبة 10%، حيث صرحت حاكم المصرف المركزي الروسي بأن هذا المعدل سيبقى ثابتاً حتى نهاية عام 2016 مع توقعات بتخفيضه في العام القادم.

وتعتبر هذه السياسة النقدية مخالفة للسياسة المتعارف عليها دولياً في أوقات تراجع قيمة العملة، وتراجع الإيرادات العامة، كما في حالة روسيا مع تراجع أسعار النفط العالمية. حيث تعتمد السياسة الاقتصادية الروسية، تحفيز الإنتاج والاقتراض لتحفيز قيمة الروبل ومواجهة التضخم عوضاً عن رفع سعر الفائدة لتحفيز إيداع الأموال، وقد نجحت هذه السياسة في الحفاظ على قيمة الروبل ثابتة دون تراجع منذ بداية العام الحالي.

نسبة السكان بدخل ثابت أو متراجع بين 2005-2014 - %



فرنسا

%63



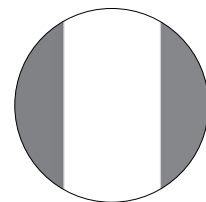
بريطانيا

%70



الولايات المتحدة

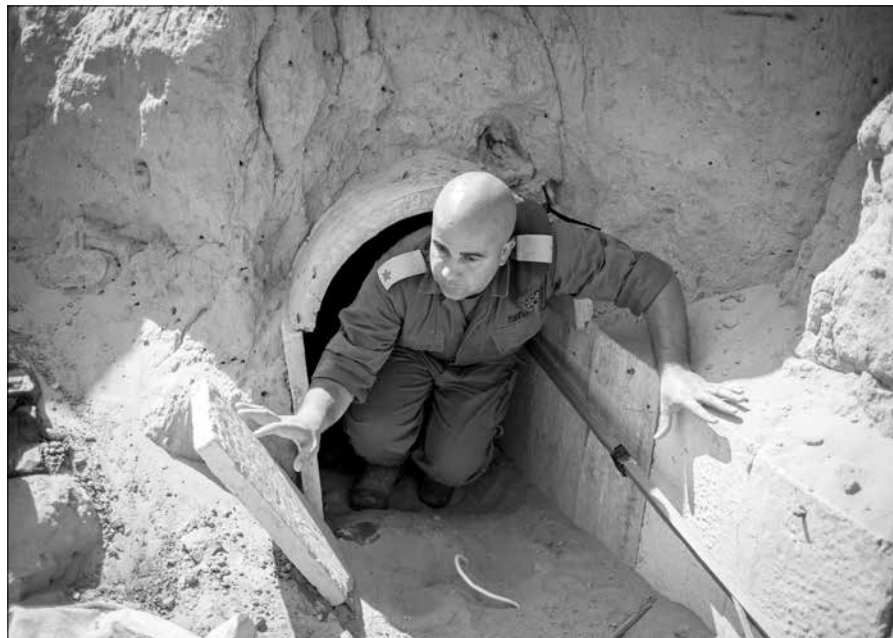
%81



إيطاليا

%97

متغيرات في «المساعدة الأمريكية» للكيان..



■ ساعد خطر

خلال الأسبوع الماضي، أعلنت الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة والكيان الصهيوني قد أنجزا المفاوضات حول «مذكرة التفاهم الثنائية» التي تقضي بتخصيص واشنطن أكبر معونة عسكرية لـ «دولة» أخرى في التاريخ الأمريكي.

ركزت وسائل الإعلام الأمريكية على أن «هذه المذكرة تمثل أكبر التزام في مجال المساعدة العسكرية الثنائية في تاريخ الولايات المتحدة»، دون أن تذكر الفروقات بينها وبين المساعدات السابقة ولا سيما من ناحية الأجل الزمنية، حيث تنص «مذكرة التفاهم» على أنها ستعمل على مدى 10 سنوات، وتخص مسألة تقديم مساعدة عسكرية لتل أبيب ابتداءً من العام المالي 2019، الذي يبدأ في 1 تشرين الأول من العام 2018، وحتى نهاية العام 2028، على أن يجري تقديم المعونة العسكرية على أساس سنوي يبلغ 3.8 مليار دولار.

ما الذي تغير؟

الجدير بالذكر، أن اتفاق المساعدات المعمول به حالياً بين الولايات المتحدة الأمريكية وكيان العدو، ينص على تقديم معونة عسكرية تبلغ 3.1 مليار دولار، أي أن واشنطن قدمت 700 مليون دولار إضافية على ما كانت تقدمه للكيان الصهيوني سابقاً.

غير أن الولايات المتحدة فرضت شروطاً جديدة في مذكرة التفاهم الجديدة، حيث لن يكون بمقدور حكومة الكيان طلب معونات إضافية من الولايات المتحدة، مما قد يضع حداً لسيل الابتزاز الإعلامي والسياسي الذي تمارسه أوساط صهيونية متنفذة داخل الولايات المتحدة. وعلى هذا النحو أيضاً، سيكون على حكومة الكيان التخلي، ولو «نظرياً»، عن «حقها» باستخدام جزء من المساعدة الأمريكية لشراء الأسلحة والمعدات العسكرية والأمنية من الشركات التابعة للقطاع العسكري المحلي التابع للكيان. وفي ضوء ذلك يبدو أن «المساعدة الأمريكية» إلى حكومة الكيان تمثل

«الهبة المتجددة» في فلسطين المحتلة

بموازاة ذلك، وتحت مسمى «الهبة الفلسطينية المتجددة»، وقعت خلال الأسبوع الماضي سبع هجمات فلسطينية، بعد أسابيع من هدوء نسبي، بينما شددت قوات الاحتلال إجراءاتها مع اقتراب موسم «الأعياد اليهودية»، في أوائل شهر تشرين الأول المقبل. «الهبة» لم تتوقف كما ادعت وتمنت أوساط صهيونية، فقد دخلت موجة من التجدد في المناطق الفلسطينية المحتلة كلها، مما دفع قيادات الكيان إلى البحث عن أساليب وطرق ومخارج سياسية وعسكرية وأمنية لإجهاض هذا التصاعد في الحراك الشعبي الفلسطيني، بحث ترافقه تقديرات تحذر من «تطور خطير» لهذا الحراك، وهو تحذير لا يستبعد دخول الحراك مرحلة جديدة، يستخدم فيها السلاح الناري، وبالتالي، سيكون الرد مؤلماً ونوعياً، واستمراره، يعني أن الانتفاضة الثالثة على الأبواب.

الجانب الأمريكي

قد ذهب إلى

فرض شروط

جديدة من

شأنها ليس

فقط الالتفاف

على المساعدة

المعلنة فحسب..

بل كذلك

التقليص الفعلي

مما كان يقدمه

أصلاً

الاداري. 2- محمود البلبول بتاريخ 2016/12/8، وعدم تجديد اعتقاله الإداري. 3- مالك القاضي: الإفراج عنه في 2016/9/22، حيث ينتهي اعتقاله الإداري، ولا يجدد.

من جانبها، أكدت مؤسسة «مهجة القدس للشهداء والأسرى» يوم الأربعاء الماضي، أن اتفاقاً جرى إبرامه مع سلطات الاحتلال الصهيوني، لتلتزم بموجبه بالإفراج عن الأسرى المضربين الثلاثة مالك القاضي ومحمد ومحمود البلبول فور انتهاء مدة قرار اعتقالهم الإداري مع التمسك بعدم تجديد اعتقالهم.

وأفادت المؤسسة أن الأسير مالك القاضي من المفترض أن ينتهي اعتقاله الإداري يوم 2016/9/22 وسيكون حراً، فيما سينتهي اعتقال الشقيقين البلبول بتاريخ 2016/12/08، وذلك بموجب الاتفاق مع سلطات الاحتلال.

تقول دوائر سياسية متابعة لأوضاع ساحة الصراع، أن حكومة الكيان ستلجأ في إطار محاولاتها إجهاض الحراك الفلسطيني المتجدد، إلى الطلب من أجهزة أمن السلطة محاصرة هذه التحركات، وإسناد الخطوات والسياسات الجديدة التي اتخذها المستوى العسكري والأمني في الكيان.

الأسرى الثلاثة ينتصرون

على صعيد آخر، حقق حراك الأسرى الفلسطينيين في السجون الصهيونية نجاحاً جديداً، وأسفر عن اتفاق على الإفراج عن الأسرى الثلاثة المضربين عن الطعام في سجون الاحتلال. وبحسب مصادر فلسطينية، فقد جرى الاتفاق على الإفراج عن الأسرى المضربين عن الطعام وفق التواريخ التالية: 1- محمد البلبول بتاريخ 2016/12/8، وعدم تجديد اعتقاله

«الإخوان» في رحاب «الديمقراطية الأردنية»..!



■ مالك موصلي

يمسك البلاط الملكي الأردني بقبضة

من حديد على زمام

الحركة السياسية

في البلاد. الانتخابات

البرلمانية التي جرت

خلال الأسبوع الماضي

في الأردن، أفضت

إلى وصول «جبهة

العمل الإسلامي»-

الفرع الأردني

لحركة «الإخوان

المسلمين»- إلى

البرلمان، حاصدة 15

مقعداً من أصل 130،

ما يؤهلها لتكون

الحركة الوحيدة التي

دخلت البرلمان ككتلة

نيابية، في ظل غياب

واضح للقوى ذات

الطابع الوطني.

بعيداً عن تحليل الحدث استناداً إلى «لعبة الديمقراطية والانتخابات وصوت الناس»، بدت نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة امتداداً منطقياً لحالة الغزل الدائر بين الأوساط الحاكمة في الأردن، والفرع الأردني لتنظيم «الإخوان»، وهو الغزل الذي يجري بشكل متكرر منذ فترة طويلة، كنتيجة طبيعية لاصطفاف الموقف الرسمي الأردني في الصراع الجاري في المنطقة.

وقد بدا جلياً أن جلّ ما يشغل بال الأردنيين هو أوضاعهم الاقتصادية المندنية، لا «الردح المتبادل» بين المرشحين «الذين تدور غالبيتهم الساحقة في فلك البلاط الملكي»، ضمن «سباق الانتخابات البرلمانية». وهذه المرة هي الأولى التي لا يخوض فيها «الإخوان» الانتخابات النيابية باسمهم وبشعارهم، بل بقاتمة تحمل اسم «التحالف الوطني»،

وتمثل شخصيات سياسية، مستقلة وحزبية، وشيوخ عشائر، وعدداً من النواب السابقين، بجانب شخصيات تمثل المقاعد المسيحية والشركسية والشيثانية، إضافة إلى مشاركة شبابية ونسائية لافتة في قوائمهم. هذا وبلغ عدد المقترعين في الانتخابات البرلمانية الأردنية، التي أجريت الثلاثاء 2016/9/20، مليون وأربعة آلاف ناخب، بنسبة تصويت بلغت 35.8 في المائة، وذلك بعد تمديد فترة الاقتراع في معظم مراكز الاقتراع بالمملكة.

وكان مجلس المفوضين في «الهيئة المستقلة للانتخاب» قرر تمديد مدة الانتخاب ساعة واحدة في عدد من مناطق المملكة، «لتمكين» أكبر عدد من الناخبين من الإدلاء بأصواتهم، ولرفع نسب التصويت في تلك المناطق. إلا أنه ورغم ذلك لم تتجاوز نسبة المقترعين عتبة 36%، فيما كانت تراهن الأوساط الأردنية الحاكمة على وصول نسبة المقترعين

بدت نتائج

الانتخابات

البرلمانية الأخيرة

امتداداً منطقياً

لحالة الغزل الدائر

بين الأوساط

الحاكمة في

الأردن والفرع

الأردني لتنظيم

«الإخوان»

تحمله هذه الانتخابات في منطقها، والية عملها، وخضوعها للبارازات السياسية، وضرورات النظام الملكي الحاكم.

إلى نصف من يحق لهم الاقتراع، ما يمثل عزوفاً عن المشاركة في العملية السياسية الذي يعكس بدوره القناعة الشعبية الراسخة بأن لا جديداً

الصورة عالمياً

الخليج يدفع ثمن «الحرب الأمريكية».. «الكويت نموذجاً»

أصدر «بنك الكويت المركزي» خلال الأسبوع الماضي التقرير الاقتصادي لعام 2015، ليتضمن أحدث البيانات والإحصاءات المتعلقة بمختلف جوانب الأداء الاقتصادي الكويتي. وقد بدأ واضحاً حجم التراجع الذي أصاب الموازنة، كنتيجة طبيعية لانخراط البلاد في «حرب النفط» التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد خصومها المنتجين للنفط عالمياً «روسيا بشكل أساسي».



■ وائل سعد

تناول التقرير الاتجاهات الرئيسية لأداء الاقتصاد الكويتي خلال عام 2015، وذلك من واقع البيانات والإحصاءات المتاحة عن كل من الحسابات القومية، والأسعار المحلية، والسكان والقوى العاملة، حيث سجلت قيمة الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات النفطية تراجعاً بنسبة 46,2% لتكون محصلة ذلك أن بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2015 نحو 34,3 مليار دينار، بتراجع بلغت نسبته 25,9% مقارنة بعام 2014.

التضخم ومطالب البنوك
وكشف التقرير ارتفاع معدل التضخم السنوي، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في الكويت بنحو 3,3% خلال عام 2015، مقابل نحو 2,9% خلال العام السابق.

وتباطأت وتيرة النمو في كل من عرض النقد بمفهومه الواسع، ليبلغ ما نسبته 1,2% بنهاية عام 2015، وكذلك أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية خلال العام 2015 ليبلغ ما نسبته 1,3% في نهاية عام 2015.

وارتفع صافي المطالب على الحكومة بما قيمته 813,6 مليون دينار ونسبته 18,7% والذي جاء نتيجة لارتفاع كل من صافي مطالب البنوك

المحلية على الحكومة بنحو 576,0 مليون دينار وبما نسبته 15,5% وصافي مطالب البنك المركزي على الحكومة بنحو 237,6 مليون دينار وبما نسبته 38,6%، مما أحدث أثراً انكماشياً على نمو عرض النقد.

الدين العام

أوضح التقرير أن «المركزي» نيابة عن وزارة المالية خلال عام 2015 قام بطرح 25 إصداراً من سندات الخزنة الكويتية، بلغ مجموع قيمها الاسمية نحو 1,25 مليار دينار، بينما استحق خلال الفترة ذاتها 26 إصداراً من الإصدارات السابقة لتلك السندات، بلغ مجموع قيمها الاسمية نحو 1,3 مليار دينار، وترتب على ذلك استقرار الرصيد القائم لسندات الخزنة عند مستويات عام 2014 نفسها والبالغة 1,58 مليار دينار، وأشار التقرير إلى ارتفاع قيمة المعاملات في سوق الودائع المتبادلة بين البنوك المحلية بنسبة 6%.

الموازنة العامة: 72% تراجع في فائض الموازنة

وتناول التقرير تطورات أوضاع المالية العامة للدولة، حيث كشف أن الموازنة العامة خلال السنة المالية 2015/14 حققت فائضاً بلغت قيمته فقط نحو 3,5 مليارات دينار وبنسبة 7,5% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2014، وبما يمثل تراجعاً ملحوظاً نسبته 72,8% مقارنة بالسنة

المالية السابقة، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة حيث بلغ إجمالي الإيرادات العامة الفعلية المحصلة ضمن الموازنة العامة للسنة المالية المذكورة نحو 24,92 مليار دينار مقارنة مع 31,81 مليار دينار للسنة المالية السابقة، مسجلاً بذلك انخفاضاً ملحوظاً قيمته نحو 6,88 مليارات دينار ونسبته 21,6%.

وجاء ذلك الانخفاض في إجمالي قيمة الإيرادات العامة الفعلية ليعكس في الجانب الرئيسي منه انخفاض الإيرادات النفطية الفعلية المحصلة بما قيمته 6,8 مليارات دينار ونسبته 23,2%، لتصل إلى نحو 22,5 ملياراً في السنة المالية 2015/14، مقارنة مع 29,29 مليار دينار للسنة المالية السابقة.

ارتفاع العجز بنسبة 121%

وكمحصلة لتطورات تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات للموازنة العامة للسنة المالية 2016/15، سجلت الموازنة العامة عجزاً تقديرياً بلغت قيمته 6,9 مليار دينار مقابل عجز تقديري بلغت قيمته نحو 3,14 مليارات دينار للسنة المالية السابقة 2015/14، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته نحو 3,81 مليارات دينار ونسبته 121,4% وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

البورصة الكويتية.. الانخفاض مسار إجباري

قال التقرير: إن المؤشر العام للأسعار في سوق الكويت للأوراق المالية أقفل على انخفاض بنسبة 14,09% في نهاية عام 2015 مقارنة بإقفال عام 2014، كما سجل المؤشر الوزني للسوق تراجعاً بنحو 13,03% في نهاية عام 2015 مقارنة بإقفال عام 2014. وعزا التقرير هذا الانخفاض إلى «تأثر أداء السوق سلباً في نهاية عام 2015، وذلك بسبب استمرار هبوط أسعار النفط الخام بشكل ملموس خلال عام 2015، وزيادة عدد الانسحاب الاختياري للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام 2015، واستمرار زيادة حدة التوترات الجيوسياسية الإقليمية في المنطقة، بالإضافة إلى العجز المتوقع في الموازنة العامة للدولة مما لوحظ عزوف واضح في تداولات المستثمرين في السوق خلال 2015».

تراجع حاد في صافي الادخار بـ60%

وكغيره من سلسلة التراجعات، تراجع صافي الادخار «الذي يمثل الفارق بين الدخل القومي المتاح والإنفاق الاستهلاكي النهائي» بما قيمته 12,33 مليار دينار ونسبته 60,6% ليصل إلى نحو 8 مليارات دينار خلال عام 2015. وبلغت نسبة صافي الادخار 22,5% من الدخل القومي المتاح خلال عام 2015، مقابل نحو 48,4% لعام 2014.

• أعلنت وزارة الخارجية الروسية أن موسكو مستعدة للحوار مع واشنطن حول درعها الصاروخية بشكل بناء، إلا أن دول حلف «الناتو» ليست مستعدة للتعاون للنزاهة على قدم المساواة.

• في خطوة وصفها الناطقة باسم الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، بـ«طلقة في ظهر» جون كيري، اعترف البنتاغون بأنه لا يملك حقائق تؤكد ضلوع موسكو في استهداف قافلة المساعدات الإنسانية بحلب.

• أصيب 29 شخصاً على الأقل في انفجار، وقع فجر الأحد الماضي 18/أيلول، في حي تشيلسي بمانهاتن وسط نيويورك، فيما لم تعلن السلطات الحكومية عن دلائل تثبت أن العمل كان إرهابياً.

• صدر رئيس الوزراء الإيطالي، ماتيو رينيسي، من هجومه على زعماء الاتحاد الأوروبي الآخرين، بعد اجتماع قمة للاتحاد في براتيسلافا، ووصفه بأنه لم يعد عن كونه «رحلة لطيفة في نهر الدانوب».

• قتل 17 شخصاً على الأقل، الاثنين 19 أيلول، في أعمال عنف ونهب وصدامات مع قوات الأمن قبيل مظاهرة معارضة للرئيس، جوزيف كابيلا، في عاصمة الكونغو كينشاسا، وقررت السلطات منعها لاحقاً.

• أعلنت اللجنة الوطنية للانتخابات في فنزويلا، الأربعاء 21 أيلول، أن الاستفتاء، على عزل الرئيس نيكولاس مادورو، الذي تطالب المعارضة بإجرائه لن يحصل قبل أوائل عام 2017 المقبل.

سجلت قيمة الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات النفطية تراجعاً بنسبة 46,2%.. لتكون محصلة ذلك أن بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي الجارية لعام 2015 نحو 34,3 مليار دينار بتراجع بلغت نسبته 25,9% مقارنة بعام 2014

سجلت قيمة الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات النفطية تراجعاً بنسبة 46,2%.. لتكون محصلة ذلك أن بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي الجارية لعام 2015 نحو 34,3 مليار دينار بتراجع بلغت نسبته 25,9% مقارنة بعام 2014

الطريق الياباني نحو أوراسيا..



اليابان خصوصية تاريخية لا خلاف عليها، فهي قوقعة دبلوماسية مؤسسة منذ قرون، على يد الإمبراطور، توكوجاوا إياسو، قوقعة خرقها نظام «الميجي» الإصلاح، وامتدت آثار خرقه لها حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وبعد إنهاك طويل للإمبراطورية اليابانية، قررت طوكيو أن الوقت حان للتوقف عن الدخول في تحالفات دولية، لاحتلال دول أخرى، وأن واجب الوقت حينها هو الاهتمام بإعادة إعمار الداخل، وبالطبع كان للقبضة الأمريكية النووية دور لا يستهان به في تلك القناة.

برفع أسهم شينزو وحزبه في الداخل أكثر.

مشهد تموز: نجاح ساحق

لم يتوقع أحد ما حدث، أو أن يكون نجاح الائتلاف الحاكم بهذه النسبة، يوم الاثنين 11/تموز من العام الحالي، عندما حصل «الحزب الليبرالي الديمقراطي» على 56 مقعداً من أصل 121 في مجلس الشيوخ، وحاز حزب «كومي»، رفيق الائتلاف، على 14 مقعداً، ليصل الإجمالي إلى 70 مقعداً، بزيادة تسعة مقاعد كاملة عما كان شينزو يأمله.

هذا الفوز غير المتوقع والساحق، أعطى الائتلاف الحاكم فرصة تعديل الدستور، للمرة الأولى منذ 70 عاماً، وتحديد الفقرات التاسعة منه، التي تشجب الحروب، وتحرم على القوات اليابانية التدخل العسكري في أية دولة أخرى. فوز لم تنتظر له الصين بعين الارتياح أبداً، بينما اعتبره شينزو تأكيداً على ثقة الشعب في أبينوميكس، وقرر تعزيز الخطة بحزمة معالجة اقتصادية، تبلغ 99 مليار دولار، في قرار يهدف إلى طمأنة الداخل.

المجتمع الياباني مقسوم تماماً

على الجانب الآخر، بدا وكأن شينزو يحشد تأييداً داخلياً متصاعداً للمشاركة العسكرية الخارجية، الأمر الذي يبدو وكأنه دخیل على طبيعة الشعب الياباني المسالمة، وتغيير لافت للتركيبة النفسية الاجتماعية لليابانيين، تغيير ربما يستحق دراسته باهتمام من قبل علم النفس الاجتماعي.

المثير للاهتمام أن اليابان تعاني انقساماً بالفعل حول هذا الأمر، وبالطبع لا يمكننا نسيان بداية القصة: في أثناء

كردة فعل لرغبة شينزو في تعديل الدستور، والسماح لليابان بالتدخل العسكري الخارجي، ما يعنيه ذلك من إشارة حفيظة الصين وكوريا الشمالية بالضرورة، وصولاً إلى انخفاض تأييد «الحزب الليبرالي الديمقراطي» الحاكم، حزب اعتاد على تأييد أكثر من 44% من إجمالي اليابانيين، إلا أن نسبه شهدت هبوطاً، في شهر آب من العام الماضي 2015، لتصل إلى 37% تقريباً. بجمع تلك النقاط، وربطها ببعضها البعض، تتضح أسباب استراتيجية شينزو في الشهور الأخيرة، حيث عزز من ترابط الائتلاف الحاكم، المكون من «الحزب الليبرالي الديمقراطي» وشريكه حزب «كومي»، في إطار عملهما لفرض سيطرة مطلقة على الغرفة البرلمانية العليا «مجلس الشيوخ»، كما فرضا سيطرتهما على مجلس النواب، مما سيجب لهما أخيراً التحكم في الدستور وتغييره.

نحور روسيا.. حل قضية عالقة

كانت خطوته الثانية هي معالجة الركود الاقتصادي الياباني، ولأجل ذلك هندس شينزو وحزبه منذ البداية خطة «أبينوميكس»، وهي خطته الاقتصادية الطموحة لمعالجة الوضع، منذ انتخابه في انتخابات اليابان العامة 2012، لفترة حكم ثانية، والقاضية بمعالجة الاقتصاد بالصدمة، بعد توقف نمو لقراءة 20 عاماً، وتقهر في عام 2010 من المركز الثاني للثالث، كأكبر اقتصاد عالمي، على يد الجارة الغربية «الصين».

أما الخطوة الثالثة، فكانت محاولة صناعة تحالفات جديدة، وتسوية أحد النزاعات الدولية الرئيسية، وفي هذا الصدد لا يوجد أهم من روسيا، ونزاع جزر الكوريل التاريخي، محاولة كفيفة

قليلة فقط، حيث كان يمكن لشينزو أن يلتقي ببوتين، وبشكل رسمي لا يثير التساؤلات، خاصة من الجانب الأمريكي، الذي لا يحبذ تقارباً يابانياً روسياً بأي شكل من الأشكال. لا شك أن أبي استغل الرياح المواتية لحركة يسيرة، في اتجاه كهذا، فالإدارة الأمريكية الآن في أضعف حالاتها، وهو شيء طبيعي لانتهاء ولاية أوباما سريياً. وبطبيعة الحال، نهاية أغلب رؤوس طاقمه الإداري والحكومي، لذلك لا يمكن للولايات المتحدة، «المنشغلة» بانتخاباتها الرئاسية، أن تعترض الآن بقوة على تحرك شينزو، وستترك الأمور كما هي عليه، حتى قدوم رئيس جديد، في شهر تشرين الثاني، ليبسط «الييد العليا الأمريكية» مرة أخرى، بكامل كفاءتها، أما حينها، فلا يبدو الضغط الأمريكي، على شينزو، قوياً بما يكفي.

الانتخابات البرلمانية وتراجع النسب

الأمر الآخر يكمُن في الانتخابات البرلمانية اليابانية، وهي انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ، الغرفة العليا في البرلمان الياباني، حراك لا بد من وضعه في سياق تحركات شينزو الخارجية، خاصة مع توضيح العقبات تجاهه، وتجاه حصول الائتلاف الذي يقوده رئيس الوزراء على أغلبية المقاعد، ليستطيع تعديل الدستور فيما بعد.

لفهم أكثر، فإن الداخل الياباني لم يكن مستقراً، ذلك الاستقرار الداخلي، الذي اعتاد العالم عليه، فما بين نبزات تذرر واضحة للعيان، بدأت في الظهور بجلاء جراء توقف النمو الاقتصادي، وما بين قلق شعبي متنام، على استحياء،

■ نقلاً عن: «Katehon» إعداد: رنا مقداد

لأجل ذلك، فإن اليابان دبلوماسياً تشبه تلميذاً مثالياً مطيعاً، لا يعترف بأية إدارة لمدرسته، إلا «اليانكينز»، ولا يبدو لديها عموماً أي استعداد لتغيير هذا التوجه، فواشنطن تعتبر الحليف الأقرب والأكثر حميمية لطوكيو، لأسباب واضحة وصریحة، فهذه منطقة مشتعلة، و«الجنون» النووي الكوري الشمالي موجه لليابانيين دائماً وفي أي وقت، وظهورهم لجدار الصين، «جدار يريد أن ينقض دائماً على رؤوسهم»، وما زال يحتفظ بكل بالغضب كله منذ أيام احتلال اليابانيين لهم، مع فارق عسكري ضخم بين الجارتين، لمصلحة الصين، وعلاقات متوترة مع روسيا، على خلفية نزاع حدودي مديد. في الحالات جميعها، لا يوجد شخص واحد في اليابان، بعقل سليم، سيقترح اغضاب الولايات المتحدة بأي شكل، أو محاولة تعكير هذه العلاقة، لأنها «الحامي الوحيد» لهم مما قد يحدث افتراضاً، إلا أن الأشهر الأخيرة حملت خطأ دبلوماسياً يابانياً غريباً، لا يمكن تجاهله.

مشهد أيار: استراتيجية شينزو

في السادس من شهر أيار الماضي، ذهب رئيس الوزراء الياباني، شينزو أبي، إلى مدينة سوتشي، المنتجع السياحي الروسي الفاخر، والموطن القديم على البحر الأسود، على الحدود الجورجية، ليلتقي بالرئيس الروسي، فلاديمير بوتين.

زيارة مفاجئة، غير رسمية، لم يعرف أحد سبباً واضحاً لها، خاصة أنها أتت قبل قمة الكبار الـ 20 بأسابيع

اليابان دبلوماسياً اليوم تشبه تلميذاً مثالياً مطيعاً لا يعترف بأي إدارة لمدرسته إلا «اليانكينز»..!

الفوز غير المتوقع اعطى الائتلاف الحاكم فرصة تعديل الدستور للمرة الاولى منذ 70 عاماً وتحديداً الفقرة التاسعة منه التي تشجب الحروب

«الخيار الآمن» وقوقعة واشنطن

اليابان من مخرج، على المدى القريب، من الارتقاء في الأحضان الأمريكية، أو محاولة إثارة غضب الحليف الياباني الأهم، حيث لا غنى لطوكيو عن واشنطن، ويمكن لشينزو أن يتعامل تجارياً مع موسكو، في إطار حاجة الاقتصاد للاقتصاد، ويمكن له أن يلعب بورقة الكوريل، في إطار مسعاه لتأمين نتيجة برلمانية، إلا أن ذلك كله لا يمكن أن يمس القبضة الأمريكية، التي ترى في اليابان قاعدة دفاعية بالغة الأهمية، وسداً منيعاً ضد هيمنة إقليمية صينية، وضد جنون كوري قد يحدث في أي وقت، وبالطبع ضد عودة روسيا لطاولة «الكبار».

هل هذا يعني أنه ليس هناك استدارة يابانية؟

الخلاصات غير المتفائلة التي خرجنا بها في الفقرة السابقة لا تعني إطلاقاً أن الطريق مسدود بشكل نهائي أمام تدعيم العلاقات الروسية اليابانية. غير أن ذلك لا بد له أن يجري على شكل قفزة كبيرة من الجانب الياباني، لأنه، وبحكم أن اليابان تعتبر قاعدة أمريكية كبيرة في شرق آسيا، فإن الاستدارة بالتدريج تبدو عصية بشكل كبير.

إن السيناريو الذي نتحدث عنه هو ليس جديداً كلياً، إذ أننا نتكلم عن حركة تشبه الأحداث التي جرت في تركيا، والتي قادت إلى تبدل العلاقات التركية الروسية المتوترة، أو على أقل تقدير فتح الطريق أمام استدارة كاملة تركية مستقبلية. وهو السيناريو الذي يبدو أن اليابان ستسير وفقه في حال كانت هناك استدارة.

وبحسابات الريح والخسارة، لا يختلف عاقلان على أن المصلحة اليابانية العميقة تتمثل في تأمين علاقات يابانية جيدة مع محيطها، حيث لا تحمل الإدارة الأمريكية سوى المزيد من مشاريع الانخراط الياباني العسكري في التصعيد الأمريكي الجاري في شرق آسيا، وهو ما يخالف جديداً رغبة الشعب الياباني الذي عبر أكثر من مرة عن رفضه لهذا التورط، من خلال المظاهرات المنددة بالوجود العسكري الأمريكي في أراضي البلاد، لا سيما قاعدة أوكيناوا التي تعتبر أداة أمريكية متقدمة في إدارة وإدارة النزاعات في شرق آسيا.

في شباط من العام الجاري، كتب الباحث الياباني في الشؤون الأوراسية، ليزو كابي، ما مفاده أن اليابان ظلت وستظل حجر أساس في المشروع الأوراسي، وأن وجودها إلى جانب حليفها الولايات المتحدة سوف لن يضمن لها سوى تحمل نفقات الحرب الأمريكية في العالم. لكن انقلاباً بحجم الاستدارة نحو المشروع الأوراسي يتطلب من اليابان أكثر من مجرد جهود دبلوماسية، إنه يتطلب من اليابان أن لا تكون تلك اليابان التي نعرفها منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، أي سوقاً أمريكية كبيرة، ودولة تابعة مباشرة للشركات متعددة الجنسيات. وإن هذا الانقلاب هو ما تحتاجه اليابان في الواقع أكثر من أي وقت مضى، للحفاظ على نفسها دولة فاعلة في شرق آسيا.



الباحث في الدراسات الشرق آسيوية بجامعة شيفيلد، عن الفرص الواعدة أمام العاصمتين، لتحقيق تقارب مهم، فمن ناحية تستطيع موسكو الاستفادة من طوكيو لتصبح اليابان وسيطاً فوق العادة بين روسيا، وبين السبعة الكبار G7، بينما تعتمد اليابان على واردات الطاقة الروسية، منذ أعوام لا بأس بها، ولا تريد لذلك أن يتأثر بأي شيء، فضلاً عن محاولتها استغلال الأسواق الروسية، وتقليل الاعتماد التجاري الروسي على الصين.

إلا أن ديميتري نفسه عاد في حزيران الماضي، ليرصد تراجعاً شديداً في نظريته المتفائلة تجاه التقارب الحاصل، متسائلاً إن كانت تلك نهاية «شهر العسل» الروسي-الياباني قبل أن يبدأ، كما أطلق عليه، بناءً على حوادث عدة متتالية في فترة ما بعد الزيارة، منها تراشقا دبلوماسياً بخصوص الجزر المتنازع عليها، وتصريح لبوتين أن خيار «بيع الجزر لليابان» غير قابل للنقاش أو مسموح بطرحه.

بينما على الجانب الآخر، وعلى الرغم من رغبة اليابان في لعب دور الوسيط بين موسكو والسبعة الكبار، إلا أن بيان قمة الـ G7 الختامي، في نهاية أيار الماضي، والذي حمل تصريحات شديدة اللهجة موجهة إلى موسكو، وحمل تجديداً للعقوبات الدولية المفروضة عليها، بل تلويحاً باتخاذ إجراءات أخرى إن لم تتراجع عن «التدخل العسكري في أوكرانيا»، كل ذلك أثار أسئلة عن قدرة اليابان في التأثير في رفاقها في المجموعة العالمية «الحاكمة»، أو إن كان شينزو يريد بالفعل التأثير فيهم، ولعب دور الوسيط كما كانت تريد على كل، وكما السعودية، لا يبدو

الولايات المتحدة العسكرية، وأن تحمل أعبائها في الدفاع عن نفسها».

مشهد أيلول:

«ربما لن تصادقنا موسكو»

تمتد جزر الكوريل البركانية في سلسلة متصلة، من شمال جزيرة هوكايدو، وممتدة الحدود الشمالية لليابان، وحتى جنوب جزيرة كامشيتاكا في سيبيريا، وهي الحدود الجنوبية لروسيا، سلسلة متصلة طولها حوالي 1300 كم، مكونة من 50 جزيرة، تتنازع طوكيو موسكو على الجزر الأربع الجنوبية منها، باعتبارها تابعة لهوكايدو، وليست امتداداً لكامشيتاكا.

بعد زيارة سوتشي، واجتماع بوتين-شينزو غير الرسمي، احتفى بوتين بهذه الزيارة، وقال إن اليابان أحد أهم شركاء موسكو العالميين، وأنه على استعداد للتفاوض حول أزمة جزر الكوريل، النزاع الحدودي القديم المتجدد بين الدولتين.

تبدو ظاهرياً أزمة جزر الكوريل مستعصية، فمن جهة، تصر اليابان على استرجاع الجزر الأربع بشكل كامل، في وقت ترى فيه موسكو أن إرجاعها بالكامل خيار غير موجود، وأن ذلك بمثابة تسليم حدودها الجنوبية الشرقية ليد الولايات المتحدة مباشرة، وتنتظر للأمر على أنه قابل لحل وسط، وهو ما سعت إليه موسكو منذ أعوام، عبر حل يشمل تسليم الجزيرتين الجنوبيتين لطوكيو، مقابل الاحتفاظ بالجزيرتين الشماليين، إلا أن طوكيو ترفض بشدة، نظراً لأن أغلب المساحة المتنازع عليها تقع في الجزء الشمالي من الجزر الأربعة، لا الجنوبي.

بعد لقاء شينزو-بوتين في أيار الماضي، كتب ديميتري فيليبوف،

جلسة البرلمان التاريخية، يوم 19/أيلول من العام الماضي، الجلسة التي استطاع شينزو فيها دفع التشريع القاضي بإتاحة مباشرة القوات العسكرية اليابانية لعمليات قتالية، خارج الحدود ودون تعرض اليابان لاعتداء، جلسة أطلقت عليها الصحف العالمية «مباراة مصارعة»، وبدت أشبه بذلك فعلاً، بعد معركة كبرى ولكمات بين النواب بعضهم البعض، وفي ظل محاولة منع رئيس البرلمان من توقيع القانون بالقوة حينها، من قبل المعارضين. وأيضاً، لا يمكننا نسيان المظاهرات الطلابية المعارضة، التي امتدت لشهور قبل إقرار التشريع، وخرج فيها آلاف الطلاب واليابانيين عموماً، واضعة لبنة جديدة في المعركة السلمية اليابانية، ولحراك لم يعهده الداخل هناك من قبل.

يمكن تمثيل ذلك الانقسام في مشهد بالغ البساطة، منذ ثلاثة أشهر، على موقع «اليابان اليوم»، وفي 13/حزيران الماضي، أجرى محررو الموقع استطلاعاً للرأي، توجهوا فيه لرواد الموقع بسؤال بسيط، مفاده: «هل تظنون أن قوات الدفاع عن النفس اليابانية (مسمى الجيش الياباني) والتي لم تشترك في أية عمليات قتالية، منذ الحرب العالمية الثانية، تستطيع أن تحمي الدولة من اعتداء خارجي، أو تستطيع ممارسة مهام قتالية خارج الحدود؟».

أتى التعليق الأول ليقول إنه إن اضطلعت القوات اليابانية بمهام خارجية، فربما عليها تغيير اسمها من قوات «الدفاع عن النفس» إلى «قوات شنزو أبي الهجومية»، في معارضة واضحة لتوجه السؤال، بينما قال تعليق يليه مباشرة أن اليابان لابد وأن «تأخذ من أدوار

بحسابات الربح والخسارة.. لا يختلف عاقلان على أن المصلحة اليابانية العميقة تتمثل في تأمين علاقات يابانية جيدة مع محيطها

انقلاب بحجم الاستدارة نحو المشروع الأوراسي يتطلب من اليابان أكثر من مجرد جهود دبلوماسية

خيار الطاقة الشمسية بالأرقام المحلية



لعل من يستحق لقب
الأم هو الشمس وليست
الأرض، لأنها تمنح
الطاقة والحياة من دون
مقابل للنبات والحيوان
والإنسان.

وجدتها

■ د. عروب المصري



تدهور النظم البيئية السورية

دلت القراءات والدراسات على الأوابد والآثار وأعمدة المدن التاريخية إلى أن التنوع الحيوي في سورية كان أكثر ازدهاراً ونضارة في القرون الماضية. كما أشارت الدراسات التي دونها الباحثون العرب والرحالة الأجانب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وحتى بدايات القرن العشرين إلى وجود أعداد كبيرة من أنواع الكائنات الحية النباتية والحيوانية التي أصبحت الآن منقرضة في الحياة البرية على المستوى الوطني «الذب الأسمر السوري، الأيائل والغزلان، الحمار البري السوري». كما أقرت شهادات السكان والباحثين عن وجود النمر والفهد في الماضي اللذين يعتمد وجودهما على غزارة الغزلان والحمار البري السوري مصدر غذائهما الأولي. كما تعرض التنوع الحيوي وخاصة خلال القرنين الأخيرين إلى العديد من المخاطر والعوامل التي أدت إلى التراجع والتدهور.

ومن أهم النشاطات المؤدية إلى الأخطار: التوسع الزراعي والسكاني اللذين غالباً ما يكونان على حساب النظم الطبيعية المتنوعة، حيث نفذت سورية خطاً غير مدروسة العواقب البيئية لزيادة الإنتاج الزراعي لتلبية لحاجات السكان المتزايدة وهذا حق طبيعي، وقد تأثر جزء من مكونات أخرى من التنوع الحيوي بهذه الخطط التنموية غير المدروسة. والآخر السلبي للتبدلات المناخية وخاصة الجفاف الذي أثر بشكل مباشر على العديد من النظم البيئية وتوزعها الجغرافي وخاصة الحساسية منها. والرعي الجائر والاحتطاب والقطع وجمع النباتات غير المنظم في الغابات والمناطق الهامشية والبادية. وأنواع الصيد البري والبحري غير المشروعة. والتجارة الداخلية والدولية بالأنواع الحية ومنتجاتها. وإدخال الأنواع الغريبة أو الأنواع الغازية إلى معظم النظم البيئية وخاصة الغابات والمناطق الملائمة للتشجير. والحرائق التي تعد من الأخطار المدمرة للغابات. واستبدال المسلات المحلية بالأنواع المحسنة والمعدلة وراثياً. والاستخدام غير المرشد للمبيدات والأسمدة الكيميائية.

■ د. حسان الحاج

هناك أكثر من وسيلة لاستغلال الطاقة الشمسية، سنتحدث في هذا المقال عن أهمية التحول إلى استثمار الطاقة الشمسية بالشكل الكهربائي بواسطة الخلايا الشمسية معرفين القارئ بمكونات نظام استثمار هذه الطاقة.

الأمن الطافي

نشير أولاً إلى أهمية حصول المستهلك أو المؤسسة الاقتصادية على حاجتها من الطاقة بصورة مضمونة ومنظمة، لاسيما في الظروف التي يعاني منها الوطن حالياً.

إن نظم الطاقة الشمسية المنزلية وعلى مستوى مؤسسة اقتصادية تشكل حلاً مثالياً لمن يؤدي تفجير إرهابي واحد إلى انقطاع التيار الكهربائي عن مدينة بأكملها. بلغة الأرقام يسقط في بلادنا مقدار عالي من الطاقة الشمسية 1000 واط على المتر المربع «أثناء النهار» إضافة لذلك فإن أيام السطوع الشمسي عالية جداً بحدود 330 يوم في السنة، للمقارنة مع ألمانيا وهي الدولة الأكثر استخداماً للطاقة الشمسية فإن معدل الطاقة الساقطة 600 واط تقريباً وعدد الأيام المشمسة 65.

الخلية الشمسية

يطلق عليها أحياناً بـ «الخلية الضوئية» أو «الخلية الكهروضوئية» هي عبارة عن «عنصر إلكتروني» مادة نصف ناقلة قادرة على امتصاص طيف من أشعة الشمس وتحويلها إلى تيار كهربائي مستمر «DC»، يوجد عدة أنواع للخلايا لكننا سنتحدث فقط عن الخلية المكونة من السليكون «Si» الذي يستخرج من الرمل النقي لكونها واسعة الانتشار ورخيصة الثمن.

مردود الخلية

نسبة كمية الطاقة المتحولة من شكلها الضوئي إلى طاقة كهربائية،

تتراوح هذه القيمة من 14% إلى 18% وكقيمة وسطية سنعتبرها 15% أي أن لوح من الخلايا مساحته 1 متر مربع سوف يمنحنا 150 واط من الطاقة الكهربائية، وذلك في درجة الحرارة 25.

العامل الحراري

ينخفض مردود الخلية مع زيادة درجة الحرارة وفي الدرجة 45 مئوية ينخفض المردود حوالي 10% عن القيمة النظرية، ويزداد المردود بانخفاض الحرارة. وهذا ما يجعل من جبالنا الداخلية مثالية لاستثمار الطاقة الشمسية.

سعر الواط الواحد

تتمن الخلية بما تقدمه من طاقة أثناء سقوط الشمس بمعدل 1000 واط على المتر المربع «ولحسن الحظ فإن هذا الرقم هو معدل الطاقة الشمسية في بلادنا مما يسهل إجراء الحسابات» في سنة 1977 كان سعر الواط \$ 76 ويعد دخول الصين على خط الإنتاج في 2006 أصبح \$ 7 وأصبح الآن 0,3 \$.

الشاحن

تحتاج عملية تزويد البطاريات بالتيار المولد عن الخلايا إلى عملية تنظيم بسيطة وهذا هو دور الشاحن.

المخدرات «البطاريات»

تخزن الطاقة المقتنصة نهاراً، ببطاريات مشابهة لبطارية السيارة ذات سعة كافية لتخزين الطاقة الناتجة من الألواح خلال فترة الإشعاع الشمسي. مثلاً من أجل مساحة 10 متر مربع من اللواظ ولفترة إشعاع مدتها 6 ساعات فإننا نحتاج إلى 8 بطاريات بسعة 100 أمبير

الإنفرتير

محول جهد من مستمر إلى 220 فولت: لكي نتمكن من استخدام الأجهزة الكهربائية المتوفرة في المنزل يتم تحويل جهد البطارية المستمر إلى جهد متناوب 220

بواسطة هذا المحول.

ملاحظة قرص الشمس: تتلقى اللواظ طاقة عظمى من الشمس عندما تكون الأشعة الشمسية عمودية على سطح اللاقط وتنخفض هذه الطاقة تدريجياً مع ميلان الأشعة، لذلك من المفيد تدوير اللاقط لتكون الأشعة عمودية على سطح اللاقط وبالمحصلة سنربح حوالي 20%. عن اللاقط الثابت.

كفاءة استخدام الطاقة

يقصد من ذلك الاستفادة القصوى من الطاقة المستهلكة من أجل هدف ما: مثلاً للإضاءة استخدام اللدات ذات المردود المثالي تقريباً 95% «نقصد بالمردود هنا كمية الطاقة الكهربائية المستهلكة والتي تتحول إلى إشعاع مرئي، بقية الطاقة تضيع على شكل حرارة مما يسبب رفع درجة حرارة المكان»، بدلاً من المبة العادية ذات المردود 20% أو حتى ما يعرف بلمبات التوفير ذات المردود 70%. إضافة إلى تأمين عزل جيد للبناء مما يحد من كمية الطاقة المستهلكة للتكييف صيفاً أو التدفئة شتاءً.

الكلفة التقديرية

يحتاج منزل متوسط إلى 1500 واط تقريباً وبالتالي إلى 10 متر مربع من اللواظ وبكلفة نهائية تقريبية تقدر بـ: 2000 \$ أو مليون ليرة سورية تقريباً «متضمنة اللواظ والبطاريات ومحول الجهد. الخ»، وغني عن القول أن هذا الرقم خارج إمكانيات الشريحة الكبيرة من الشعب.

المبادرة تبدأ من الدولة

في عام 2011 كان الدعم الحكومي للكهرباء يقدر بـ 200 مليار ليرة سورية أي 2 مليار دولار بسعر الصرف في ذلك العام، وهذا ما يكفي لتحويل مليون منزل إلى الطاقة الشمسية.

لنعلم المواطن صيد السمك

لتشجيع المواطن على المبادرة على التحول إلى الطاقة الشمسية لابد من تقديم قروض ميسرة من قبل

الدولة وهذه القروض سوف تقدم لمرة واحدة، بينما الدعم الحكومي للكهرباء يحصل دورياً. استطراداً للمثل السابق يجب أن نشترى السمك من المواطن ونقصد هنا شراء الطاقة الكهربائية من المواطن لاسيما في فترات الإشعاع الشمسي الأعظمي والنهار الطويل حيث يتوفر فائض من الطاقة.

فرص عمل جديدة

إن التحول إلى هذه الطاقة لا يعني بالضرورة استيراد المستلزمات كلها من لواظ وبطاريات ومحولات جهد... الخ بل يمكن تحويل الكثير من التقنيات إلى داخل البلد مثل: صناعة البطاريات ومحولات الجهد والإطارات المعدنية الحاملة لللواظ... الخ وننصح هنا بعدم الدخول في تقنية تصنيع الخلايا إذ أن الصين تقدم المطلوب وبأسعار مقبولة، إنما يمكن شراء شرائح اللواظ نصف مصنعة ومن ثم متابعة عملية تصنيع الألواح، عمليات قص وتثبيت ثم تثبيت على الإطار المناسب... الخ وهذا بالمناسبة ما تقوم به الشركات الغربية.

محطات ضخمة

تتوفر في بلادنا مقومات نجاح نظم الطاقة الشمسية الضخمة: مساحات شاسعة جرداء ومرتفعة فلا يتشكل فيها الضباب نهاراً، وباردة فتتأخر اللواظ على مردود عالي، فترات تشمس عالية، جو صاف خال من الغبار، الذي يسبب تساقطه على الألواح انخفاض المردود بشكل كبير، مثل جبال القلمون.

لا بد من التوجه إلى هذا النوع من الطاقة النظيفة ولا يجوز مقارنتها مع الطاقة الأحفورية لأن النقط والغاز أيلان إلى النضوب إضافة لما يسببانه من تراكم للغازات الدفينة البالغة الخطورة على مستقبل الأرض.

إن نجاح الانتقال إلى الطاقة الشمسية يتوقف فقط على الإرادة والتصميم عندئذ سنكون قادرين على حل كل المسائل البسيطة التي ستواجهنا كلها، لا بل على خلق حلول مثالية تناسب بيئة بلادنا.

هل يمكن كشف الغش في اللحوم السورية؟



تحت عنوان تمييز أنواع اللحوم بالطرائق الجزيئية قدمت المهندسة بنان أحمد بشير الشيخ من الهيئة العامة للتقانة الحيوية أطروحتها لنيل درجة الماجستير في الهندسة الزراعية - قسم علوم الأغذية.

نتائج التقنية السابقة في تحليل لحوم مصنعة «المرتديلا»، وتبين أن عامل الحرارة المرتفعة المترافق مع الضغط يؤثر في كفاءة استخلاص الدنا وعلى وضوح العصابات الناتجة عن القطع، كما تبين أن عينات المرتديلا المدروسة تحوي كل من أنواع اللحوم التالية: البقر والجاموس والدجاج. وبالتالي تبين أن طريقة PCR-RFLP هي تقنية حساسة وذات تكرارية عالية وغير مكلفة نسبياً لتحديد هوية اللحوم.

يُعد غش اللحوم إشكالية هامة تواجه المستهلك وبخاصة غش اللحوم المطبوخة والمصنعة التي يصعب ضبطها من خلال تحليل البروتينات لكونها تتعرض لدرجة حرارة عالية خلال تصنيعها مما يحد من إمكانية استخدام الطرائق المعتمدة على البروتين. من هنا تأتي أهمية الاعتماد على كشف نوع اللحوم من خلال استهداف الحمض الريبي النووي المنقوص الأوكسجين «الدنا» عبر تطبيق تقنية هضم الدنا المضخم بأنزيم القطع المحدد.

الخلطات المعدة لتصنيع اللحوم

تعد اللحوم من أكثر المواد الغذائية عرضة للغش، والذي يكون إما باستبدال اللحوم ذات السعر المرتفع بلحوم أخرى رخيصة في حال اللحم النيء، أو خلطها بلحوم السواقط في حال اللحم المفروم، أو بإضافة بعض المواد النباتية الخام «فول الصويا وغيرها» إلى الخلطات المعدة لتصنيع اللحوم في حال منتجات اللحوم المصنعة.

توجد طرائق كثيرة ومتعددة استعملت لتمييز أنواع اللحوم الداخلة في غذاء الإنسان، ومن أهمها تلك التي تعتمد على جزيء الحمض الريبي النووي منقوص الأوكسجين «الدنا». إذ تقدم هذه الطرائق والتقنيات المتفرعة منها بدائل عملية وموثوقة في مجال تمييز أنواع اللحوم بدقة.

تحتم على الباحثين إيجاد وسيلة حديثة ودقيقة ونوعية وسهلة لتمييز أنواع اللحوم عن بعضها البعض، وبخاصة تلك المعرضة

تم في هذا البحث دراسة 13 نوعاً حيوانياً مختلفاً جميعها من الثدييات «غنم وماعز وبقر وجمل وجاموس وحصان وحمار وأرنب وخنزير وقطة وكلب وفأر وجرذ» ونوع واحد من الدواجن «الدجاج». وفيه تم استخلاص وتضخيم دنا جزء من المورثة الميتوكوندرية mt2S rDNA باستخدام مرئسة عامة إذ أعطت لحوم الثدييات عصابة بطول تقريبي 480bp بينما أعطى لحم الدجاج عصابة بطول تقريبي 500bp. تم تحديد هوية نوع اللحم الطازج من خلال استخدام خمسة أنزيمات قطع محددة من النمط الثاني والتي تقطع وفقاً لتتالي أسس الدنا الخاص بكل نوع منها.

تم بنجاح تطبيق تقنية PCR-RFLP في تحليل عينات لحوم مطبوخة بطرق مختلفة «سلق وقلي وشوي» وتبين أن الطبخ لا يؤثر في كفاءة استخلاص الدنا أو في أنماط القطع الناتجة. كما تم بنجاح تطبيق

دراسة أثر التعقيم بالصاد الموصد «الأوتوغلاف» في تمييز اللحوم المصنعة. مقارنة محتوى بطاقة بيان بعض منتجات اللحوم المصنعة فيما يتعلق بنوع اللحوم الداخلة في تصنيعها مع نتائج تطبيقات التقنية السابقة.

يتعرض اللحم خلال عمليات التصنيع المختلفة في بعض منتجات اللحوم إلى درجات حرارة عالية مما يؤدي إلى تشوه البروتين نتيجة التخر والترسب بفعل الحرارة العالية.

لذا فهناك ضرورة لاعتماد طرائق تمييز بالنوعية والموثوقية والسرعة تكون قادرة على تحديد هوية اللحم في حالتي اللحم الطازج والمطبوخ والمصنع.

لدرجات حرارة عالية أثناء الطبخ وعمليات التصنيع. ومن هنا نشأت فكرة هذا البحث والتي تتمحور حول استخدام التقانات الجزيئية في تمييز أنواع اللحوم الطازجة والمطبوخة والمصنعة الموجودة في الأسواق المحلية، وبالتالي فإن هذا الموضوع يدخل في صلب سلامة الغذاء وحماية المستهلك من الغش والتضليل.

أهداف البحث

استخدام وسائل البيولوجيا الجزيئية والتي تعتمد على تكثير الدنا وبالتحديد طريقة هضم الدنا المضخم بأنزيم القطع ومن ثم أمثلة هذه الوسائل لغرض تحديد هوية عينات لحوم طازجة.

تطبيق طريقة هضم الدنا المضخم بأنزيم القطع المحدد في تمييز اللحوم المطبوخة «المعاملة حرارياً» والمصنعة «المرتديلا».

نتائج أساسية

بمقارنة النتائج مع بطاقة بيان عبوة المرتديلا نلاحظ عدم وضوح بطاقة البيان

أخبار العلم



مشروع للتحكم بالمناخ

قالت صحيفة South China Morning Post إن العلماء والسياسيين في الصين، عازمون على إطلاق برنامج واسع للتحكم بالمناخ فوق أراضي البلاد. ويقترح الخبراء بدء استحداث غيوم اصطناعية مطيرة فوق منطقة جبال التبت، والتي ستؤمن بدورها حوالي 5 ملايين متر مكعب من المياه سنوياً، لتعويض نقص المياه في حوض «النهر الأصفر».

كما أوضح الخبراء الجدوى الاقتصادية للمشروع الممول من سلطات مقاطعة «شنغهاي»، وهي بدورها وضعت مسائل التحكم بالمناخ ضمن أهم أولوياتها للخطة الخمسية القادمة.

وفي شرح عن خطة المشروع الجديد، قال «وان غونتيان» رئيس جامعة شنغهاي: «توجد منطقة تقع على حدود طبقة التروبوسفير للغلاف الجوي، وهي عبارة عن قناة منظمة لنقل بخار الماء، تدعى بـ«النهر السماوي»».

وخطة العلماء هي اعتراض المياه في تلك المنطقة وتحويلها إلى غيوم مطيرة، بواسطة مواد كيميائية سيتم إيصالها لتلك الطبقة من الغلاف الجوي عن طريق الصواريخ أو الطائرات. ومن أجل ضمان تحكم أفضل بعمل البرنامج المتوقع، يقترح الخبراء إطلاق قمر صناعي مخصص لتلك الأغراض.

ورغم تأكيد «غونتيان» على وجود تلك الطبقة المسماة بـ«النهر السماوي»، فقد شكك علماء آخرون من جامعة شنغهاي بإمكانية التحكم بتلك المساحات الواسعة من طبقات الغلاف الجوي.



القطب الشمالي

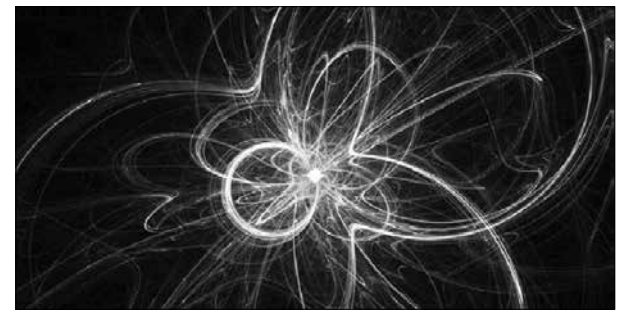
يفقد كمية قياسية من الجليد!

سجل فريق دولي من العلماء رقماً قياسياً لفقدان الغطاء الجليدي في القطب الشمالي خلال العام الماضي، وتبلغ المساحة الإجمالية للجليد في القطب الشمالي حالياً نحو 4,5 مليون كيلو متر مربع.

هذا وقد لوحظ في بداية عام 1979 أن متوسط مساحة الأنهار الجليدية في القطب الشمالي خلال فترة الصيف تصل إلى 7,5 مليون كيلومتر مربع، مما يعني خسارة دائمة من الغطاء الجليدي على مدى الـ 30 عاما الماضية.

ويقول الباحثون: إن هذه الخسارة في نسبة الغطاء الجليدي في القطب الشمالي تعود إلى ارتفاع نسبة الاحتباس الحراري العالمي، وإضافة إلى ذلك سجل العلماء زيادة في حجم انبعاثات الوقود المحترق الذي يستخدمه البشر.

ويتوقع العلماء أن يفقد القطب الشمالي خلال السنوات الـ 10 المقبلة نصف الأنهار الجليدية على الأقل، إذا لم تقم الدول باتخاذ خطوات حقيقية لحل هذه المشكلة.



تخفيض سرعة الضوء 10 مرات

تعلم علماء الفيزياء الروس واليابانيون تغيير استقطاب الضوء وتخفيض سرعته بمقدار 10 مرات.

هذا الأمر سيساعد في تصميم جبل جديد من أجهزة الكمبيوتر الضوئية والشاشات التي تتصف بسرعة فائقة، مما سيؤدي إلى ظهور شبكات كمبيوتر جديدة.

وحققت الباحثة الروسية دولغوا وزملاؤها في جامعة موسكو بالتعاون مع علماء فيزياء من جامعة تويهاشي التكنولوجية نجاحات في هذا المجال بفضل استخدام ما يسمى بـ «بلورات فوتونية مغناطيسية» تتعامل مع الضوء بطريقة خاصة بحيث تجعله يغير الاستقطاب والسرعة وبعض المواصفات الأخرى.

وقد طرحت فكرة خلق مثل هذه البلورات التي تبطل سير الضوء لأول مرة عام 1998 من قبل عالم الفيزياء الياباني «ميزوتيرو اينوي».

وأوضحت الباحثة الروسية أن تباطؤ الضوء يلزم لخلق الذاكرة الضوئية والشاشات الثلاثية الأبعاد ومستشعرات المجال المغناطيسي.

واستخدم العلماء الروس واليابانيون تلك الظاهرة كي يدور سطح استقطاب الضوء البطيء بسرعة يمكن تسجيلها في نبضات الليزر القصيرة جداً بطول 200 فيمتو ثانية، علماً أن نانو ثانية واحدة تضم مليون فيمتو ثانية.

فيما اعترف العلماء أن تلك الظاهرة من الصعب استخدامها لتصنيع أجهزة الكمبيوتر الخارقة لقوتها.

هل تخرج ألمانيا جديدة للعالم؟



تجد ألمانيا ذاتها من خلال تغير الموازين الدولية والعمليات السياسية التي لا تستطيع اللحاق بها، على مفترق طرق، إذ أن قدرتها على التأثير في مجريات التغيرات الدولية مربوط بشكل مباشر بقدرتها على تحقيق استقلالها السياسي عن واشنطن، وإعادة تشكيل المنطقة الأوروبية المحيطة بها.

عماد بيضون

كنتيجة للأزمة الرأسمالية، تصدع البنيان الأوروبي من طرف، وتصدعت سائر القوى الأوروبية عموماً، بما في ذلك الألمانية الكلاسيكية، من «اليمن المحافظ» إلى «الاشتراكي الديمقراطي الأوروبي»، فالطرفان وما بينهما، فشلا في إنجاز عملية استقلال أوروبا وتوحيدها.

إعادة توزيع القوى يثبت حجم التغير والأزمة

تعرف الأزمة الألمانية بشقين، الداخلي: هو تراجع الوضع الاقتصادي الاجتماعي الألماني. والثاني هو: شكل العلاقات الخارجية الألمانية، والموقع الألماني على المستوى الدولي. لم يتغير شكل توزيع القوى الألمانية منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كانت القوى السياسية الألمانية التقليدية، مثل «الحزب المسيحي الديمقراطي»، و«الحزب الاشتراكي الديمقراطي»، و«حزب الخضر»، و«حزب اليسار Die Linke»، هي الأحزاب المهيمنة والمسيطرة على المشهد السياسي الألماني، وهي أحزاب بمجملها يمينية البرامج والتوجهات، وقد قادت

تدخل قواها العاملة في معركة كسر عظام مع روسيا والقطب الصاعد عالمياً، فالقوى العاملة في الولايات المتحدة وأوروبا منهكة ومتعبة بسبب الحروب والأزمات، لكن الوضع الألماني يبدو حتى اليوم أقل سوءاً من نظيراتها.

إذا أرادت ألمانيا أن تكسب وزناً دولياً مرموقاً، فعليها عدم إنهك قواها العاملة، وتزيم وضعها، بل الإسراع نحو تطبيع العلاقات مع روسيا في القضية الأوكرانية، وتخفيف الوزن الأمريكي المعطل عملياً لتطبيع العلاقات، فألمانيا ودول أوروبية أخرى عدة، يعلو فيها الصوت نحو تطبيع العلاقات مع روسيا، الذي يبدو أنه اقترب مع زيارة نائب المستشار الألمانية عن «الحزب الاشتراكي الديمقراطي» لموسكو، ولقائه بالرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، والهدف هو عملياً الوصول إلى تفاهات.

المشهد السياسي الألماني بمتوالية متسلسلة نحو الأزمة الحالية، التي كانت إحدى نتائجها تصاعد اليمن الشعبي، كمحصلة لأزمة الطبقة الحاكمة الألمانية.

وقد أربح اليمين الشعبي الجموع الألمانية من اللاجئين، وحملهم وحدهم مسؤولية الأزمة، الأمر الذي لم تنفقه المستشار الألمانية، أنجيلا ميركل، حيث هي الأخرى - وبعد الهزيمة في الانتخابات المحلية - حملت أزمة حزبها وكل سياستها منذ العام 2002 إلى اللاجئين، إذ قالت أنها أسرفت في شعار «نستطيع فعلها» الذي جاء في حملتها للترويج لاستقبال اللاجئين.

طريق ألمانيا يمر شرقاً

أمام ألمانيا فرصة ملائمة جداً لصعود تاريخي في حال استفادت من الوضع الدولي الراهن، ولم

كاليفورنيا تحتذي بالقرم؟



بالتوازي مع حالات التوتر الاجتماعي وأحداث البلبل المتتلفة في أكثر من ولاية أمريكية بسبب مباشر من العنف والقتل العشوائي والتمييز الذي تمارسه وحدات من الشرطة الأمريكية، وكثرت طبعاً من الأزمة الاقتصادية الأمريكية الشاملة، صرح زعيم الانفصاليين في ولاية كاليفورنيا الأمريكية، لويس مارينيلي، بأنه ينوي المشاركة في المؤتمر الدولي للمناضلين من أجل الاستقلال، الذي سيعقد في الخامس والعشرين من شهر أيلول الجاري في موسكو.

وبحسب قول مارينيلي، فإن القسم الأكبر من سكان الولاية يرغبون بالانفصال عن الولايات المتحدة، «بواسطة سيناريو القرم، ويعولون على مساعدة روسيا في هذا الأمر». وسيأتي إلى المؤتمر أيضاً قادة الأحزاب والمنظمات، التي تدعو إلى استقلال ولاية تكساس، وبورتوريكو، والصحراء الغربية، وإيرلندا وكاتالونيا.

وفي مقابلة مع قناة «روسيا اليوم» التلفزيونية، قال مارينيلي إن أكثر ما يغضب السكان في علاقات الولاية مع الحكومة الفدرالية هو سياسة واشنطن الضريبية. وأكد مارينيلي أن ولاية كاليفورنيا تسد سنوياً ضرائب بحجم 16 مليار دولار، أكثر مما تحصل من المركز الفدرالي لتمويل الخدمات الطبية والتعليم وتطوير البنى التحتية. ونتيجة لهذا، يتكون وضع تدفع فيه ولاية كاليفورنيا النسبة الأعلى من الضرائب، وتحصل على أسوأ المؤشرات في التعليم.

ويقول مارينيلي: «نحن نريد التصرف بعوائد كاليفورنيا الضريبية بأنفسنا، وليس إعالة الولايات الأخرى»، وأشار إلى أن غالبية وسائل الإعلام الأمريكية تشوه حقيقة الوضع، في محاولة لإقناع الناس بأن كاليفورنيا مثقلة بالديون، وبالتالي، فهي لا تملك مقومات الحياة في حال الانفصال.

وحول حيثيات رحلته المقبلة إلى موسكو، قال مارينيلي: «نحن نرغب بالحصول على مساندة روسيا، وكذلك من ممثلي البلدان الأخرى. ومستقبلاً عندما نقوم بإجراء استفتاء شعبي في كاليفورنيا، سوف نحتاج إلى الاعتراف الدولي بنتائج الاستفتاء، ونحن نأمل بأن تدعمنا السلطات الروسية في هذه القضية، ولا سيما أن القرم كانت قد انفصلت عن أوكرانيا كنتيجة للاستفتاء الذي أجري هناك، ونحن نريد الاستقلال عن الولايات المتحدة باستخدام الأسلوب نفسه».

حراك طلابي في جنوب أفريقيا:

«بريكس» ليست خارج القوانين التاريخية



وتعكس هذه المظاهرات الشعور بالإحباط الذي يسود في البلاد، إزاء استمرار عدم المساواة لأكثر من عقدين بعد نهاية نظام التمييز العنصري.

ولا يزال الولوج إلى التعليم الجامعي أضمن طريقة للحصول على عمل في بلد نصف شبابه تقريباً معطلون عن العمل، لكنه يبقى باهظ الثمن: إذ تتراوح تكاليفه بين 3000 و4500 يورو في السنة حسب الدراسات. وبعبارة أخرى، يبقى

التعليم بعيداً عن متناول الكثير من السكان الذين يعيش نصفهم تحت خط الفقر. بالتالي، فإن العديد من العائلات مجبرة على الاختيار من بين أبنائها واحداً فقط من شأنه أن يتابع الدراسة، وفي كثير من الأحيان، على الرغم من التضحيات المالية المبذولة، يضطر الشباب للحصول على قروض لتمويل دراستهم.

كانت احتجاجات الطلاب نضالات ضد السياسة النيوليبرالية للحكومة

تجددت أعمال العنف خلال الأسبوع الماضي في العديد من الجامعات في جنوب إفريقيا، عقب قرار الحكومة، ذات التوجهات النيوليبرالية، زيادة الرسوم الجامعية. وتطلب الأمر تدخلاً قوياً للشرطة لتفريق الطلاب الغاضبين في إحدى الجامعات، وألقي القبض على أكثر من 30 طالباً خلال هذا التدخل.

■ وائل نمر

نضالات الطلاب لم تحقق فقط نصراً كبيراً بتلبية مطالبهم في وقت سابق، بل فتحت ثغرة في السياسة النيوليبرالية المتبعة من طرف حزب المؤتمر الوطني الإفريقي. وتعد جامعات جنوب إفريقيا مسرحاً للمظاهرات منذ عام 2015، حيث يرفض الطلاب الزيادة في الرسوم الجامعية، وهو الإجراء الذي يتضرر منه على الخصوص الطلاب الفقراء.

وأعطى وزير التعليم العالي، بليد نزيماندي، بداية الأسبوع الجاري، «الضوء الأخضر» لرفع الرسوم الجامعية. واضطرت حكومة جنوب إفريقيا، العام الماضي، أن ترجع عن إقرار هذه الرسوم عقب انطلاق حركة وطنية تندد بهذه الزيادات. وقال الوزير إن الحكومة تشدد على زيادة الرسوم باعتبارها «إجراء ضرورياً» لمعالجة الصعوبات المالية الخطيرة التي تواجهها الجامعات.

التي كان يبرز تحتها أغلبية السكان. وانتقلت شخصيات لامعة كأحمد كتراسة، زميل نيلسون مانديلا في السجن، رغم كبر سنه (86 سنة) لدعم احتجاجات الطلاب، واستقبل بهتافات الشباب الذين ردوا أناشيد سنوات الكفاح ضد الفصل العنصري، مستلهمين تعبئة طلاب سويتو سنة 1976 التي هزت سلطة الحكم العنصري في لحظة كان يبدو على يقين من قوته.

عذراً.. ما من شعب غبي!



■ ليلى سعيد

«غباؤهم؟ أم أن السياسات الليبرالية المتوحشة، التي مورست ضدهم، والتي عاثت في البلاد فساداً وخلقت فقراً وجوعاً، متبوعاً بجهل وتخلف، هي السبب؟!» هل «غباؤنا» هو السبب في ظهور داعش وتمددتها؟ أم أن داعش والإرهاب جزء من مشروع خارجي وأداة من أدوات الفاشية الجديدة؟ أليست سياسات الإفكار المنهج التي مورست، ليس في سورية فحسب، بل في كل بقاع الأرض، هي من خلقت بيئة من المهمشين الذين تم تجنيد وغسل أدمغة أقسام منهم بغية زجهم في معارك وحروب لا تعود بالنفع سوى على أصحاب الطغم المالية الكبرى؟

هل ظهرت في التاريخ يوماً شعوب أحب أن تكون مأزومة وأن تذوق طعم المرارة والموت كل يوم؟ هل يليب طعم الموت للذين يموتون؟ أم للذين يقتلون؟ أم أنه يليب فقط، لمن يروث «انتصارات» القتل وهزائم القتلى رصيماً إضافياً في بنوكهم؟ هل نستحق ما يحصل لنا، لأننا «شعب لا يحب أحداً الآخر»؟ أي كره وتشبث يأمل أصحاب البذلات الفخمة، والبطون المملئة من جيوب الفقراء،

يتداول بعض السوريين على وسائل التواصل الاجتماعي، وبتأثير من وسائل إعلام مختلفة، عبارات من قبيل: «نحننا شعب غبي»، «نحننا يلي عملنا بحالنا هيك»، وغيرها من عبارات «جلد الذات» التي باتت تشكل بديلاً سهلاً مستساغاً عن تفسيرات حقيقية لواقع الأزمة القائم!

يبرر تقاعس الناس عن تغيير ذواتهم من أجل تغيير واقعهم، بل عليه دفع الشرائح الأوسع في المجتمع، مثقفين وأحزاب ثورية، إلى حث الناس وتحريضهم، وخوض النقاش معهم، إلى أن يعوا مصالحهم.

بذلك فقط، يمكن لـ «نحن» أن تتحد وترص صفوفها. وبهذا الاتحاد فقط، يمكن لـ «نحن» أن تقف على بعد خطوة من عبور برزخ الأزمة إلى حيث تنتهي وتريد.

زّرعه فينا؟! لا يشكل لوم وتقريع الذات هذا، والذي تسعى معظم وسائل الإعلام إلى تكريس، حلاً حقيقياً للأزمة، لأن «نحن» التي يريدون منا أن نلومها، ليست الراجعة من استمرار الحرب، وليست السبب فيها.. السبب هو «هم»

«هم» محددة وملموسة ومعروفة! على المقلب الآخر، لا يجوز بحال من الأحوال، إعفاء الذات من مسؤولياتها الحقيقية، لا المختلفة. فما ذكر لا

إن وسائل الإعلام تلك، ومن وراءها ممولوها - الذين لا يقلون عنفاً عما يحمل السلاح - يعرفون تمام المعرفة أن تفسيراً صحيحاً للواقع، سيفتح الطريق نحو تغييره لمصلحة المتضررين من الفقر والجوع والأزمات، أي ضد مصطلحتهم هم بالذات.

هل ما أصاب السوريين سببه

«الحرية في سبعة أيام»

لفت نظري في كتاب الباحث العراقي حكمت بشير الأسود الصادر في دمشق عام 2007 تحت عنوان «الرقم سبعة في حضارة بلاد الرافدين» الأعياد التي يحتفل بها في بلاد الرافدين حيث تضمّن عيداً طقسياً غريباً يعرف بعيد «إطلاق الحرية لمدة سبعة أيام» يشارك فيه السكان جميعهم. سبعة أيام تتوارى أثناءها الطاعة وينتحر الناس من السلطة الطاغية حيث يصبح الخدم سادة ويسير الخادم والسيد جنباً إلى جنب في طرقات المدينة، وينام الغني والفقير الواحد جوار الآخر، حيث تعم العدالة أركان المدينة، وينهزم الأشرار خارج أسوارها المنيعه، ولا يُظلم اليتيم ولا الأرملة.

■ عبدالرزاق دحنون

غدت تساوي سيدتها، العبد يمشي جنب سيده ولا يُظلم أحد في مدينتي.

إن عيد الحرية هذا نجد له مثيلاً مشابهاً في الدولة البابلية حيث كان يحتفل به في مدينة بابل سنوياً مع قدوم الربيع ويمثل مناسبة فرح عام كان يتم خلاله تغيير الأدوار ما بين السادة والعبيد إذ يصير الخدم الأوامر إلى السادة وعلى السادة الطاعة. وتمعن العامة في تغيير الأدوار حتى تصل إلى الملك الحاكم فتجده من سلطته وتعطيلها لأشهر مجنون في المدينة حيث يرتدي ملابس ملكية يحف به صبيان الأزقة والشوارع في مشهد ينم عن سخرية لا يستطيع تحمل مذاقها اللاذع الملوك والرؤساء في عصرنا الحديث.

يتميز هذا العيد بالغياب الكلي للسلطة حيث ينعم السكان بالحرية المطلقة، فنقرأ في نص سومري من عهد دولة «لكش» أن الحاكم السومري الأمير «جوديا» وبعد الانتهاء من تشييد أحد المعابد جاء وقت الاحتفال: «أعطى أوامره فتبعته المدينة كما يتبع الطفل أمه، ففي هذه الأيام السبعة تطهر المدينة من الرجز حيث بني المعبد على أرض طاهرة، لا يضرب أحد بالسوط، لا يجلد أحد، لا يعزف المغني أغنية حزينة، لا تدفن أية جثة في مقبرة المدينة، تصمت النائحات، لا يذهب أحد إلى محكمة لكش، لا يدخل الدائن بيت المدين، لا تطحن الحبوب سبعة أيام، الأمة



فرض سيطرتهم ونفوذهم ونمط توزيع الثروة داخل الهرم الاجتماعي في ممالكهم لبقية أسابيع السنة كلها، فإنها تدل في العمق من جانب آخر على أن فكرة الحرية والعدالة والمساواة متجذرة في تراث شعوب المنطقة، وإلا لما اضطّر هؤلاء لمحابتهم ولو لبضعة أيام أو أسبوع واحد من أسابيع السنة الاثني والخمسين..!

المشط. وكان العبيد والأرقاء طيلة الأسبوع أسياداً وشرقاء. وكان سيد البيت وسيدته يلبسان ثياب الخدم ويقدمان الطعام والشراب للعبيد الجالسين على الأرائك وأمامهم الموائد العامرة الفاخرة.

إن هذه الوقائع إذ تشير في جانب منها إلى قدرة حكام الممالك والامبراطوريات القديمة على إيجاد «تقبل» وسائل مبتكرة لاستكمال

وقد شاعت مثل هذه الأعياد في العالم الروماني القديم حيث سُمي أحد هذه الأعياد بعيد «الحرية والإخاء والمساواة» في ظله تضع الحروب أوزارها وتقف الحوانيت والمدارس وتطلق حرية القول والنقد. وكان من أهم مظاهر العيد اختفاء الفروقات الاجتماعية، فكان الناس في ذلك الأسبوع على صعيد واحد سواسية كأسنان

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0932848985	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبو حامضة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	مهند دليقان	0991586731	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقّة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2016/09/23» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

موضة تبني «السورية»..!

مع تطور الأحداث السياسية في البلاد في زمن الحرب، بدأت التحليلات المختلفة في البحث عن أسبابها. ومع اختلاف المدارس والرؤى، ظهر من يرى بأن تبني الفكر القومي العربي، «العروبة»، خلال السنوات الستين الماضية من النظم السياسية السورية هو السبب.

د. عروب المصري

وأصبحت هذه الفكرة نوعاً من الموضة الرائجة في أوساط بعض «المتقنين» و«المتعلمين» المنقلبين عن حصر تفسيراتهم للأسباب فيما يرونه عوامل دينية كامنّة وممتدة تاريخياً، وكان شكل انفجار الأزمة من منظورهم نتيجة طبيعية لها، ووجد هؤلاء في حقيقة أنهم ذهبوا- طوعاً أو ترهيباً أو ترغيباً- في وقت ما إلى الانتساب إلى الحزب الحاكم في البلاد، بما يحمله من بعد «عروبي»، سبباً لاحقاً في تفسيراتهم الخاصة لأسباب الوضع الراهن.

وأخذت هذه الأوساط بالبحث عن بديل لهذا الفكر «الكنها بقيت ضمن إطار الفكر القومي من حيث المبدأ إلى هذا الحد أو ذاك» فكان الحل هو في التوجه إلى الفكر القومي السوري «السورية» بمعناه الضيق، وليس بالمعنى السائد لدى «القوميين السوريين الاجتماعيين» مثلاً.

وبدأ هؤلاء بالترويج لنوع من تبني الحدود السياسية الحالية كإطار قومي جديد يعتقدون بأنه صالح لحل المشاكل الحالية والقادمة، في انغلاق على الذات وتكريس لقيم جديدة ومفردات جديدة لم تكن رائجة فيما مضى، في عملية تحاول تشكيل هوية ثقافية سورية، لم تتشكل خلال فترة الاستقلال منذ تثبيت الحدود حسب سايكس بيكو حتى الآن.

لكن البحث التاريخي والأثري والأسطوري لإيجاد قاعدة متينة لهذا الفكر اصطدم بالعديد من المصاعب، إذ عند التعمق قليلاً يبدو من الصعب كثيراً الحصول على ما يثبت «الصفاء العرقي» أو التميز الفائق عما يحيط بنا من بلدان «تشكلت كذلك ضمن اتفاقية سايكس بيكو».

عاد غالبية هؤلاء إلى شذرات ما كتب، وعادت كتابات فراس السواح وأحمد داوود وبيشار خليف وغيرهم كثر إلى واجهة الكتابات المقصودة من أجل الاستزادة، وتزامن ذلك مع تزايد هذا التوجه نشرًا في الهيئة العامة للكتاب. أخذت المادة العلمية المتاحة تصبح يوماً بعد يوم أكثر انتشاراً «باللغة العربية على الأقل، لأن معظم النتائج الأثرية منشورة بلغات أخرى أهمها الإنكليزية والفرنسية والإيطالية، بحكم جنسيات الباحثين الذين عملوا عليها». معظم هذه الكتابات تعالج التراث السوري القديم ما قبل الميلاد «في تجاهل متعمد للتاريخ اللاحق، معتمدة على إدانة الفترات اللاحقة كلها» من

وجهة نظر أثرية تاريخية أسطورية. يعتمد جزء هام من هذه الكتابات التوثيق، لكن كثيراً منها يعتمد الافتراضات المسبقة التي تجعل بعض هؤلاء الباحثين يلوون عنق الحقيقة للوصول إلى استنتاجاتهم مسبقة الصنع.

ويتعزز ذلك إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الدراسات الأثرية كلها التي قامت على أرض ما يسمى المشرق أو شرق المتوسط أو بلاد الشام اعتمدت على بعثات أثرية غربية كانت متأثرة بشكل كبير بالمدرسة التي سادت في أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين «رغم تغير الأجواء في نهاية القرن العشرين، واعتدالها نسبياً» تلك المدارس التي اعتمدت المنهج «التوراتي» الذي يعتمد على البحث عن المواقع الأثرية التي يمكن أن تثبت الأحداث الموجودة في التوراة في منهج منحاز سلفاً، يفترض فرضية «صحيحة» ويحاول إيجاد قرائنها على أرض الواقع.

ورغم التغير النسبي الذي طرأ في أوروبا على هذا المنهج وظهور مناهج أكثر علمية وموضوعية، تبحث عن



«أم الحضارات» وحدها، ولا تحتل فكرة تكامل المنطقة كل إلا حيزاً ضيقاً يجري التهرب منه بشتى الطرق.

ويمكننا وعلى سبيل التندر أن نذكر بعض أنماط التطرف في الطروحات التي تصل إلى حد اعتبار الصاعقة التي يحملها بعل «والموجودة في معظم تماثيله» هي تجسيد لاكتشاف السوريين لسلسلة الحمض النووي الربيعي منقوص الأكسجين DNA، وأن الأشكال الدائرية في معاصم عدد من التماثيل «الرولييف» هي دليل على اكتشاف السوريين لساعة اليد منذ حوالي خمسة آلاف عام.

رغم أننا نعرف أن التاريخ يكتبه المنتصرون «سياسياً وطبقياً» إلا أن مهمة كتابة التاريخ «تاريخ المنطقة المشترك برمتها» تبدو مهمة ذات أهمية خاصة وذلك بالتعاون مع باحثي المنطقة كل. تاريخ يشمل الفترات كلها وليس فترة محددة بعينها لأغراض سياسية محددة، في مساهمة حقيقية لتوحيد شعوب المنطقة دون افتراء أو ظلم لأي من تنويعاتها وتكاملاتها، في إطار يعطي التاريخ حقّه دون مبالغات تحمل التاريخ ما لا يحمل.

الحقائق الواقعة على الأرض دون افتراضات «بمنهجية دينية» مسبقة، إلا أن الكتابات والتحليلات المحلية لم تكن بمعزل عن هذه التأثيرات، إما في محاولة لإثباتها «وهي قليلة وخجولة» أو في محاولة لدحضها «بأي طريقة حتى لو كانت تزويراً».

لكن محاولات جذية لكتابة حقيقية لتاريخ المنطقة لم تنجح حتى الآن، لأسباب عديدة تتعلق أولاً: بالمنهجية الفكرية التي ينطلق منها هؤلاء الباحثون «الذين غالباً ما لا تتبناهم المؤسسات البحثية الرسمية» وبالمؤسسات البحثية المناطة بها هذه المهمة والدعم الذي تتلقاه هذه المؤسسات.

وعند محاولة تقصي التوجهات المشابهة في الدول المجاورة، نتوصل إلى ملاحظة، أن ما يحدث لدينا رغم تأخره النسبي «بسبب سيادة الفكر القومي العربي لفترة طويلة» يشابه ما جرى في العراق ولبنان وتركيا ومصر على الأقل، من حيث محاولة فصل تاريخ المنطقة وحز حدود التاريخ ليناسب الحدود التي رسمتها اتفاقية سايكس بيكو، فكل من تلك الدول هي



ينبغي كتابة

تاريخ شعوب

المنطقة

دون افتراء

أو ظلم لأي

من تنويعاتها

وتكاملاتها بما

يعطي التاريخ

حقّه دون

مبالغات تحمله

ما لا يحمل